

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

العولمة وأبعادها وتأثيراتها

المُجتمعُ السّعوديُ نموذجًا

عبدالقادر عبدالله عرابي

دراسات معاصرة (١٩)

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

رئيس التحرير:

عوض البادي

أنشئ مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية في عام ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، وهو أحد أجهزة مؤسسة الملك فيصل الخيرية، وله شخصية اعتبارية مستقلة، يرمي إلى خدمة الحضارة الإسلامية ودعم البحوث والدراسات والنشاطات الثقافية والعلمية المختلفة. ولتحقيق رسالة المركز تصدر هذه السلسلة: **«دراسات معاصرة»** وهي سلسلة دراسات محكمة، تصدر دورياً لتكون إضافة علمية جديدة تعالج القضايا العربية والإسلامية والدولية المعاصرة.

توجه الدراسات والبحوث والمراسلات إلى :

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

إدارة البحوث والدراسات ص.ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣

المملكة العربية السعودية

هاتف: ٤٦٥٢٢٥٥ (٩٦٦١) ناسوخ: ٤٦٥٩٩٩٣ (٩٦٦١)

بريد إلكتروني : E-Mail: rkfcris @ kff.com

إهـــــداء2005

مركز الملك فيصل للبحوث و الدراسات الاسلامية

المملكة العربية السعودية

العولمة وأبعادها وتأثيراتها

المجتمع السعودي نموذجاً

عبدالقادر عبدالله عرابي

دراسات معاصرة (١٩)

ح مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
عرابي، عبدالقادر عبدالله
العولمة وأبعادها وتأثيراتها المجتمع السعودي نموذجاً./ عبدالقادر عبدالله
عرابي ـ الرياض، ١٤٢٥هـ
١٠٦ ص؛ ١٧×٢٤ سم ـ (سلسلة دراسات معاصرة: ١٩)
ردمك: ٤-٣٨-٨٩٠-٩٩٦٠
١ ـ العولمة أ ـ العنوان ب ـ السلسلة
ديوي ٣٢٧ ١٤٢٥/٧٥٨٨

رقم الإيداع: ١٤٢٥/٧٥٨٨
ردمك: ٤-٣٨-٨٩٠-٩٩٦٠



المحتويات

مقدمة

لم يسبق أن كثر الحديث عن العولمة، كما هو اليوم، ولا غرابة في ذلك، فالعولمة هي إيديولوجيا العصر وفلسفته، والأصح أنها الرؤية الشاملة لعصرنا بتعبير منهايم (Mannheim)، فهي التي تؤسسه فكراً ومنهجاً وسلوكاً. وكما يتضح من المفهوم، فالعولمة تشير إلى ما هو عالمي وعام، لا إلى ما هو محدد وخاص، ولذلك فهي تلغي الخصوصيات بكل أشكالها، حتى إنها تنزع الإنسان من جلده وثقافته، وتذيب الحدود الجغرافية والثقافية والسياسية بين الأمم والشعوب. وإذا كانت الحداثة هي فلسفة ما عرف بعصر القوميات، وأوربية الطابع، فإن العولمة أميركية[١]، وهي حركة تاريخية كونية، ليس الجديد فيها أن التغير الاجتماعي أصبح خارجياً ومفروضاً على المجتمعات، بل الجديد فيها هو تغيير منطق التاريخ، أو منطق ما عرف بالحداثة، وجعل المجتمعات تنمو مع التاريخ، لا في التاريخ، أي تتجه نحو المستقبل أكثر من الماضي. هذا النمو في المستقبل سيلغي الحدود بين المجتمعات، لا بين الأمم.

من هنا مشكلة العولمة مع التاريخ، فهي محاولة لإلغاء تاريخ الآخر وهويته. فلأول مرة في التاريخ يحدث تحول تاريخي تكنولوجي دون أفق إنساني. فالعولمة مادة دون روح.

سمة العولمة هو أنها هجينة، لا أصول ولا تاريخ ولا ثقافة لها، إنها حركة تاريخية، لكنها ثورة التاريخ على التاريخ، والمستقبل على الماضي، وعلى خرافات الحداثة الثلاث، وهي العقل والحرية والإنسان بتعبير ليوتارد (Lyotard)، وإن ما يميزها عن الحداثة هو افتقارها إلى مشروع ثقافي إنساني كوني. كان الإنسان محور الفلسفات السابقة للعولمة، أما العولمة فتهمش الإنسان. فهي الابنة غير الشرعية للحداثة.

ما يسم العولمة عدميتها، عدمية كل ما يتعلق بالإنسان والثقافة والقيم، وبالجانب الروحي للحياة، وخضوعها المطلق لسلطة التكنولوجيا، وخروجها عن سلطة الإنسان. وهذا أهم ما يميزها عن الحداثة، فالحداثة مشروع ثقافي، أما العولمة فهي مشروع تكنولوجي، يلغي المجتمع الحديث بوصفه مفهوماً ثقافياً، ويؤسس مجتمعاً تكنولوجياً. ولذلك فإن مجتمع العولمة مجتمع دون وجه ثقافي محدد، فالتغير الثقافي السريع يلغي الثقافات دون أن يمكن من تكوين أرضية وهوية ثقافية مستقرة، ولو إلى حين، ذلك أن القيم الثقافية لا تكون فاعلة ما لم تستقر في العقل الجمعي وتكونه. ولذلك فإن العولمة تلغي العقل الجمعي بعد أن تدمر مكوناته الثقافية، وتعجل من قيام ثقافات عابرة وغير مستقرة.

وهكذا فإن مجتمعات المستقبل دون ضمير جمعي، وتعيش في أزمنة مختلفة، بمعنى أن وعيها الزمني ليس واحداً، فهناك مجتمعات سريعة الحركة، وأخرى بطيئة. فالعلاقة مع الزمن هي مقياس التخلف والتقدم. وأعني بالزمن هنا الأخذ بتكنولوجيا العصر، لأن التكنولوجيا الصناعية تفقد أهميتها.

إن التغيرات التكنولوجية السريعة تولد ثقافات عابرة ومؤقته، وغير مستقرة؛ لأن البنى الثقافية تحتاج إلى فترة زمنية طويلة حتى تتكون، لكن التغير التكنولوجي المتلاحق يحول دون هذا التراكم الثقافي. وهذا يعني أن العولمة هي عولمة تكنولوجية دون وجه ثقافي محدد.

إن العولمة ظاهرة معقدة، تمس كل جوانب حياتنا. ومن هنا كان الاختلاف حول أبعادها وشدة وقعها وسرعته وشموليتها للمجتمعات الإنسانية، وحول طبيعة التغيير الذي تفرضه على المجتمعات، فالتغير الاجتماعي لم يعد داخلياً، بل خارجيا. لقد «أصبح التغيير خارج نطاق التحكم»(٢).

لقد نزلت العولمة بالمجتمعات الإنسانية نزول الصاعقة، فصدعتها، وفرضت عليها قوانينها، نقلت بعضها من مرحلة المجتمع الصناعي إلى المجتمع ما بعد الصناعي(٣)، بينما فككت بعضها الآخر، وأتت على ما حققته من مكتسبات

تنموية. هذه مفارقة العولمة، تصدع هنا، وتعولم هناك، تفكك في كل مكان، وتعيد تشكيل المجتمعات من جديد، لكنها تلغي كل من لا يخضع لقوانينها.

ليس للعولمة وجه واحد، بل وجوه متعددة، وليست العولمة قدراً للبشرية، بل هي تاريخ مفتوح، يصنعه البشر الفاعلون. وهذا يعني أن العولمة تغير حياتنا ووجودنا. إن العولمة بوصفها حركة تاريخية، وبنزعها الجدار برلين، نزعت معه الحواجز الإيديولوجية والاقتصادية والسياسية التي كانت قائمة ومزقتها، ونقلت المجتمع الإنساني من المجتمع الصناعي إلى المجتمع ما بعد الصناعي، أي مجتمع المعلومات والخدمات، أو بتعبير المجتمع العالمي عند لومان (**Luhmann**).

لم يكن هذا التغيير معهود القوة والسرعة في التاريخ، لكنه لم يكن أيضاً مفاجأة من مفاجآت التاريخ، بل كان نتاجاً لصراع إيديولوجي دام عقوداً، وانتهى بانتصار نظام على آخر. الجديد في هذا التغيير هو شموليته، وعمقه، وحدوثه على المستويين الأفقي والعمودي العالمي: أفقه العالم بأسره، وعمقه هو هذا العالم الذي ظل عقوداً يعيش في ظل مجتمعات سيادية وطنية.

إن تيار العولمة الجارف سيعيد تشكيل بناء المجتمع الإنساني، وينذر بتهديد العديد من الدول التي لا تعي روح العصر.

من هنا السؤال عن ظاهرة العولمة، وأبعادها وأوجهها المختلفة، فهل هي مشروع اللبرالية الجديدة، كما طرحها فوكويوما، أم أنها مشروع إنساني عالمي، وإذا صح ذلك، فما طبيعة هذا المجتمع العالمي، وما طبيعة العلاقة بين المجتمعات الإنسانية، هل هي حوار، أم صراع؟

وما دامت العولمة عملية تغيير كوني وشامل، فإنها تؤثر في المجتمع العالمي، وفي المجتمعات النامية، ومنها المجتمع العربي. والسؤال هو: ما تأثير العولمة، وكيف يمكن مواجهة هذه التحديات؟

الفصل الأول
ظاهرة العولمة

أولاً: ما العولمة

العولمة حركة تاريخية، تندرج في سياق الحركات الاجتماعية الأخرى كالحداثة و ما بعدها . فهذه شكل من أشكال العولمة وإرهاصاتها، وتدل على أن التاريخ الإنساني يسير من الخاص إلى العام، وهو من صنع البشرية كلها. كانت المجتمعات البشرية في المرحلة الإقطاعية متقوقعة على ذاتها، ثم جاءت المرحلة الصناعية والتي كانت مرحلة الدولة والخصوصية الوطنية. أما مرحلة العولمة، فتنزع الحدود الثقافية والاقتصادية بين المجتمعات، وتزيد التفاعل والاندماج والتكامل بكل أبعاده بينها[٤].

ومع أن تعريف العولمة يبدو للوهلة الأولى سهلاً وبسيطاً، لكن المطلع على الدراسات المختلفة يلحظ كثرة الاجتهادات والاختلافات التي تصل أحياناً حد السأم والملل[٥]. ولعل السبب في ذلك يعود إلى المداخل والمنظورات المختلفة إلى هذا المفهوم، وإلى أبعاده المحلية والعالمية، وإلى الفوضى الفكرية التي سببتها العولمة، وإلى حقيقة أن العولمة اقتلعتنا من جذورنا، ومن زماننا ومكاننا وثقافتنا، ولا ندري أين تقذف بنا، إنها تقذف بنا إلى عالم ومجتمع مجهولين، وتضعنا أمام وقائع جاهزة، تفعل بنا، ولا نفعل بها، تصنعنا، ولا نصنعها. المجتمع العالمي هو مجتمع الحقائق القائمة، تصنع الإنسان لا يصنعها، تؤثر فيه، ولا يؤثر فيها. لأول مرة في تاريخ البشرية تمتلك تكنولوجيا المعلومات والمعرفة ديناميتها وآليتها المستقلة عن الإنسان، وتمعن في تجريده من اجتماعيته. وهنا تكمن خطورتها. «لقد اختزلت العولمة بالفعل الزمان والمكان، وصنعت كياناً تفاعلياً فوق المكان والزمان، وهو تحول متعدد الوجوه»[٦]. لم يعد زمام التغير في يد الإنسان، ولم يعد هذا محور التغيير ومشروعه، وإنما آل زمام التغيير إلى اقتصاد المعلومات والمعرفة. لذلك لا ندري، ما طبيعة هذا المجتمع العالمي، وكيف يقوم مجتمع دون إرادة الإنسان واجتماعيته، أي لا يصنعه الإنسان، بل التكنولوجيا.

ثم ما طبيعة العلاقات الاجتماعية، هل هي الصراع الثقافي والحضاري، كما ذهب إلى ذلك (هنتنغتون)، وهل العولمة داروينية جديدة بمفهوم عالم الاجتماع الفرنسي بورديو (Bourdieu)، وإلا أي مجتمع هو هذا المجتمع العالمي؟ هل سنصبح فعلاً أبناء قرية واحدة، أم أن هذا المجتمع هو مجتمع افتراضي. المجتمع مفهوم ثقافي قيمي معياري، لكن أهم ما يميز العولمة هو لا معياريتها، ورفضها لكل المعايير الإنسانية، فمعاييرها هي معايير السوق وقيمه.

من هنا تعدد الخطابات حول العولمة. فما حققته من انقلاب في عالم حياتنا اليومية يتجاوز الخيال. إن ثورة المعلومات والاتصالات وزوال حدود الدولة الوطنية، التي كانت تعيش من الخصوصيات ولها، تكاد تنهي ما هو محلي وخاص ومميز للمجتمع .

لقد وصف جون غالتونغ (Galtung) العولمة «بإمبريالية المعلومات»، أما بورديو، فيقول: إنها خطاب قوة، قوة الفكر، «وتقوم قوة الليبرالية الجديدة على نوع من الداروينية الجديدة»[٧]، إنها قانون السوق، بمعنى حق الأقوى، إنها تمجد سلطة أسواق المال، رأسمالية متوحشة، وتقول لنا: إن قوانين السوق هي قوانين المجتمع [٨].

ومع أن العولمة ظاهرة اقتصادية وسياسية وثقافية وبيئية، إلا أنها تمثل نمطاً معيناً من الرأسمالية، التي تقوم على اقتصاد المعلومات والمعرفة، وعلى إيديولوجيته الليبرالية الجديدة.

وإذا كان لكل عولمة محرك، فإن محرك العولمة هو رزمة من العوامل، أهمها:

١- تكنولوجيا المعلومات.

٢- الليبرالية الجديدة

٣- اقتصاد المعرفة، وعالمية رأس المال والتجارة[٩].

يقول ديفيد هلد (Held): «العولمة عملية تاريخية، تتسع في سياقها وتطورها شبكة وأنظمة العلاقات الاجتماعية مكاناً، وتأخذ فيها أنماط السلوك الإنساني والنشاطات وممارسة القوة الاجتماعية، طابعاً عابراً للقارات»[١٠] ويرى أحد الباحثين أن هناك ثلاثة تعريفات للعولمة:

١- التعريف الأول يرى في العولمة عملية اندماج المجتمع الإنساني، فهناك اتجاه شامل وعام، يتجاوز الحدود والأقاليم، ويتمثل في تفاعل وتشابك عالمي.

٢- أما التعريف الثاني، فيرى أن العولمة تعبر عن مرحلة معينة من مراحل التطور الرأسمالي، وتعميم تطور الإنتاج الرأسمالي، ونمط الإنتاج الليبرالي الجديد، وقيام رأسمالية عالمية.

٣- العولمة تعني الغربنة والأمركة، وقيم الغرب وتعميمها(١١).

إنها الرؤية الأميركية للحياة، ذات وجه أميركي، تشرب الكولا، وتعمل بلوب توب، وتستخدم وندوز وإنتل (١٢)، أو إنها استعمار جديد وهيمنة على العالم، وفرض نمط حياة القوي على الضعيف، كما يذكر منتسل (Menzel)(١٣). إن العولمة عملية متعددة الأبعاد، تمثل النموذج الاقتصادي الليبرالي الجديد عالمياً، وتغير دور الدول في النظام العالمي، والاعتماد المتبادل للفاعلين المختلفين، والتأثيرات المتجهة نحو التجانس في مجتمع عالمي في طور التكوين (مثلاً: اللغة، القيم والرموز وحقوق الإنسان، وتكثيف التفاعل العابر للحدود وزيادة الهجرة الدولية، وزيادة الحساسية بالنسبة إلى المخاطر الدولية (المناخ، البيئة، الجريمة)»(١٤).

أما المفكر الألماني هابرماس (Habermas) فيرى أن العولمة تعبر عن عملية تاريخية، وليس مرحلة نهائية (١٥).

ومهما يكن من أمر، فالكل يجمع على أن العولمة فاتحة عصر جديد ونهاية لما كان، نهاية الدولة القومية، وما عرف بالعالم الثالث، ونهاية الحداثة. لكن ما وجهها الجديد؟

ثانياً: ما الوجه الجديد للعولمة؟

بعد أن حددنا مفهوم العولمة، نتساءل عمّا يميز العولمة مما سبقها، كالعولمة الدينية والاقتصادية والثقافية وطوباويات علم الاجتماع: ما الوجه الجديد للعولمة، وبم تتميز عمّا سبقها؟

يتمثل الوجه الجديد للعولمة، كما يرى جدنز (Giddens)، في عدة تغيرات،

الأول: «هو التغير المهم في الثورة الشاملة للاتصال، والتغير الثاني هو نشأة الاقتصاد الخفيف، اقتصاد المعرفة، والتغير الثالث: هو نهاية الاتحاد السوفييتي، الذي كان متخلفاً في مجال الاقتصاد الإلكتروني، والتغير الرابع: هو التغير على مستوى الحياة اليومية»(١٦). إن تجارة المعلومات والمعرفة هي نواة النظام المالي العالمي الجديد(١٧).

ما يميز العولمة الحالية هو ديناميكيتها وسرعتها. إنها عصر السرعة على صعيد الفعل، والقضاء على ما سواها من الخيارات والبدائل. لم يسبق أن قضت العولمات السابقة على البدائل والخيارات أمام المجتمعات، كاليوم، ولم يسبق أن تحكمت حركة السوق بالفعل البشري كاليوم، ولم يسبق أن أصبحت البشرية دون أحلام كاليوم، ولم يسبق أن تحكمت القيم المادية وما بعد المادية بالبشر كاليوم. ولم يسبق أن تدخلت التكنولوجيا في حياة الإنسان كاليوم، ولم يسبق أن فقد العقل البشري سلطته على المجتمع والتنبؤ بالمستقبل كاليوم.

وهكذا، فالعولمة أُحادية الجانب ودكتاتورية، تلغي ما دونها، إنها عدوانية السوق، وجبروته، «فإما الاندماج الشامل في العالمية، أو الإقصاء الكامل منها»(١٨)، البقاء أو الفناء، إنها حرب خاطفة، حرب دون إنذار، حرب اللبرالية الجديدة على كل الحواجز التي تعترضها، إنها ظاهرة الصدمات والابتكارات وتدارك المعرفة لذاتها، «إن تسارع التغير يجعل معرفتنا فانية»(١٩).

العولمة لا تعرف المساومة، ولها تأثيرات مختلفة على المجتمعات، توحد هنا، وتمزق هناك، سمتها التفكيك: تفكيك الدولة والثقافة والاقتصاد والمجتمع، لكن هناك مجتمعات تعيد تركيب ذاتها وبناءها، وأخرى تخفق(٢٠). هناك مجتمعات مخفقة وأخرى ناجحة. العولمة ليست التجانس، بالعكس إنها سيطرة مجموعة من الأمم السائدة على أسواق المال(٢١). ويرى ملر (Mueller) أن وجه العولمة هو إقامة التباين، وتعميق الهوة بين المجتمعات وداخلها واللامساواة العالمية، وزيادة الفقر الثقافي والحضري والبيئي والسكاني(٢٢). «إن نظام العولمة... ليس نظاماً جامداً، بل عملية ديناميكية مستمرة: العولمة تنطوي على ذلك التكامل الصارم في

الأسواق، وفي الدول والأمم، وفي التكنولوجيا إلى درجة لم تحدث من قبل، وبطريقة تمكِّن الأفراد والشركات والأمم من التجول حول العالم والوصول إلى مسافات أبعد وأسرع»[٢٣].

وجه العولمة هو عولمة الخيال وطمس الماضي والتراث والتاريخ، وبعث مجتمعات بلا تاريخ وهوية، مجتمعات هجينة، مجهولة الهوية. «العولمة هي الفكرة القائلة بأن الابتكار يحل محل التقليد، ويحل الحاضر، وربما المستقبل، محل الماضي. لا شيء في أهمية ما يأتي بعد. ولن يصل ما سيأتي بعد إلا بعد الإطاحة بما هو موجود الآن، ولئن كان ذلك يجعل من هذا النظام مكاناً رائعاً للابتكار والتجديد، فإنه يجعله مكاناً يصعب العيش فيه؛ لأن الناس يفضلون نوعاً ما من الشعور بالأمان تجاه المستقبل على حياة العيش فيه محاط بالشكوك باستمرار تقريباً...»[٢٤].

ما بعد الحداثة هي الوجه الفكري للعولمة. أما أهم سمات نموذج ما بعد الحداثة فهي: «سقوط الأنماط الفكرية المغلقة وأمثلتها البارزة الماركسية الجامدة، أو الرأسمالية المتعصبة لحرية السوق... والقضاء على الثنائيات الشهيرة التي تقوم على فكرة إما الاشتراكية وإما الرأسمالية...

– بروز الوعي الكوني وتعميق الثورة الاتصالية.

– بروز الوعي الكوني بالبيئة.

– ظهور قيم جديدة ترد إلى فكر ما بعد الحداثة..[٢٥].

– السقوط الأيديولوجي والمعرفي للنظم الشمولية.

– الانتقال في مجال المعرفة من الحداثة إلى ما بعدها.

– رفض المرجعيات المعرفية للحداثة كالعقل الكوني، والإنسان الكوني، والنقد الاجتماعي. إن أهم سمات ما بعد الحداثة هو فقدانها للمرجعيات الأخلاقية والإنسانية وعبثيتها، أو عبثية ما بعد الحداثة، الرافضة لأخلاقيات العقل الإنساني.

– هذه هي العولمة، لكن ما اقتصادها السياسي، وما المجتمع العالمي الذي يعبر عنها؟

الفصل الثاني
الاقتصاد السياسي الجديد للعولمة

يقصد بالاقتصاد السياسي البحث في مصادر تكوين ثروة الأمم، كما عرفه الاقتصادي الإنجليزي آدم سمث، وقد رأى الفيزيوقراطيون (مذهب يرى في الزراعة مصدر ثروة الأمم) أن الزراعة هي مصدر الثروة، أما الماركنتيليون (مذهب يرى في التجارة مصدر الثروة) فرأوا أنَّ التجارة مصدر الثروة، في حين أكد الاقتصاديون السياسيون على الصناعة بوصفها مصدراً لثروة الأمم. أما الاقتصاد السياسي للعولمة، فيقصد به البحث في مصادر ثروة الأمم في عصر العولمة، وهي المعرفة والمعلومات والعقل البشري.

ويقصد بالاقتصاد السياسي للعولمة عموماً البحث في مصادر تكوين الثروة، ودراسة طبيعة الإنتاج وعلاقاته وقواه، وعملية توزيع الثروة واستهلاكها، والبناء الاجتماعي والتغير الاجتماعي. ولذلك فالسؤال المطروح هو: ما مصادر الثروة في عصر العولمة، وما قوى الإنتاج، وما طبيعة العلاقات الإنتاجية، وما البناء الاجتماعي، وما قوى التغير الاجتماعي، وما طبيعة الحراك الاجتماعي، وما مكونات الحركات الاجتماعية في عصر العولمة، هل الخطر البيئي يشكل هذه الحركات، أم الفقر والبطالة؟

الاقتصاد السياسي للعولمة هو دراسة العلاقة بين الاقتصاد والسياسة والتأثير المتبادل بينهما، أو بين البنية الاقتصادية والبنية السياسية. فكما يتغير الاقتصاد، يتغير المجتمع والسياسة.

ولذلك فالأسئلة المطروحة هي: ما ماهيّة التغير الذي طرأ على العملية الإنتاجية بخصوص مصادر الثروة والمادة الخام لاقتصاد المعلومات أولاً؛ إذ لم تعد الطبيعة والسلع هما المادة الخام، بل المعرفة والرموز والعقل الإنساني، وحول علاقة الإنتاج بقوى الإنتاج ثانياً، أي البشر المنتجين وعلاقتهم بعملية الإنتاج، أهي علاقة صراع (ماركس) أم تضامن (دوركهايم)، وحول البناء والحركات الاجتماعية ثالثاً.

وتشير الكثير من الدراسات إلى نهاية مجتمع العمل، فالعمل ستنجزه الصفوة الذكية والآلات، وبالتالي ستزداد البطالة والفقر، وينقسم المجتمع طبقتين: طبقة غنية وأخرى فقيرة، وهذا ما نلحظه حالياً، وهو هبوط ما عرف بالطبقة الوسطى إلى مستوى الفقر. لذلك فالبناء الاجتماعي بناء طبقي، والحراك المهني سيكون ضعيفاً في ضوء تمسك المؤسسات بالعمال المتخصصين والمبدعين.

الاقتصاد السياسي للعولمة يشهد إذن تغيراً في بنية قوى الإنتاج، ذلك أن قوة العمل الجديدة قليلة الحراك، وشريكة في الإنتاج، وغير قابلة للاستبدال. كما يشهد تغيراً في التكنولوجيا، فلم تعد التكنولوجيا الصناعية، بل المعلوماتية، أساس الإنتاج، كما تتغير العلاقات الاجتماعية، بحيث إن الفردية تزداد، ويخضع أفراد المجتمع لتكنولوجيا الإنترنت.

العولمة نظام عالمي جديد، ومرحلة من مراحل الرأسمالية، تمثل الموجة الثالثة بتعبير عالم الاجتماع الأميركي ألفين توفلر؛ أما الموجة الأولى فقامت على الزراعة، والموجة الثانية قامت على الصناعة، والثالثة على المعلومات. ويقوم هذا النظام على اقتصاد المعرفة بدلاً من اقتصاد الصناعة، وسيعمل على خلق مجتمع ونظم جديدة، على أساس المعرفة الذهنية. «هذا النظام لخلق الثروة لا يعتمد على العضلات، بل على الذكاء.... (٢٦). المعرفة تجسد القيمة وتخلقها»(٢٧)، وهي بديل للمواد الخام. سلطة المعرفة هي مصدر سلطة القوة والثروة.

المعرفة أو المعلومات هي أساس الإنتاج، ونقصد بالمعرفة العمل والنشاط الذهني، المتمثل في المعلومة والرمز والإنتاج العقلي الصرف. في مجتمع العولمة يشكل العقل المادة الخام وقوة العمل بذات الوقت. المعرفة تعبر عن مرحلة من مراحل تطور العقل البشري، لا يتوجه العقل فيها نحو استغلال الطبيعة والمواد الخام، قدر ما يصبح ذاته مصدر الإنتاج، ويتمثل هذا الإنتاج في إنتاج المعلومات. ويؤدي هذا إلى تغير في نظام وعلاقات الإنتاج والعلاقات الاجتماعية. فإذا كان المجتمع الصناعي قد قام على العمل الجماعي، فإن المجتمع المعلوماتي يقوم على الصفوة

الذكية. فأولى خصائصه هو أنه مجتمع الصفوات الذكية، والتكنولوجيا الذكية. النظام الاقتصادي يقوم على المعرفة العقلية، فالعملية الإنتاجية تتميز بكونها طاقة وقيمة متجددة لا تنضب، وأن المجتمع البشري قد وصل إلى مرحلة صار العقل المعلوماتي مستقبلها. هذا العقل المعلوماتي يمثل تغيراً تاريخياً في عملية الإنتاج ونمطه، ذلك أن أولى خصائصه هو أنه يعبر عن الاقتصاد الخفيف واللّين، ويلغي الاستغلال ويتيح المعرفة أمام الجميع، ويلغي المجتمعات المغلقة، ويدول التغير، ويفتح أمام البشرية آفاقاً اقتصادية جديدة، وغير معهودة، ويعطي استقلالية غير معهودة لمنتجي المعرفة. ففي الماضي كان استغلال الطبيعة والعمال هو مصدر الثروة، أما الآن فقد أصبح العقل مصدر الثراء.

لكن هذا التغير في مصادر العمل والثروة وقوى الإنتاج لا يبقى دون أثر على العمال، فالتكنولوجيا الذكية تستغني عن العمال وتعتمد على البروليتاريا الألكترونية، وتنهي مجتمع العمل، وتساهم في قيام رأسمالية دون عمال. ويترتب على ذلك تراجع عدد العاملين في الصناعة، كما تراجع عدد العاملين في الزراعة، وزيادة عدد العاملين في المهن الذهنية .

ولما كان رجال مجتمع المعلومات هم أصحاب العقول المبدعة والصفوات الذكية، ذلك أن اقتصاد المعرفة أسسه العلماء والأفراد المبتكرون، فإن ما يسم هذا الاقتصاد هو أنه يعتمد على الأفراد، ولا يتيح الفرص للحراك الاجتماعي واستبدال العاملين؛ لأن الرأسمال الحقيقي هو رأسمال المعرفة. لذلك تنشأ شركات برأسمال نقدي بسيط، ورأسمال معرفي كبير. ملكية المعرفة بدلاً من ملكية رأس المال، وملكية العقول بدلاً من ملكية المواد الخام. الثروة تكمن في المعرفة الذهنية، وفي تبادل هذه المعرفة. ومما يميز اقتصاد المعرفة هو سرعة إيقاعه؛ حيث إن المعلومات أكثر الموارد سيولة، وهذه السيولة هي بالذات العلامة المميزة لاقتصاد يتزايد فيه اعتماد إنتاج وتوزيع السلع والخدمات بشكل عام على التبادل على المستوى الرمزي»[٢٨].

إن مجتمع العمل في عصر العولمة يعتمد على الصفوات الذكية، وعلى النوع

أكثر من الكم. وبالتالي على التطوير المستمر لقوى الإنتاج. فإذا كان المجتمع الصناعي قد قام على الكم، وعلى الإنتاج الجماهيري الواسع، فإن مجتمع العمل الرمزي يتطلب كفاءات غير قابلة للاستبدال، ولا تعيش إلا من خلال الإبداع والتأهيل المستمر. في ظل هذه الظروف يصبح الابتكار شرطاً للبقاء». إلا أن الابتكار يتطلب نوعاً من الجلاستونست، أو حرية التعبير، الداخلية – انفتاح على الخيال ودرجة من القبول للتفرد الشخصي وللملكة الحدس التي أدت في الماضي إلى العديد من الاكتشافات الخصبة»(٢٩). ويمكن اختزال الاقتصاد السياسي للعولمة، أو مصادر تكوين الثروة إلى:

١– عوامل الإنتاج

«في حين كانت الأرض، العمل، المواد الأولية والرأسمال عوامل الإنتاج الرئيسية لاقتصاد الموجة الثانية، فإن المعرفة، ـ تفهم هنا بالمعنى الواسع؛ بحيث تتضمن المعطيات، المعلومات، الصورة، الرموز، الثقافة، الفكر والقيم ـ، هي المصدر الرئيسي لاقتصاد الموجة الثالثة»(٣٠).

إن المعرفة تجسد الثروة وتخلقها، وليس الأيدي العاملة الرخيصة، الرموز وليس المواد الأولية(٣١). القيمة الحقيقية للشركات «ترتهن إلى الأفكار والحدوس والمعلومات المخزونة في رؤوس مستخدميها، أو في براءات الاختراع التي تمتلكها الشركات»(٣٢).

٢– يقوم الاقتصاد الجديد، اقتصاد المعرفة والمعلومات والأفكار، على الثروة الذهنية وعلى التخصص الدقيق، وهذا يعني تغيراً في نظام العمل والعمال، أي صعوبة استبدال العمال، وتحول مجتمع العمل، وقيام رأسمالية دون عمال وزيادة البطالة نتيجة استخدام التكنولوجيا الذكية.

٣– يقوم النموذج الجديد للإنتاج على النشاط الذهني وليس العضلي.

٤– الثروة مصنوعة من الرموز والمعلومات، وكذلك السلطة تتأثر بالمعرفة.

٥– الابتكار والاختراع هما سمة العصر الجديد.

٦- التوسع في قطاع الخدمات وقيام مجتمع الخدمات.

٧- نهاية نظرية التنظيم الفيبري ونشأة تنظيم جديد يقوم على الإبداع بدلاً من التسلسل الهرمي.

٨- اعتماد الإنتاج على بنية تحتية إلكترونية متكاملة.

٩- تسريع الإنتاج: حضارة السرعة.

١٠- تقريب الإنتاج من الاستهلاك[٣٣].

«إن مجتمع الموجة الثالثة سيتحول إلى إيقاعات وبرامج زمنية مرنة، وبدلاً من القياسية الاجتماعية المتطرفة للسلوك والأفكار واللغة وأسلوب العيش، سيقام مجتمع الموجة الثالثة على أساس التجزيئية والتنوعية. وبدلاً من المجتمع الذي يركز السكان ودفق الطاقة ومظاهر حياتية أخرى، فإن مجتمع الموجة الثالثة سيتناثر ويصبح لا مركزياً»[٣٤]. ويقوم هذا المجتمع على قاعدة «الإنتاج من أجل الاستغلال، وليس من أجل التبادل»[٣٥]، وعلى استقلالية المنتجين الرمزيين.

وهذا يطرح أسئلة عن بنية الدولة والقوة والسلطة والشرعية ووظائفها، وعن طبيعة الفكر، والعلاقات الدولية.

وما دمنا نتحدث عن الاقتصاد السياسي للمجتمع العالمي، فيجدر بنا طرح السؤال عن وظيفة الدولة وعن البناء الاجتماعي لهذا المجتمع، وعن طبقاته الأساسية، وعن أثر المعرفة على الفعل الاجتماعي.

أما بالنسبة إلى الدولة، فمن المؤكد أن العولمة تحد من حركة السياسة، وتجعل أثرها يتركز على خدمة السوق، وإعادة هيكلة المؤسسات. فالدولة وصيفة السوق، ولم تعد دولة اجتماعية، تهتم بالرفاه والعدالة الاجتماعية، ذلك أن همها ينصب على المنافسة وتوظيف الأموال في الاستثمارات الجديدة.

لقد ضاعفت العولمة من اللامساواة الاجتماعية بين المؤهلين وغير المؤهلين، وبين عمال الاقتصاد الجديد والقديم، وأنهت الطبقة الوسطى، فأصبحت الطبقة الوسطى التي قام عليها المجتمع الصناعي تتراجع في عصر العولمة، وتحل بدلاً منها الصفوات

الذكية والمبدعة والمخترعة. هذه هي التي يدين لها مجتمع المعلومات، فبفضل رأسمالها العقلي تطور الاقتصاد الجديد. أما الطبقة الوسطى الجديدة فتعمل ضمن بنى المعلومات والاتصال.

أما الطبقة الثالثة الخاسرة من العولمة، فتشمل الطبقة المتوسطة الما بعد صناعية، وطبقة العمال غير المؤهلين، وهم عمال المطاعم والباعة والمهاجرون وعمال الصناعة.

وقد بحث كل من دانيل بل (Bell) وشتير (Stehr) في أثر المعرفة في الحراك الاجتماعي والطبقي. ويفهم شتير تحت المعرفة «القدرة على الفعل الاجتماعي»(٣٦)، فالمعرفة ظاهرة مؤثرة في الفعل الاجتماعي. ويتحدث شتير عن مجتمع المعرفة؛ لأن المعرفة أصبحت قوة إنتاجية، وأساس الفعل الاجتماعي، واللامساواة الاجتماعية. وإذا كان المجتمع الصناعي قد عرف حراكاً اجتماعياً أفقياً على أساس المهنة والموقع والتعليم، فإن المعرفة تعد عاملاً إضافياً في الحراك الاجتماعي، وهذا بخلاف دانيل بل (Bell) الذي يرى قيام نظام اجتماعي على أساس الذكاء والقدرة الإنتاجية المعرفية للأفراد.

إن المعرفة بناء، وتشمل عناصر معرفية. ومن هذا المنظور، فهي أساس الفعل الاجتماعي، وعملية اجتماعية وأساس العلاقات الاجتماعية (٣٧).

أما مجتمع المعلومات، فهو الذي تشكل المعرفة محوره وأساس العلاقات الاجتماعية. مجتمع المعرفة هو الذي يرتبط أفراده معاً ويتفاعلون من خلال وسائل الاتصال والمعلومات. وسيتواصل هذا المجتمع عن طريق الآلات والمعلومات. فالآلة هي أداة التواصل. ومن دونها لا يقوم التواصل. من هنا أطلق على هذا المجتمع «مجتمع الأنا، أو مجتمع الأفراد، فالمجتمعات تكاد تصبح مجتمعاً لا جماعياً»(٣٨).

يبقى السؤال عن طبيعة مجتمع المعرفة وبنائه الاجتماعي. وقد سبق أن ذكرنا أن مجتمع المعرفة ينهي مجتمع العمل، ويقيم رأسمالية دون عمال، وينهي وظائف تقسيم العمل الاجتماعي في التضامن. ومن المعلوم أن النظريات

الاجتماعية الكلاسيكية قد نظرت إلى المجتمع إما من زاوية الحروب والصراع، أو من جانب التضامن الوظيفي. ماركس ولينين ومن سار على منوالهما أكدا أن الرأسمالية هي التي تحرك الصراعات الطبقية والحروب العالمية، بينما رأى دوركهايم والوظيفيون أن الصناعة تقيم مجتمع السلام والتضامن. لقد نظر الوظيفيون بعين واحدة إلى الصناعة، وأهملوا صناعة الحروب وعسكرة الاقتصاد، والتغير في بنية القوى العاملة. فالعمل تنجزه الصفوة الذكية والآلات، وهذا هو طريق الملايين إلى البطالة والفقر والمشاكل الاجتماعية.

الفصل الثالث

صورة المجتمع في عصر العولمة

مازال التنظير عن مجتمع العولمة نادراً، فمعظم الدراسات تضيع في العموميات، ولا تغوص في أعماق العولمة، تصف أعراض المجتمع لا طبيعته. الناس يتساوون بالإحساس بوطأة العولمة، وفي العجز عن توصيف المجتمع العالمي، فكأننا أمام مجتمع تحركه عوامل غير منظورة، نشعر بوطأتها، لكن نعجز عن الإمساك بخيوطها.

وهذا ما يجعلنا نتساءل عن العولمة والمجتمع العالمي؟ ما هو هذا المجتمع العالمي، وكيف يقوم مجتمع خارج الروابط الثقافية والزمانية والمكانية؟ وكيف يقوم مجتمع تلغى فيه مقومات المجتمع من تاريخ وجغرافيا وثقافة؟ فالمجتمع مشاركة في عالم الحياة اليومية وفي المعاني المشتركة والمعرفة اليومية، لكن بماذا يشترك هذا المجتمع العالمي يا ترى؟

لقد تأملت كثيراً في هذه التساؤلات عسى أن أضع تصوراً عن هذا المجتمع العالمي، ولكنني عجزت كغيري؛ لأن هذا المجتمع العالمي مجتمع هلامي، لا وجه له، ولا تاريخ، ولا مفهوم، ومن الصعب الإمساك به، ولا علاقة له بما عرف به المجتمع في أدبيات علم الاجتماع. فهو أشبه بعدو يحاصرك، ويواجهك، لكن دون أن تراه.

إن الصعوبة تكمن في أننا نواجه نمطاً مجتمعياً جديداً فوق مكاني وزماني، يختلف في أبعاده ومضامينه عن صور المجتمع المعهودة في أدبيات علم الاجتماع، فأدبيات علمنا كلها صورت المجتمع العالمي في ضوء عملية التحديث والتصنيع.

لقد تحدث هيجل عن روح العالم، وماركس عن السوق العالمي، وكونت عن المجتمع العالمي، ودوركهايم عن مجتمع التضامن الآلي والعضوي. فكل هؤلاء المفكرون العظام درسوا العلاقة بين التراث والحداثة. المجتمع المحلي هو المجتمع التقليدي التراثي، والمجتمع هو المجتمع الصناعي. الأول هو اشتراك في المعاني، والثاني اشتراك في المصالح.

أما المجتمع العالمي المرتبط بالعولمة فهو مجتمع فوق زماني ومكاني، محركه اقتصاد المعرفة والمعلومات ومجاله العالم بأسره، وقد عرف أحياناً « بمجتمع المعرفة »، وأخرى « بمجتمع المعلومات والإنترنت »، أو « بالمجتمع ما بعد الصناعي »، وسأعرفه لاحقاً بالمجتمع الاصطناعي، ذلك أنه لا يتشكل طبيعياً، بل تكنولوجياً.

وفي الوقت الحاضر هناك بعض الدراسات الهامة، التي تتناول بعض جوانب المجتمع العالمي، لكنها لا تعطي صورة متكاملة عن عمل هذا المجتمع وطبيعته.

ثمة تعريفات متعددة للمجتمع العالمي ، منها حديث (McLuhns, 1968) عن القرية العالمية وفرضيته، هي أن العالم سيصبح دون حدود من خلال الوسائل الإلكترونية، أي يتحول إلى قرية عالمية، وهناك خطاب ولرشتاين (Wallerstein) عن الاقتصاد العالمي (٣٩).

أما عالم الاجتماع الألماني بك (Beck) (١٩٤٤) فيصف المجتمع العالمي بأنه « مجتمع الخطر البيئي »، والوعي بالخطورة، فالوعي يحدد الوجود. فهناك الخطر البيئي العالمي، وهناك الفردية المفرطة، بعدما تفككت الروابط التقليدية، في مرحلة الانتقال من مجتمع الصناعة إلى مجتمع الخطر البيئي ونهاية العمل، والتحديث المعرفي، أو التحول الذاتي للمجتمع الصناعي، ونهاية الحداثة الأولى من خلال حداثة ثانية (٤٠). فبدلاً من الفقر والحاجة، يجمع الناس الخوف، هنا ينشأ التضامن عن الخوف ويتحول إلى قوة سياسية وحداثة مسؤولة، بدلاً من نسق قيم مجتمع اللامساواة، يظهر نسق قيم مجتمع الخوف»(٤١). مجتمع الخطورة البيئية هو مجتمع الفردية، مجتمع الأنا، والتحرر من الروابط الاجتماعية.

ونذكر في هذا السياق دراسة البريطاني مارتن ألبرو (Martin Albrow) (١٩٣٧) الذي يتحدث عن المجتمع العالمي، وبخلاف المجتمع القومي الذي عرّف من خلال الدولة، « مجتمع الدولة »، فإن العولمة غيرت الزمان والمكان بوصفهما متغيرين أساسيين محددين للمجتمع، بعدما تجاوزت العلاقات الاجتماعية والاقتصادية حدود الزمان والمكان، ولم يعد المجتمع يعرف من خلال الدولة وتجاوز

سلطتها بسبب تكنولوجيا المعلومات. ويفهم ألبرو تحت المجتمع العالمي جملة العلاقات الاجتماعية التي تشمل العالم قاطبة بوصفها إطاراً لها[٤٢]، فالمجتمع العالمي لم يعد معادلاً للثقافة والاقتصاد. هناك شبكة من العلاقات الاجتماعية، تشمل العالم قاطبة. إن المجتمع يفهم من جانب العلاقات الاجتماعية، أو بوصفه فضاءً معلوماتياً متواصلاً من خلال التفاعل، فالمعلومات زادت من التواصل.

أما (دانيل بل) فينطلق في كتابه «المجتمع ما بعد الصناعي» من الفرضية الأساسية، وهي أن المجتمع ما بعد الصناعي لا يحدد من خلال الإنتاج الصناعي للسلع، وإنما من خلال الأهمية المركزية للمعرفة والخدمات، ويعد بل من أكبر المنظرين للمجتمع ما بعد الصناعي، الذي يعرفه بأنه مجتمع المعرفة والمعلومات النظرية والخدمات، إنه مجتمع يقوم على ما يسميه بالمعرفة النظرية.

وقد حدد (بل) المعرفة النظرية بوصفها المقولة المركزية للعمل (المعرفي المعلوماتي)، وبوصفها عاملاً خالقاً للقيمة بالدرجة الأولى، لم تعد الشركات، بل معاهد البحث والجامعات، هي مصادر الثروة الوطنية.

إن تكنولوجيا المعلومات والاتصال هي محرك التغير. التكنولوجيا الذكية، أو تكنولوجيا المعلومات والاتصال تغير المجتمع. والمعرفة تشكل المجتمع والفعل وتؤثر في العلاقة بين الفرد والمجتمع. ويتميز هذا المجتمع بسرعة التغير، وبتجاوز التغير للمجتمع.

أما المؤسسات الداعمة لهذا المجتمع، فهي الجامعات ومراكز البحث ومنظماته. وقد حلت فيها التكنولوجيا الذكية محل تكنولوجيا الآلات. ويتسم الانتقال التقني إلى المجتمع ما بعد الصناعي بالتحول إلى الأنظمة الألكترونية أولاً، والصور الصغيرة ثانياً، والشبكة الرقمية ثالثاً، والبرامج رابعاً.

وتعد نظرية (بل) منطلقاً لكل النظريات التي تتحدث عن مجتمع المعلومات والخدمات[٤٣].

وفي مرحلة التحول المجتمعي يربط (بل) بين ثلاثة مواضيع أساسية، وهي المعرفة النظرية بوصفها مبدأً أساسياً، وأهمية التكنولوجيا القائمة على المعرفة بالنسبة إلى

تكوين القرار السياسي، والأهمية المتصاعدة لقطاع الخدمات.

وبخصوص البناء المهني يتنبأ (بل) بأولية طبقة من المهن المتخصصة تخصصاً تقنياً عالياً من المهندسين والتقنيين والعلماء بوصفها جماعات مهنية محورية. وهنا يؤكد (بل) على سلطة الطبقة التي تملك سلطة المعرفة أمام طبقة التجار والسياسيين. إن الطبقة الأكاديمية العلمية تتكون من أربع طبقات؛ وهم العلماء والتقنيون وخبراء الإدارة وصانعو الثقافة. ويميز مخلوب (Machlup) بين منتجي المعلومات ومعالجيها وموزعيها والعاملين في البنية التحتية (٤٤).

التكنولوجيا الذكية تغير البناء الاقتصادي والاجتماعي والطبقي، أما البناء الطبقي الجديد، فيتمثل في الطبقة الأولى، وهي الطبقة الأكاديمية التقنية، أو صفوة الباحثين، تليها طبقة الأساتذة الجامعيين والتقنيين، ثم طبقة البناء الأكاديمي المتوسط، وأخيراً طبقة الخاسرين، والذين يلفظهم السوق.

«الأشياء تحكم البشر»(٤٥). لكن الطبقة لا تحدد اقتصادياً، بل من خلال التوجهات الثقافية. إن التقنية هي نظام أداتي، يتمثل في المعرفة والمعلومات. فالمعرفة تتحول إلى تقنية.

أما نظرية القيمة للمعرفة، فتمثل في أن المعرفة تؤدي إلى التطور المنهجي للبحث وإلى خلق صناعة جديدة، تعتمد على أسس المعرفة الذهنية. التكنولوجيا هي محور المجتمع ما بعد الصناعي، والمعرفة المحور الآخر. أما مفهوم المعرفة عند (بل) فهو غامض، ويعرف المعرفة كتراكم نسقي من النظريات عن الحقائق والأفكار، المعبرة عن حكم عقلي أو نتيجة تجريبية...... المعرفة تعني لي: أحكام جديدة (عن البحث والمعرفة) أو عرض جديد لرؤى قديمة (في الكتب وفي التعليم)(٤٦).

فنحن أمام تحول الأسس الإنتاجية من المادة إلى المعرفة، أي من إنتاج المواد إلى إنتاج المعرفة، وهذا أول تحول عالمي.

المجتمع العالمي هو مجتمع المعرفة والمعلومات عند (بل). ويعني هذا أن المعرفة والمعلومات تسرع التحول إلى المجتمع العالمي. إن المعرفة تتحول إلى مبدأ تنظيمي

واندماجي، وإلى المفصل الرئيس للمجتمع المعاصر. وغالباً ما يجري الحديث عن مجتمع المعلومات عندما يقوم الاقتصاد على أساسها، وتشكل المعلومات الشطر الأكبر من الدخل القومي(٤٧).

إن إعادة تنظيم المكان والزمان هو العامل التقني الأساس لمجتمع المعلومات، والتحول من إنتاج السلع إلى إنتاج المعرفة في النسق الاقتصادي الفرعي، وتراجع سلطة الدولة في السياسة، والتفتيت والفردية في الثقافة. على المستوى المكاني يتم تغيير المكان بسرعة، وتتكون جماعات فوق مكانية محلياً وعالمياً.

ويمكن التمييز بين خمس فئات لإنتاج المعرفة، وهي البحث، والتطوير، والتعليم، ووسائل الاتصال، وآلات المعلومات وخدمات المعلومات(٤٨). ولما كان مجتمع المعلومات قد عرف على أساس عدد العاملين في صناعة المعلومات، فإن مجتمعات المعلومات هي اقتصاديات وطنية، يعمل فيها أكثر من نصف العمال في مهن المعلومات، ويتجاوز فيها تكوين الثروة الوطنية من هذه المهن نصف الدخل القومي(٤٩).

وكما يرى (بل)، فإن المعرفة والتكنولوجيا هما العوامل المشكلة والمغيرة لمجتمع المعلومات. وقد عرف مجتمع المعلومات «كشكل اقتصادي ومجتمعي، يلعب فيه اكتساب وتخزين ومعالجة وإنتاج ونشر والاستفادة من المعلومات والمعرفة، بما في ذلك الإمكانيات التقنية المتصاعدة للتواصل التفاعلي، دوراً هاماً»(٥٠).

أما أهم القضايا التي تناولها هذا الخطاب فهي:

* الخصائص المتجاوزة للزمان والمكان لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات.
* أثر العمل المعرفي والمعلومات كعامل خالق للقيمة.
* من الناحية السياسية دار النقاش حول العولمة ومستقبل الدولة القومية.
* من الناحية الثقافية تركز الاهتمام على ثقافة المعلومات والفردية.

أما المخاطر، فركزت على:

* أهمية العمل.
* خاسري ورابحي العولمة.

* حماية البيانات الشخصية.
* تقسيم الحياة العامة إلى حياة عامة مجزأة.
* فقدان الرؤية وكثرة المعلومات[٥١].

مجتمع المعرفة ينهي كل التعريفات السابقة للمجتمع. إن المجتمع حقيقة اجتماعية عند (دوركهايم) واقتصادية عند (ماركس)، وبنية داخلية موضوعية وخارجية بذات الوقت عند (لوكمان)، ونسق عند (بارسونز). كل ذلك لم يعد سارياً؛ فالاقتصاد يستقل عن المجتمع، وينتهي معه التضامن الوظيفي. لذلك فالعولمة تنزعنا مما هو اجتماعي وثقافي، أي ما هو بديهي وطبيعي وتواصلي، المجتمع يقوم على حد أدنى من الإجماع، وهو نتاج عقد اجتماعي، أما العولمة فقد مزقت روح المجتمع.

المجتمع العالمي حقيقة اقتصادية، ووهم اجتماعي. المجتمع يقوم على مرجعيات مشتركة لإدراك المكان والزمان، وعلى المعايير والقوانين والقيم الإنسانية. لكن هذه التي تؤسس المجتمع والأخلاق هي ما يفتقره المجتمع العالمي. فقيمه لا تنبع من الشرائع الطبيعية والأخلاقية، بل من قيم المال والسوق؛ فهي قيم خارجية، قيم تجعل الإنسان ذا توجه خارجي وفردي وانفرادي. وهذا ما أسماه (جدنز) بداية ظهور «جيل الأنا»، ومجتمع الأنا أولاً»[٥٢]، أو مجتمع الأفراد، ومجتمع الحقائق التكنولوجية، والمجتمع الإلكتروني.

وهنا أرى أن مجتمع العولمة هو المجتمع التكنولوجي والإنسان التكنولوجي. كان للإنسان يد في اختراع التكنولوجيا، لكن لا حيلة له في التأثير فيها، أو توجيهها. إننا نتعامل مع تكنولوجيا المعلومات، لكنها تتحكم فينا، أو تتحكم فينا عن بعد «مجتمع عن بعد»[٥٣].

إن المجتمع الإلكتروني هو صورة مجتمع المستقبل، هذا المجتمع الذي قد يعرف الأسرة الألكترونية الممتدة، وجماعات المصالح المشتركة، والثقافات الفرعية المختلفة، تجمعه خاصية واحدة، وهي التفاعل عن طريق الآلة.

لكن هذا التفاعل مع التكنولوجيا هو «تفاعل اصطناعي»(٥٤)، وليس اجتماعياً، أو فعل غير اجتماعي بتعبير (فيبر). ويقصد بالتفاعل الاصطناعي: التفاعل مع الآلات الصناعية؛ فالتفاعل ليس بين البشر، ولكن بين الفرد والآلة، فهناك نوع جديد من التفاعل عن طريق الآلات.

التفاعل الاصطناعي يعبر عن ثنائية التفاعل بين الشيء والموضوع. ويرى (تورمان) أن هذه الثنائية مؤشر على جنون الحداثة. هذا التفاعل الذي تشارك فيه التكنولوجيا بشكل ما في التفاعل، وتفهم من الملاحظين كذوات في التفاعل، يبدو الآن غريباً. ومع التغير سيصبح هذا التفاعل الاصطناعي يشكل طبيعة المجتمع الحديث(٥٥). وهذا تغير في نظام التفاعل، الذي وصف حتى الآن بأنه تفاعل يتشكل من خلال الأفراد المتفاعلين. أما الآن فنلحظ زيادة التفاعل بين الأفراد والآلات في مجتمع العولمة، مجتمع الوحدة المصطنعة (٥٦).

المجتمع الاصطناعي هو مجتمع الأفراد، مجتمع بلا عقل جمعي، أو مجتمع اللامجتمع . في المجتمع الاصطناعي، أو مجتمع الشبكة، تؤدي هذه وظيفة في التنظيم الاجتماعي(٥٧)، ذلك أنه «لا يمكن فهم العمليات المجتمعية أو التغير فيها دون التكنولوجيا الكامنة خلفها»(٥٨).

هذا المجتمع الإلكتروني يتميز بتواصل مجموعة من الناس ذات الاهتمامات المشتركة، ولعل أهم ما يميزه هو افتقار أفراده «إلى بنية حياتية... فالحياة التي تفتقر إلى بنية مفهومة ومدركة هي حطام لا هدفي، وغيابها يغذي ذلك الانهيار. أما وجودها فيغذي ذلك المجتمع بنقاط مرجعية ثابتة نسبياً وضرورية»(٥٩). «فالبنية والمعنى والمجتمع شروط أساسية من أجل مستقبل صالح»(٦٠). «التوسع في ابتكار الأبنية غير الدائمة»(٦١)، والعلاقات العابرة هما من سمات هذا المجتمع الزوالي»(٦٢)، الذي يحدده الزمان، لا المكان، والذي لا يتدارك ذاته، وفي تجاوز مستمر لها، ويقوم على الابتكار، «وإتاحة المجال للأخطاء الذكية»(٦٣)، والقضاء على الخوف. وهذا يطرح السؤال عن نظريات العولمة.

الفصل الرابع

نظريات العولمة

التغيرات الاجتماعية الكبرى تقتضي نظريات ونماذج اجتماعية جديدة، وهذا حال العولمة، التي أنهت نظريات الحداثة والمجتمع الصناعي، وتبعث نظريات ورؤى جديدة ومختلفة للعالم، نذكر منها نظرية عالم الاجتماع الأميركي دانيل بل (Daniell Bell) عن «المجتمع ما بعد الصناعي» أو مجتمع المعرفة، وتقوم فرضيته الأساسية على أن النظام الاجتماعي، الذي يسميه بالمجتمع ما بعد الصناعي، لم يعد يحدد من خلال الإنتاج الصناعي للبضائع والسلع، وإنما من خلال الأهمية المركزية للمعرفة النظرية والخدمات.

ويصف (بل) هذا المجتمع الذي يقوم على التكنولوجيا الذكية بمجتمع المعلومات والخدمات.

أما نظرية عالم الاجتماع الألماني ألرش بك[٦٤] (Ulrich Beek)، فتدور حول «مجتمع الخطر العالمي» (Risikogesellschaft). ويقصد بذلك الخطورة البيئية، التي لا تعرف الحدود، كما حدث عام ١٩٨٦ في مفاعل تشرنوبل في الاتحاد السوفييتي السابق. فهذا خطر يشمل الأمم والطبقات والنوع والسن. ولذلك صار الوعي بالخطر البيئي هو الذي يتحكم بالناس.

لقد غير هذا الخطر البيئي الخريطة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الأوربية، فنشأت الأحزاب، وحركات المجتمع المدني والدفاع عن البيئة، التي تشجع جميعها الصناعات التي تحافظ على البيئة.

وإذا كان ماركس قد قال: «إن الوجود الاجتماعي يحدد الوعي الاجتماعي»، فإن (بك) يؤكد «أن الوعي يحدد الوجود في مجتمع الخطر البيئي». في المجتمعات السابقة كان الخوف من الجوع يوحد البشر، وفي مجتمع الخطر العالمي يوحد الخوف من الخطر البيئي البشر. كما أن الخوف من الخطر النووي والغيوم الملوثة وكوارث المناخ وتكنولوجيا الاستنساخ تخلق الوعي البيئي. فالخطر محدق

بالناس، وهو الخطر البيئي. وهذا الخطر يواجه من خلال الضغط على المسؤولين لوضع التشريعات التي تحد من التدمير البيئي والبشري.

وهناك مخاطر اجتماعية كالفردية. في مجتمعات ما قبل الحداثة كانت الأسرة تساعد في حل المشكلات، أما مخاطر ما بعد الحداثة فهي أن الفرد يجد نفسه وحيداً. كل يتخذ قراراته بنفسه.

الخطر البيئي يهدد وجود الناس، ويجعلهم يفكرون ويعيدون النظر في بنى الفكر السابقة، كما يساهم في تكوين ما بعد حداثة مسؤولة.

في مجتمع الخطر العالمي توجد ثلاث جماعات، وهي: رابحو العولمة، والصفوة المنتجة، والجماعة التي لا حاجة إليها[٦٥]، وهذه هي ضحية عقلانية العولمة، التي تجعل أعمالهم لا قيمة لها. «فنحن نتجه نحو رأسمالية دون عمل»[٦٦]. وهذا يعني أن المجتمع لم يعد يعرف نفسه من خلال العمل، بل من خلال بدائل أخرى، مثل العمل الأسري، والعمل الذاتي، والعمل الشعبي. وهذا يناقض نظرية العمل الماركسية، التي ترى العمل وسيلة لصيرورة الإنسان وحريته، ويناقض أيضاً من يرى أن ما بعد الحداثة هي الماركسية دون صراع طبقي.

إن العمل ليس هدف الحياة الوحيد. ويقترح (بك) توزيع العمل وتقليل ساعاته ومرونته. ويتحدث في هذا الصدد عن عمل المواطنين، بمعنى أن أوقات الفراغ الجديدة تستخدم في مجال الوظائف البيئية والإبداعية، والأعمال الخيرية.

ويرى (بك) أن الدولة القومية فقدت قدرتها على الفعل أمام المؤسسات ما فوق القومية؛ كمنظمة التجارة العالمية، وعولمة الديمقراطية، والأحزاب، والمجتمع عالمي، الذي ينبغي أن يتمتع فيه الأفراد بنفس الحقوق والواجبات.

أما عالم الاجتماع البريطاني مارتن ألبرو (Martin Albrow)، المهتم بالعولمة والنظرية الاجتماعية، فيرى أن مفهوم المجتمع، كما كان في العلوم الاجتماعية، قد تجاوزته العولمة. لقد تغيرت المجتمعات القومية وهي تتحول الآن نحو المجتمع العالمي، ونحو عصر عالمي جديد. ويتسم هذا العصر العالمي بخمس خصائص:

أولى هذه الخصائص: هي المشكلات البيئية العالمية، والثانية: هي فقدان الأمن نتيجة الخطر النووي، والثالثة هي طرق التواصل من خلال شبكات التواصل، التي تجاوزت المسافات الزمانية والمكانية، والرابعة: هي العلاقات التجارية الدولية، والخامسة: هي الوعي بأننا نعيش في عالم واحد[٦٧].

لقد تجاوز المجتمع في عصر العولمة سلطة الدولة، كما يقول (ألبرو) في كتابه «وداعاً للدولة القومية»[٦٨]، «فالدولة الوطنية أصبحت صغيرة جداً للمشكلات الكبيرة للحياة، وكبيرة جداً للمشكلات الصغيرة للحياة»[٦٩]، كما يقول (دانيل بل) لقد عرف مجتمع الحداثة من خلال الدولة.

لكن المجتمع تجاوز حدود الدولة بسبب العولمة الاقتصادية والمعلوماتية، وحد من سيادتها، ولم يعد بمقدور الدولة ضبط الأشكال الجديدة المختلفة للتنظيمات الاجتماعية، فهي مكبلة اليدين؛ لأن قواعد التبادل الاجتماعي لم تعد تحكم من المركز، وإنما من أماكن أخرى. كما أن أشكال الاتصالات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة ستقلل من أهمية الانتماء الجماعي، وتبعث هويات جديدة، تتجاوز السياق الوطني إلى العالمي. ويسري في هذه الحالة الأمر الأخلاقي للفيلسوف كانت (Kant) ما تفعله دائماً، افعله مع مراعاة حاجات العالم كله[٧٠].

إن هذه العملية الديناميكية ستهدم النظام العالمي المكون من الدول الوطنية، وتساهم في تغيير الأوضاع الاجتماعية. إن المجتمع العالمي يتخلق في سياق عمليات العولمة، ويفهم (ألبرو) تحت المجتمع العالمي «جملة العلاقات الاجتماعية، التي تشمل العالم قاطبة، ويكون الكوكب الأرضي إطارها المرجعي»[٧١]. ويؤكد (ألبرو) إنسانية المجتمع؛ فالمجتمع لم يعد يحدد من خلال مقولات الجغرافيا والتاريخ، بل من خلال مقولات العلاقات الاجتماعية.

وإذا كان (ألرش بك) يتحدث عن الحداثة الثانية، و(أنتوني جدنز) عن نتائج الحداثة، فإن (ألبرو) يتناول «العصر العالمي». ويقصد بذلك شبكة العلاقات الاجتماعية العالمية. كما أن نمط حياة البشر لم يعد يحدد محلياً، بل عالمياً.

أما عالم الاجتماع الألماني دارن دورف (Ralf Dahrendorf)، فيفهم تحت المجتمع العالمي مجتمع المواطنين، أو المجتمع المدني، والمجتمع المدني هو النقيض لمجتمع الدولة . ويقوم مجتمع المواطنين على ثلاثة عناصر:

أولاً: عدد المؤسسات والمنظمات غير الحكومية.

وثانياً: تجمع المواطنين على أساس طوعي ومبادرة ذاتية، ومستقل عن مؤسسات الدولة البيروقراطية.

وثالثاً: استعداد الأعضاء للمشاركة بشكل فعال في نجاح الكل الاجتماعي، وهذا يتطلب تعاملاً متسامحاً وبعيداً عن العنف، وهذا ما يسميه (دارن دورف) بحس المواطنين»[٧٢].

إن مجتمع المواطنين ليس سحراً، لكنه ينشأ عن حاجة الأفراد للتعبير عن أنفسهم، وللمشاركة في تشكيل المجتمع. أما الخطر الذي يهدد مجتمع المواطنين، فيأتي من الدولة التي تجنح إلى ضبط المواطنين الواعين ومبادراتهم. ولذلك إن المجتمع المدني هو النقيض لمجتمع الدولة، الذي تتحكم الدولة في كل مجالاته.

كل المشكلات الاجتماعية التي تقوم بين أصحاب الامتيازات والمضطهدين، وتدور حول اكتساب فرص الحياة، تحل في مجتمع المواطنين من خلال ما يسميه (دارن دورف) بالحقوق والفرص المتاحة أمام الجميع.

أما هدف مجتمع المواطنين، فهو زيادة فرص الحياة وتحسينها.

أما الحرية والرفاهية، فلا يمكن تحقيقهما إلا من خلال الربط بين دولة القانون واقتصاد السوق ومجتمع المواطنين[٧٣]. دولة القانون تطبق حقوق الإنسان والمواطن، ويخلق اقتصاد السوق الأساس لزيادة الفرص. أما مجتمع المواطنين فيتيح للبشر إمكانية التحرك بحرية، والانضمام إلى الجماعات المصلحية. وهكذا فإن (دارن دورف) من أنصار المجتمع المدني، أو ما يسميه بمجتمع المواطنين.

ومن بين النظريات الاجتماعية للعولمة نظرية بيتر غروس (Peter Gross) عن «المجتمع المتعدد الخيارات»[٧٤]. لقد أخرجت العولمة البشر من سجن المجتمع.

وتقوم نظرية المجتمع المتعدد الخيارات (Gross) (١٩٩٤) على أن هذا المجتمع تسوده ديناميكية النمو غير المحدودة، المحددة للحياة والدافعة لها إلى الأمام على الدوام. هذا التطور أوجد ثراء في الإمكانيات، ومهّد الطريق من الواجبات المتعددة إلى المجتمع المتعدد الخيارات.

ويتحدث (غروس) عن برنامج النقاط الثلاثة للحداثة، وهي « تصاعد إمكانيات الفعل، وتصاعد المساهمة في إمكانيات الفعل، وضمان المساهمة البسيطة في إمكانيات الفعل المفتوحة »(٧٥).

إن مستقبل المجتمع المفتوح يكمن في ديناميكيته الثقافية، التي تتخلق عالمياً. الخيارات كثيرة في السياحة والتغذية وقضاء وقت الفراغ والكتب، وحتى الخيارات الأيديولوجية. وكذلك أنماط الحياة فقد تعدد وتغير. لكن تصاعد الخيارات قد يصطدم بالقيم والثقافة.

وحتى في الجنوب تفتح العولمة خيارات كثيرة، كحق النساء في المشاركة في الحياة العامة والسياسة، بعدما تراجعت سلطة التقاليد وتصاعدت النزعة الفردية. وهكذا فقد اختفى ماركس مع الدب الروسي في الغابة بعد انتصار المجتمع المفتوح.

هذه تعريفات لمجتمع العولمة، أو تنظير في مجتمع العولمة. وهي نظريات المجتمع، وليست نظريات اجتماعية. يبقى السؤال المهم عن التغير الاجتماعي في عمليات العولمة. وقد تجاوز هذا التغير نظريات التغير التطورية والوظيفية والماركسية ونظرية التبعية والتحديث. العولمة تغير المجتمعات قاطبة، الزمن يسرِّع التغير. فهناك علاقة جدلية بين العولمة والمحلية. العولمة، أو العوامل الخارجية تحدد الداخلية.

ولعل أهم ما يميز هذا التغيير هو أنه خارج عن التحكم، ومفروض على المجتمع، وانتهى فيه « الثبات والركود » الذي ساد في بعض المجتمعات(٧٦)، لقد فرض تيار التغيير على إحساسنا بالزمن و غير وقع الحياة والزمن، « فلم نعد نحس الحياة كما كان يحسها الناس في الماضي »(٧٧). « التكنولوجيا هي محرك التغير، أما المعرفة

فهي وقودها»[٧٨].

العولمة تعني عولمة التغير، وإن اختلف وقعه وسرعته ومحركه من مجتمع لآخر. المجتمع الإنساني أصبح مترابطاً أكثر من أي وقت مضى، ولم يعد هناك وجود للمجتمعات المعزولة.

هذه هي العولمة، لكن ما أبعادها؟

الفصل الخامس

العولمــة وأبعادها

يمكن اختزال أبعاد العولمة إلى الآتي:

١ – العولمة الاقتصادية

٢– العولمة الثقافية

٣– العولمة السياسية

٤– البعد الإنساني والأخلاقي للعولمة

٥– البعد الإنساني للعولمة

٦– البعد البيئي للعولمة

٧– العلاقات الاجتماعية والعولمة

٨ – البعد التنظيمي للعولمة

٩– عولمة نمط الحياة

١٠– البعد المعرفي والفكري للعولمة

١١– الهجرة العالمية

١) العولمة الاقتصادية

إن العولمة ظاهرة متعددة الأبعاد، لكن العولمة الاقتصادية من أهمها. ونتفق في هذا السياق مع المفكر الألماني روبرت كورتس (Kurz) والمفكرين الفرنسيين تود (Tott) و(بورديو)، الذين يعدون العولمة نمطاً من أنماط الرأسمالية اللبرالية الجديدة، المتمثلة في إزالة الحواجز أمام التجارة الدولية أولاً، «وزيادة المنافسة والسرعة التي ينتقل بها المنتج من مجرد ابتكار إلى سلعة»[٧٩]، وفي اقتصاد المعرفة والإنترنت، والمنافسة الشديدة بين الدول والشركات، «فلا بقاء إلا لمن له قدرة على المنافسة»[٨٠]. هذه الداروينية الاجتماعية، داروينية الرخاء والمنافسة، تعزل الفقراء والضعفاء[٨١].

كما تتمثل هذه الظاهرة أيضاً في التكامل العالمي في مجال التكنولوجيا والمال والتجارة والمعلومات، وفي تلاحم الأسواق، والتجارة بالمعلومات والمعرفة، وفي تغير

مصادر الثروة. لقد أصبح الذكاء مصدر الثروة[٨٢]، ذلك «أن إمبراطوريات المستقبل هي إمبراطوريات ذهنية»[٨٣]. أما مصدر ثروتها، فهو تكنولوجيا المعلومات، والمعرفة الذهنية، والتنظيم الإبداعي للمعرفة والمبدعين.

ويرى شتيغر (Steger) أن هناك ست خصائص تسم هذا التغير الاجتماعي في أسيا وأوربا وأميركا الشمالية، وهي: «التغير المتغير»، المنبعث من خلال عمليات العولمة للاقتصاد العالمي الرأسمالي، ونزع الحدود وما صاحبه من تفاعلات ثقافية واجتماعية واقتصادية، وهيمنة علاقات الاعتماد المتبادل بدلاً من بنى الخضوع والسيطرة العمودية، وتسريع الفوضى نتيجة التغير المتسارع. كل ذلك يؤدي إلى عمليات نزع الشرعية، وحراك السوق وضغط المنافسة[٨٤].

هذه الأحداث ليست جديدة، فاتجاه رأس المال إلى تجاوز الحدود، بحثه رواد الاقتصاد السياسي في القرنين الثامن والتاسع عشر. أما الآن فنلحظ عملية تكثيف العلاقات والتداخلات الاقتصادية العالمية.

هناك أربعة عوامل نوعية جديدة للعولمة، وهي: «تعميق العلاقات التجارية، والزيادة المستمرة في الشركات العالمية، وسرعة حركة رأس المال، وزيادة حدة ضغط المنافسة»[٨٥].

الجديد في الأمر هو هذه المنافسة القاتلة بين الشركات المتعددة الجنسية، التي تخضع الدولة لمتطلبات السوق ورأس المال، وتنهي دولة الرفاهية والخدمات الاجتماعية، وتخفض الأجور، وتسرح العمال، وتضعف روابطهم الاجتماعية، وتزيد الجريمة[٨٦].

وإذا كانت العولمة تفكك الروابط الاقتصادية، فإن السؤال هو: ما قوة الروابط الاجتماعية والسياسية عندما تتفكك الروابط الاقتصادية؟[٨٧]، وهل سيربط الاقتصاد العالمي الأمم بعضها ببعض؟. هذا ما تجيب عنه دراسات ألتفاتر (Altvater)، الذي يرى أن الاقتصاد ينفصل عن المجتمع، وأن المجتمع ومؤسساته يفقدان وظائفهما في تنظيم الاقتصاد، وأن تقسيم العمل الاجتماعي يفقد وظائفه في التضامن

الاجتماعي[٨٨]، إضافة إلى نهاية العقد الاجتماعي بين الاقتصاد والمجتمع، وإلى أن نظرية المنهجية الفردية هي التي تفسر السلوك الاجتماعي.

إن التغير الاقتصادي يتمثل بالمقام الأول في التحول الاقتصادي من اقتصاد السلع الصناعية إلى الاقتصاد اللامادي. أما عمليات نزع الطابع المادي، فتتمثل في بنى التنظيم الافتراضية، أي المكانية، والزمانية، والاجتماعية المنزوعة الحدود، هذا التغير في الاقتصاد السياسي للعولمة هو تغير في مصادر تكوين الثروة والعلاقات الإنتاجية. وقد أصبحت مصادر الثروة، هي:

١- المعرفة المعلوماتية والنشاط العقلي، لا العضلي.

٢- التغير في نظام الإنتاج يتميز بالمرونة وسرعة التغير.

٣- «إن عوامل الإنتاج التقليدية: الأرض والعمل البدني والمواد الخام ورأس المال تفقد أهميتها أمام المعرفة المعلوماتية.

٤- بدلاً من النقود تصبح المعلومات الإلكترونية هي وسيلة التبادل الحقيقة.

٥- بدلاً من البيروقراطيات التقليدية الجامدة تحل الخبرة والكفاءة... ويترك التنظيم البيروقراطي للمعرفة المكان لنظم المعلومات ذات التدفق الحر.

٦- تراجع إمكانية استبدال العمال بسبب الرموز التي يحتفظون بها في رؤوسهم.

٧- بطل العولمة هو المبتكر الذي يجمع بين المعرفة والقدرة على الإبداع والقدرة على الفعل.

٨- اجتمع من جديد المنتج والمستهلك في دورة إنتاج الثروة بعد أن كانت الثورة الصناعية قد عزلتهما بعضهما عن بعض..... ويتجه كل من المنتج والمستهلك إلى أن يمتزجا فيما يمكن تسميته منتهلك أو المنتج المستهلك.

٩-إن النظام الجديد لخلق الثروة هو نظام محلي ودولي في آن واحد..»[٨٩].

٢) العولمة الثقافية:

ما العولمة الثقافية؟ أهي الأمركة، أم مكدونلة المجتمع على حد تعبير (رتسر)[٩٠]، أم هي التعددية الثقافية، أم الاختلاط الثقافي، أم هي ثقافة

الإنترنت والتجانس، فالثقافة هي جينة الفناء أو البقاء.

لقد اختلفت الآراء فيما يخص البغد الثقافي للعولمة، باعتبار هذا البعد من أهم أبعاد العولمة، لأنه يمس وجود المجتمعات وهويتها، فكثير من المجتمعات قامت على الخصوصية الثقافية، فهي كائنات ثقافية، وبضياع هويتها الثقافية، قد تعصف بها عواصف العولمة الهوجاء.

وتطرح في هذا الصدد مجموعة من التساؤلات، وهي: هل تساهم وسائل الاتصال في خلق ثقافة كونية واحدة، أم تحتفظ الثقافات باستقلاليتها النسبية؟ وهل هناك فضاء ثقافي واحد، وبالتالي نهاية الهوية الثقافية، بحيث إن البشر يقتلعون من ثقافتهم ويعانون من صدمة ثقافية، صدمة المستقبل، ونوع من الانهيار الجماعي العصبي. فالبشر يتمزقون من كثرة الاتصالات وسطحيتها(٩١)، أم أن هناك فضاءات ثقافية متفاعلة، فالثقافة ليست مستقبلة فقط، بل فاعلة، فالبشر يتعلمون الثقافات الأخرى السائدة، لكن ثقافتهم لا تزول، فهم سيجيدون لغات ثقافية متعددة(٩٢).

لن تذوب الثقافات، لكن ستتعدد اللغة الثقافية. سيتعايش البشر مع الثقافات، وسيصبح الإنسان كالسائح العابر للثقافات، يجربها، ولا يتعمق فيها، فهو دون جذور راسخة، يواجه خيارات كثيرة، وستحل هذه البدائل بدلاً من الروابط التراثية الراسخة. الثقافة تصبح مائعة وقابلة للتبادل. يفقد التاريخ تاريخيته والجغرافيا جغرافيتها، فالعولمة، أو «أصحاب الموجة الثالثة يعملون على تنويم المخيلة الجماعية»(٩٣)، وإلغاء «العقل الجمعي»، و عولمة الخيال»(٩٤).

الدراسات عن هذا الموضوع كثيرة، أهمها دراسة (هنتنغتون) عن صدام الحضارات و(فوكويوما) عن نهاية التاريخ، وهيمنة الثقافة الليبرالية، ورتسر (Ritzer) عن «مكدونلة المجتمع» ودراسة روبرت ستون (Robertstone) وغيره عن «الحداثة العالمية»(٩٥)، وتوماس فريدمان عن «السيارة ليكساس وشجرة الزيتون»، ودريكسل (Drechsel) وآخرين عن «الثقافة في عصر العولمة»(٩٦)، لكن هذه

الدراسات تذهب مذاهب مختلفة، وهذا يعني أن العولمة الثقافية مشروع قابل للتشكيل والتعديل. فبينما يرى رتسر أن العولمة الثقافية هي مكدونلة المجتمع نسبة إلى مطاعم ماكدونالد، أي نشر نمط الحياة الأميركي، أو نمط الحياة الحديث في مجالات مختلفة وفي العالم، ذلك أن ماكدونالد هو نموذج للحياة السريعة والعقلانية والمنظمة، أو هو الإدارة العقلانية، وإدارة المؤسسات العلمية، والمصانع الآلية(٩٧). المكدونلة هي العقلانية والتنبؤ والفعالية والإنسان الآلي والحياة المقننة(٩٨).

مجتمع ماكدونالد مجتمع يتسم بالفعالية والتنظيم في تحقيق الأهداف، ذو توجه مادي، ويعبر عن التغير الاجتماعي، والأكل السريع والجاهز، وادخار الوقت واستغلاله، وتحقيق الربح. إنه مجتمع الحراك السريع والأكل السريع، والمجتمع ما بعد الصناعي، ومجتمع ما بعد الفوردية، أي الإنتاج الكبير والمتشابه، كالطعام والسيارات(٩٩). إن مجتمع ماكدونلد مجتمع العقلانية والتنظيم والسرعة، مجتمع الأكل والحياة السريعة. وبهذا، فإن نظام مكدونلد هو نظام مجتمع ما بعد الحداثة.

فالعولمة الثقافية ليست سوى الهيمنة، أو الأمركة الثقافية، أي نشر القيم والأفكار والثقافة الأميركية(١٠٠)، التي ستقتلع الثقافات الأخرى. ويعبر عن ذلك (هنتنغتون) في تناوله لصراع الحضارات.

أما (توماس فريدمان)، الذي ينتمي إلى مدرسة «تفكير العولمة»، فيرى أن العولمة بوصفها نظاماً دولياً جديداً حلت بدلاً من الحرب الباردة، وتتسم بالصراع بين رمزين، وهما شجرة الزيتون، بوصفها تمثل الهوية، وبين سيارة ليكساس بوصفها رمز من رموز العولمة؛ «فالحياة بدون الإحساس بالوطن وبالانتماء، تصبح قاحلة وبلا جذور. والحياة كالعشب العشوائي ليست حياة على الإطلاق»(١٠١)، أما السيارة «ليكساس فتمثل كل الأسواق المعولمة»(١٠٢). أما ما يهدد شجرة الزيتون، أو الهوية، فيأتي من قوى السوق التي تعمد إلى التجانس»(١٠٣). والحل هو الموازنة بين الاثنين.

أما (دركسل)، فيميز بين نمطين من الحضارات: الأولى هي الثقافات المحفوظة في صندوق دون باب، فهي مغلقة على ذاتها، والثانية هي الثقافة المحفوظة في صندوق ولها باب. الأولى مغلقة، والثانية متغيرة، وتتعرض على الدوام للتفاعل[١٠٤]. الثقافات المغلقة مآلها الفناء، أما الثقافات الحية فقابلة للحياة.

ويرى آخرون أن هناك تفاعلاً خلاقاً بين الثقافة العالمية والمحلية، وسيؤدي إلى قيام ثقافة مختلطة. إن العولمة لا تلغي الهويات الثقافية، بل تدع مجالاً للاختلاف[١٠٥].

ويميز (بيترز) بين ثلاثة نماذج لعمليات التفاعل الثقافي العالمي، وهي:

- عدم تجاوز الخلافات الثقافية، كما يقول (هنتنغتون) وقيام صراع الحضارات. وهنا يعبر (هنتنغتون) عن صور العداء والصراع بين الحضارات؛ فبدلاً من الصراع القومي السابق يحل الصراع الحضاري.
- تعميم العولمة الثقافية القائمة على ثقافة الاستهلاك وعلى النموذج الأمريكي، وما يعرف بمكدونلة العالم.
- نشأة ثقافات مختلطة، ومتداخلة وحوار ثقافي[١٠٦].

أما (توينبي)، فيرى أن العولمة الثقافية مفيدة ومضرة بذات الوقت: مضرة للثقافات المحنطة والفنون الميتة، وهذه ثقافات ميتة[١٠٧]، ومفيدة؛ لأن العولمة الثقافية تعني المشاركة في نمط الحياة الغربي. ويلتقي هذا مع (فوكويوما)، الذي يرى أن المنافسة الثقافية « يمكن أن تؤدي إلى تغيير خلاق »[١٠٨].

هذا يعني أن العولمة تحد من سلطة التراث. « إن المصادر للجماعات والمجموعات، وكذلك العوالم الرمزية، التي ميزت المجتمع الصناعي الوطني (الانتماء الإثني، والوعي الطبقي، والإيمان بالتقدم) . .، تفقد قدرتها الموحدة . . »[١٠٩]. إن حياة الإنسان أصبحت متحركة، ولم تعد تحدد من خلال المعايير والقيم والتراث، كما أن الثقافة صارت « تنهل أسباب وجودها وشخصيتها من مصادر فوق وطنية وخارج المجتمع »[١١٠].

أما (فريدمان)، فيرى أن ثقافة العولمة هي التجانس، الإنترنت يوحد بين

الجميع[١١١]. هذه الهيمنة الثقافية تهدد الهوية، فالوجه الآخر للعولمة هو الحد من سلطة التراث. إن مصادر الهوية الجماعية والعوالم الرمزية تفقد قوتها في التضامن، وتؤدي إلى نشأة هويات مزدوجه. وبالتالي فإن العولمة تضعف قوة التضامن للمجتمعات الوطنية نتيجة تدفق الثقافات الأجنبية[١١٢]. وهذا ما يمز الثقافة المحلية عن العالمية، فالأولى مرتبطة بالزمان والمكان، أما ثقافة العولمة، «فلا تاريخ لها ولا هوية. إنها تتعدى التواريخ الخاصة.... إن ثقافة العولمة لا ذاكرة لها»[١١٣].

وتتميز ثقافة العولمة بأنها لا تاريخية ونخبوية، أي تفرض من أعلى، وهي دون قاعدة شعبية محلية، وهي ثقافة ألكترونية، وتساهم في تكوين المجتمع الافتراضي. فما يجمع الناس ليس القرابة، بل المعرفة بعالم المعلومات، دون تاريخ أو مكان محدد[١١٤].

تعبر العولمة الثقافية عن هيمنة ثقافة المعلومات، وهذه تؤدي إلى نشأة عقل عالمي، يتولد عن التفاعل ما بين الثقافات العابرة للقارات. ثقافة المعلومات والثقافة الافتراضية تولدان عقل العولمة. وهذا يعني أن صناعة العقل العالمي لم تعد محلية، بل عالمية، ومتولدة عن الثقافة العابرة للقارات.

إن ثقافة العولمة آخذة في الانتشار، وستغير التنشئة الاجتماعية والقيم. وهذا سيغير الثقافة المحلية بوصفها نظاماً رمزياً. وبتغير الثقافة تتغير الشخصية وتتعدل الهوية.

٣) العولمة السياسية

كانت الحداثة عصر الدولة القومية، أما العولمة فهي عصر الدولة ما بعد القومية، أو العالمية. وكان مكس فيبر (Max Weber) أفضل من حدد ملامح ووظائف هذه الدولة بوصفها المؤسسة الوحيدة التي تحتكر الاستخدام الشرعي للقوة، وتتمتع بسيادة سياسية وجغرافية وثقافية، وتستمد شرعيتها من التقاليد أو الكارزما أو من القانون. لكن العولمة قوضت هذه الأسس والمعايير، فلم تعد للدولة سيادة جغرافية وثقافية وسياسية، بعدما تقلص أثرها لصالح المؤسسات العالمية وغير الحكومية.

وبهذا تحولت السلطة والقوة والدولة والشرعية في عصر العولمة، وأصبحت كلها خاضعة لسلطة المعرفة. لقد سلبت العولمة الاقتصادية الدولة والمجتمع قدرتهما الوظيفية والاندماجية (١١٥)، فأصبحت الدولة صغيرة بالنسبة إلى مشكلات العولمة، وكبيرة بالنسبة إلى المشكلات الصغيرة (١١٦)، والأصح أن الدولة ذهبت ضحية التقاطع بين المحلية والعالمية، وتجاوز العولمة لحدودها وسيادتها.

لم يعد للدولة حدود سيادية بعدما اخترقت العولمة حدودها الاقتصادية والثقافية والجغرافية، وسلبتها وظائفها المختلفة، وغيرت الأطر التي تشكلت فيها الدولة الحديثة، وفقدت معها مرجعياتها. فلم تعد هذه تستمد من القوانين الطبيعية، ومن حق المجتمعات في تقرير مصيرها، بل من رواد علم الاقتصاد السياسي.

لم تعد الأمة، ولا الإرادة العامة مصدر السلطة، بل فاعلو العولمة الجدد، كما أن العقد الاجتماعي الذي قامت عليه المصلحة العامة، قد تحول إلى خدمة المصالح الخاصة. وبهذا لم تعد الدولة تعرف نفسها من خلال احتكار العنف الشرعي، بعدما فقدت ذلك لصالح الفاعلين الجدد، وقوانين السوق(١١٧)، وهذا يمس شرعية الدولة ووظائفها.

دولة العولمة هي دولة السوق، ولا يعني هذا أن الدولة ستزول، ولكنها ستصبح مؤسسة عقلانية في نظام سياسي دولي، يقلص مهامها، ويحصر وظيفتها في التنظيم العقلاني لقوى السوق، التي تحكمها المنافسة.

العولمة هي اللبرالية الجديدة، القائمة على تفوق الأسواق على الدول في كل النواحي، فهذه تقوم بالتوزيع العقلاني للبضائع وقوى العمل، لكنها لا تتضمن برنامجاً للعدالة سوى عدالة السوق. وهنا تنحصر وظيفة الدولة في تأمين الإطار القانوني للعقود، والاهتمام بالنظام والقانون.. والبنك الدولي، والمنافسة العالمية منتجة السوق العالمي، وزيادة هوة العولمة واللا مساواة(١١٨).

إن تفوق السوق على الدولة يؤدي إلى ضعفها والحد من احتكارها للقوة، وإلى ذوبان الحدود الجغرافية والاقتصادية والثقافية، والحد من إمكانيات الفعل السياسي،

ونزع الطابع المركزي عنها، وحتى مفهوم الولاء والانتماء يفقد من قيمته، ويصبح ولاءً مصلحياً، مرتبطاً بقوى السوق[١١٩].

إن الدولة ستوجه انتباهها نحو التحديات الخارجية، وخصوصاً نحو المنافسة الاقتصادية العالمية، وسينعكس ذلك على الخدمات الاجتماعية لدولة الرفاه الاجتماعي.

وقد أكد كاستلز (Castels) في تقييمه لتأثيرات العولمة ثلاثة عناصر:

١- تراجع أثر الدولة الوطنية، التي احتكرت بناء الهوية الوطنية، في تشكيل الهوية الوطنية أمام تنوع الهويات الجماعية الأخرى.

٢- إن مشاركة الدول في العولمة، وقيام مؤسسات ما بعد وطنية وعالمية، تحدان من سيادة الدولة الوطنية.

٣- فتح الأسواق أمام رأس المال قد يعرض الدول النامية للهزات»[١٢٠].

ويرى فلوركماير (Floerkmeier) أن آثار العولمة تتمثل في:

«أ- الحراك الخارجي العالمي لرأس المال.

ب- حجم الثروة والتجارة التي تسيطر عليها الشركات العالمية.

ج - الأهمية المتصاعدة للمنظمات الدولية.

د - التأثير المتزايد لوسائل الاتصال العالمية»[١٢١].

إن دولة المستقبل هي الدولة المرنة والديناميكية، والانفتاحية، والقادرة على المنافسة المعلوماتية، وعلى التعبئة الاجتماعية لمواردها البشرية، فهي تكتسب شرعيتها وبقاءها من خلال الإبداع والتجديد. أما السلطة، فتصبح سلطة إبداعية، وتتحول إلى سلطة المعرفة.

هناك تغير في وظائف الدولة السيادية والثقافية والسياسية، فالمنافسة العالمية تحول الدولة من الدولة الاجتماعية إلى دولة السوق، وهذا يعني إلغاء الكثير من الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة، وزيادة البطالة، وتهديد المجتمع المدني، وزيادة التعبئة البشرية ومرونة الاستخدام. كما أن زيادة التفكك الاجتماعي تزيد

من الجريمة.

هذا يعني أن أيام الدولة الاجتماعية، دولة الرفاهية والمساعدة الاجتماعية، قد ولَّت؛ لأن دولة العولمة لا تهتم بالإنفاق الاجتماعي، وبالفقراء وذوي الدخل المحدود، بل بالسوق.

٤) البعد الإنساني والأخلاقي للعولمة: ما صورة الإنسان العالمي؟

أهو الإنسان الاقتصادي، أم الاجتماعي، أم السياسي، أم المعلوماتي، أم الإنسان المرن، أم الإنسان الزجاجي المكشوف؟ أم هو الإنسان السائح، أو البدوي الحديث، فاقد الهوية، والعابر للقارات. إنسان العولمة هو البدوي الجوال، وغير المستقر، وغير المرتبط بالجغرافيا. «إنسان المستقبل أصبح التنقل والانتقال... من مكان لمكان بمثابة طبيعة ثانية»، «إننا نشهد اضمحلالاً تاريخياً لقيمة المكان في حياة الإنسان. إننا نربي سلالة جديدة من البدو، وقليلون هم الذين يعون تماماً ما وصل إليه ترحالهم من ضخامة وانتشار»[١٢٢]. إنسان المستقبل هو الإنسان العملي، إنسان الإنترنت، إنسان يعيش في عالم واقعي، وآخر افتراضي. إنسان آلي، قتلت العولمة وعيه ومشاعره، بعدما صار ينتسب إلى مجتمع الإنترنت.

لقد تناولنا صورة «إنسان ما بعد الحداثة» في كتابنا المشترك مع الزميل عبيد العمري، والموسوم «بإشكالية المنهج في العلوم الاجتماعية العربية المعاصرة»، وتحدثنا فيه عن موت الوعي الجمعي والذاكرة الجماعية، وعن الموت الروحي للإنسان، ونجد أنفسنا قريبين دون أن ندري من دراسات (ليوتارد)[١٢٣] عن إنسان ما بعد الحداثة.

وتحدثنا في هذا الصدد عن «الموت الإبداعي والرمزي والاجتماعي للإنسان، وبالتحديد موت إنسان عصر التنوير، حامل المشروع الحضاري الإنساني. إننا نلحظ تسييل وتذويب الذات، ونهاية الهوية الشخصية. إن الإنسان ككائن مستقل، له شخصيته وهويته، تدمره ما بعد الحداثة»[١٢٤]، «الإنسان يذوب في البنى الاجتماعية التي تحدد كل شيء»[١٢٥].

لا يتسع المقام للحديث عن صورة الإنسان في عصر العولمة، لكن معظم الدراسات تأخذ على العولمة طابعها اللاإنساني؛ فهي ليست مشروعاً إنسانياً، بل تكنولوجياً.

ولما كانت العولمة هي حضارة السوق، فإن أخلاقها أخلاق السوق، كل شيء قابل للبيع والشراء[١٢٦]. «ليست العولمة ظاهرة جغرافية، تهدم الحدود الوطنية أمام رأس المال. إن العولمة تلغي الحدود البيئية والأخلاقية أمام التجارة. عندما يتحول كل شيء إلى سلعة تجارية، يصبح الكل قابلاً للبيع: الجينات، الخلايا، المعرفة، والمال، وحتى تلويث البيئة. لم تعد الحياة مقدسة، بعدما تحولت الأنساق الحية إلى مواد أولية جديدة، وإلى مجالات استثمار جديدة»[١٢٧].

ليست العولمة صراعاً بين الروح والمادة، كما يصورها الأديب الألماني (غوته) في روايته (Faust) فاوست، بل إنها حضارة دون روح، ورأسمالية جامحة دون أخلاق. ولذلك طرح الكثير من المفكرين السؤال التالي: ما هي حدود العلم، وما الحدود بين العلم والأخلاق؟ هذا هو السؤال الذي ينبغي أن يشغلنا.

٥) البعد الإنساني للعولمة

تجمع معظم الدراسات الاجتماعية على أن العولمة تعني الفقر المادي والثقافي والأخلاقي للإنسان: مادياً تزداد الهوة داخل المجتمعات وفيما بينها. فالأعداد الغفيرة من الصناعيين وذوي التخصصات البسيطة يلفظهم السوق، وتزداد البطالة. في مجتمع الرأسمالية دون عمال (Beck) ينتهي «مجتمع العمل»، كما صوره (ماركس). ما سمي بمجتمع العمل يتحول إلى مجتمع البطالة، وستحل «البروليتاريا الألكترونية»[١٢٨] محل الإنسان. الارتفاع في ثروات «محللي الرموز.. والتدهور المنتظم في ثروات كل شخص آخر تقريباً»[١٢٩] يغير البناء الاجتماعي.

لقد أدت الثورة الثالثة إلى تغيير في بنية الاقتصاد السياسي. يقول روبرت كورتس: «إذا كان فحوى الثورة الصناعية الأولى قد تمثل في إحلال القدرة الآلية بدلاً من القدرة العضلية للإنسان، فإن ميزة الثورة الصناعية الثانية تتمثل في عقلنة

قوة العمل البشرية الفاعلة في نظام الآلة، وتحويلها إلى إنسان آلي، إن الميزة الأساسية للثورة الصناعية الثالثة تكمن قي أنها تجعل قوة العمل البشرية في عملية الإنتاج الصناعي لا حاجة لها، وتعوضها من خلال الأجهزة الآلية»(١٣٠).

العولمة عملاق اقتصادي، وقزم ثقافي وأخلاقي، فهي تنزع الإنسان من إنسانيته، وهويته، وتاريخه. فهو إنسان دون ذاكرة وهوية تاريخية، يعيش في عالم بلا حدود، عالم «العولمة والفردية واللاجماعية، عالم تتراجع فيه الثقافة الوطنية، ويتغير فيه مفهوم المجتمع، والعلاقة بين الفرد والمجتمع، مجتمع قيمه الأساسية هي قيم المال»(١٣١). في «مجتمع الإنترنت» يعيش الإنسان في عالم افتراضي غير واقعي، فيه من الإغراءات بقدر ما فيه من تدمير العلاقات الإنسانية. الفقر الإنساني، أي ثقافة الفقر في العلاقات الاجتماعية، يعوضه الإنسان بالإدمان على الإنترنت. وبقدر ما تقربنا العولمة من بعضنا، بقدر ما تبعدنا بعضنا عن بعض. فنحن نقترب من بعضنا عن طريق وسائل الاتصال، ونبتعد من خلال غياب العلاقات الاجتماعية.

ونتفق مع رائد العولمة في ألمانيا (ألرش بك) عندما يقول بأن العلاقة بين الفرد والمجتمع «ستتغير جذرياً، وكذلك حياتنا الخاصة ونمط حياتنا وهويتنا»(١٣٢) وأذواقنا. فالعولمة لم تغير الأسواق فقط، بل غيرت أيضاً الحياة الخاصة. فحياة الإنسان فقدت استمراريتها، وتاريخها، وصارت مقننة من خلال المعايير والمؤسسات.

إن «وباء الأنانية»، أو الفردية الجماعية، تقننه المؤسسات. ولذلك فإن الفردية قائمة في المؤسسات، وحتى حياتنا الخاصة لم تعد كذلك، لأنها مقننة من المؤسسات. ولذلك يتحدث (بك) عن «الفردية الجماعية»(١٣٣)، «وعن مجتمع الأفراد»(١٣٤). «إن الفردية حقيقة اجتماعية، أما تصور الأنا المستقلة فهو مجرد إيديولوجيا»(١٣٥)، فبدلاً من التراث، تظهر المعايير المؤسساتية، التي تنظم حياتنا.

٦) البعد البيئي للعولمة

لا مشاحَّة في القول بأن موضوع العولمة والبيئة هما من أبرز المواضيع التي

تصدرت اهتمامات الباحثين؛ مثل (لومان) و(جدنز) و(هابرماس) و(بك). فالخطر البيئي أضحى خطراً عالمياً.

وقد وصف (ألرش بك) المجتمع المعاصر «بمجتمع الخطر» (Risikogesellschaft). ويقصد بذلك الخطر البيئي.

كانت البيئة دائماً عنصراً أساسياً من عناصر التفكير الاجتماعي، وكيف لا يكون هذا وهي التي تشكل مقومات الحياة من ماء وغذاء وسكن وهواء وعمل. كان الاهتمام بالبيئة في النظريات الكلاسيكية منصباً على التأثير المتبادل بين البيئة والسلوك الإنساني، أما النظريات الاجتماعية لما بعد الحداثة، فقد شهدت منذ الثمانينات من القرن الماضي ما عرف بالمنعطف البيئي، أو الانطلاق من البيئة بوصفها مدخلاً إلى فهم المجتمع والسلوك الإنساني وتفسيرهما. ونذكر في هذا الصدد دراسة عالم الاجتماع الألماني لومان (Luhmann). هناك عولمة الخطر والمشكلات البيئية والنووية والكيميائية، وزوال الحدود البيئية.

ويعد عالم الاجتماع الألماني ألرش بك (Ulrich Beck) من أبرز علماء الاجتماع الذين بحثوا في موضوع الخطر البيئي في كتابه (Riscsociety)، ويؤكد (بك) أن الخطر البيئي قد تعولم بعدما كان محلياً في العصور السابقة. ولذلك لابد من قيام المؤسسات العالمية لمواجهة هذه الخطر العالمي. إن مجتمع الخطر البيئي هو في نهاية المطاف مجتمع الخطر العالمي. أما مبدأُ هذا المجتمع، فهو الخطورة الحضارية، التي ليس من الممكن تحديدها مكانياً أو زمانياً.

وبهذه الطريقة تنتهي أُسس الحداثة الصناعية الأولى، لأنها ركزت على المسألة الاجتماعية، فيما تركز الحداثة الثانية على المسألة البيئية. فالخطر العالمي يولد وعياً عالمياً [١٣٦]. إن الوعي بعولمة الخطر الحضاري يؤدي إلى تكوين مؤسسات عالمية، وإلى زوال الحدود السياسية، وقيام سياسة عالمية بيئة. إن المجتمع المدني العالمي بمفهوم الفيلسوف الألماني كانت (Kant) يكتسب معالمه من خلال إدراك مجتمع الخطر العالمي.

وينطلق (بك) في نظريته عن « مجتمع الخطر البيئي » من أن تبعات الإنتاج الصناعي المتقدم وخطورته قد تعولمت. ويضرب مثلاً على ذلك بالحروب وثقب الأُوزون، وحادث مفاعل تشرنوبل في الاتحاد السوفييتي السابق، حيث إن الغيمة النووية كادت تغطي أوروبا، وتسمم الهواء والماء والأرض والمواد الغذائية. إذاً فالخطورة البيئية لا حدود لها.

لقد أضحت الخطورة الإيكولوجية عالمية، وهذا ما أدى إلى نشأة المؤسسات البيئية الدولية. وبناء على ذلك يميز (بك) بين مرحلتين من مراحل التطور الصناعي، سادت في الأولى المسألة الاجتماعية، وفي الثانية المسألة البيئية، هذا من جانب، ومن جانب آخر نلحظ قيام حركات بيئية عالمية، تطرح أجندة ومواضيع البيئة على الصعيد الاجتماعي، مثل حركة السلام البيئي (Greenpeace)، ومؤسسات الأُمم المتحدة لحماية البيئة، ووزارات البيئة.

وتتحدث (Vandana Shiva) عن العولمة والتمييز البيئي [١٣٧]، فالصناعات المضرة بالبيئة تصدر إلى الجنوب. ولا يقتصر الحديث هنا على الخطورة البيئية، بل يمتد إلى الخطورة الاجتماعية، والفردية المفرطة، والعزلة الاجتماعية.

٧) العلاقات الاجتماعية والعولمة

إن تحول المجتمع من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعلومات والمعرفة يغير سوق العمل والعلاقات الاجتماعية، ويغير القوى المنتجة في الحياة الإنسانية، «إن المعرفة لا تقدم بدائل فقط للمواد الخام ولمجال الطاقة، ولكنها توفر الوقت أيضاً»[١٣٨]، وتعتمد على التخصص الدقيق، وصعوبة استبدال العاملين في قطاع المعرفة.

كان تقدم التكنولوجيا يتم دائماً على حساب العلاقات الإنسانية؛ فكلما تقدم المجتمع البشري، كلما فقد شيئاً من إنسانيته، وكلما تحكمت التكنولوجيا بالإنسان. لقد تناولت الدراسات الاجتماعية هذه الظاهرة بالدراسة، وتحدثت عن اغتراب الإنسان ونهاية المجتمع المحلي والمجتمع الصناعي، وحتى عن نهاية الإنسان، بمعنى نزع الإنسان من اجتماعيته وإنسانيته.

الجديد في مجتمع المعرفة، هو نهاية المجتمع كمجتمع، وكعقل جمعي وثقافة، وتصاعد تفاعل البشر مع الآلة أكثر من الإنسان، وزيادة الفردية، وظهور «مجتمع الأفراد» (Beck)، «والجماهير المنعزلة» (Riesman)، «وتكسر الأنا الجماعية»(١٣٩)، وتنظيم الحياة والعلاقات الاجتماعية عن طريق العم كمبيوتر. معه نسمر ونسهر ونتحدث، ومن خلاله نتحادث، إنه مجتمعنا الاصطناعي. وكلمة اصطناعي تعني غير طبيعي وغير اجتماعي. معه نبني علاقاتنا الاجتماعية، ومن خلاله نبحث عن العمل، ونتواصل مع الآخرين. من منزلك تحل قضاياك.

مجتمع العولمة يقوم على «أسلوب الحياة اللانووي»(١٤٠)، فإذا كان المجتمع الزراعي يقوم على الأسرة الممتدة، والصناعي على الأسرة النووية، فإن مجتمع العولمة يهدد حتى الأسرة النووية.

إن الفعل لا يقوم في مجتمع المستقبل القريب بين الأنا والآخر، بل بين الأنا والكمبيوتر. العلاقات الاجتماعية تصبح غير عادية؛ لأنها لا تتشكل من خلال التفاعل البشري، بل من خلال التفاعل الاصطناعي. العلاقات تصبح قصيرة الأجل وسطحية ومؤقتة، وعابرة ووظيفية، ذلك أننا «نعيش بلا جذور.. وسط كثبان من الرمال المتحركة»(١٤١).

في المجتمع الاصطناعي، مجتمع «الداروينية الاجتماعية الجديدة»، والمنافسة القاتلة، تحكم الناس أخلاق وقيم السوق، ويعجز الناس عن تكوين عقل جمعي بسبب تراجع الثقافة المحلية. وهكذا فالعولمة وحدت الأسواق، لكنها مزقت النفوس والأرواح.

٨) البعد التنظيمي للعولمة

يعرف الدارسون لعلم الاجتماع أن مكس فيبر من كبار المنظرين في مجال الإدارة والسلطة. ونادراً ما نجد دراسة في التنظيم لا تستمد شرعيتها العلمية من فكره، وحتى دراسة (رتسر) عن «مكدونلة المجتمع» لا تخرج عن الإطار الفكري الفيبري، أو «الفيبرية الجديدة». والمعروف أن (فيبر) قد ميز بين ثلاثة أنواع من السلطة: وهي السلطة التقليدية، والملهمة، والعلمية. فهذه تعبر عن أنماط من

السلطة والشرعية، وهناك من أضاف إليها الشرعية الوظيفية للدولة.

رتسر يبني على نظرية (فيبر)، لكنه يرى أن العولمة تغير أنواع السلطة والشرعية، وتجعل الإبداع يحل بدلاً من التسلسل الإداري الذي قامت عليه النظرية الفيبرية. سلطة الأفراد لم يعد يحددها موقعهم في السلم الإداري، بل قدراتهم الإبداعية العقلية والفكرية. ولذلك فالإدارة الناجحة هي المبدعة والمنتجة اقتصادياً وعلمياً. ونلحظ أن الجامعة والمؤسسات في معظم البلدان صارت تدار وفق مبدأ الإنتاج وزيادة الربح، وهذا ما تعبر عنه فكرة إنشاء جامعات للصفوة والنخبة، ودخول الجامعات ميدان المنافسة.

إن المعرفة المعلوماتية بديناميكيتها وتغيرها المتسارع تنهي نظرية التنظيم الفيبرية، القائمة على التسلسل الإداري والتسلط البيروقراطي، وتحل التسلسل الإبداعي بدلاً من الهرمي. فالتسارع الشديد في إيقاع التغير يفني المعرفة ويجددها. وإذا كان التنظيم التقليدي يمنع الاكتشاف التلقائي والابتكار، فإن النظم الحديدة بإتاحتها الفرصة للفكر الحدسي، كما للتفكير المنهجي، تفتح الباب للإلهام، الذي يقود الابتكار»[١٤٢]. إن تسارع التغير والحاجة إلى القرارات السريعة والتوجه الإبداعي للعولمة يقبر البيروقراطية ويحول المعرفة إلى سلطة والسلطة إلى معرفة[١٤٣]. «المنافسة تتطلب الابتكارات المستمرة، إلا أن السلطة البيروقراطية تخنق القدرة على الابتكار»[١٤٤]؛ فالبيروقراطيات الجامدة لم تعد قادرة على إنجاز الوظائف التي وجدت من أجلها[١٤٥]. لذلك فإن شروط التنظيم المعاصر هي الدينامية والمرونة، فالمؤسسات الديناميكية والدولة الديناميكية اللتان تقومان على سلطة الإبداع، لا التسلط، هما نموذج المؤسسات العقلانية.

«ولذلك تميل النظم الإلكترونية الجديدة بشكل متزايد إلى تبني أشكال أشبه بتركيب الخلايا العصبية، بدلاً من الأشكال المحددة مسبقاً»[١٤٦]، كما أن «الفصل بين الفكر والفعل المادي كما حققه النموذج التقليدي يتوافق تماماً مع تكنولوجيا ساكنة، غير أنه من الصعب أن يتوافق مع تقدم تكنولوجي سريع»[١٤٧].

وهذا يعني أن مجتمع المعرفة يغير العلاقات داخل التنظيم، ويعيد توزيع السلطة من جديد. كما يصبح من الصعب استبدال العمال كما كان في المرحلة الصناعية. ولذلك فإن مؤسسات المستقبل ستعيش على التخصص الشديد والتطور السريع في مجال المعرفة، وعلى ضرورة الابتكار.

«إن النظم الاقتصادية الجديدة محكوم عليها بالتسارع»(١٤٨) في مجال الاختراع والتسويق؛ لهذا فإن إدارة المستقبل لابد أن تكون مرنة ومبدعة وقابلة للتكيف مع المتغيرات السريعة.

العولمة تغير بنية التنظيم الفيبرية، وتنهي التسلط البيروقراطي، بعدما تصبح السلطة للمبدعين. وهذا يشكل تحدياً كبيراً للدول النامية، التي ما تزال نظمها الإدارية تعاني من تخلف قاتل.

٩) عولمة نمط الحياة:

نقصد بمفهوم نمط الحياة، الذي يعود إلى (مكس فيبر)، وقصد به أشكال السلوك والقيم النمطية المحددة لحياة الجماعة الاجتماعية، والتجارب والخبرات اليومية. وهناك أيضاً مفهوم نمط الحياة الذي طرحته السجالات الإيديولوجية عندما تتحدث عن نمط الحياة الأميركي، أو العربي...إلخ. إن نمط الحياة هي طريقة حياة الجماعة وقيمها وعاداتها المحددة لسلوكها. ويندرج تحت ذلك قيم الكرم والضيافة والعيش والزواج والطعام والفعل. وفي هذا السياق تحدثنا سابقاً عن مكدونلة المجتمع، أي نشر طريقة المجتمع الأميركي ونظامه وفكره وقيمه.

ولاشك في أن نمط الحياة الافتراضي (Virtuel)، وأقصد به تأثرنا بالإنترنت ووسائل الاتصال الحديثة من جوال وحاسب، أصبح واضحاً في حياتنا اليومية، ويؤثر في الثقافة والعمل وأوقات الفراغ وطرق التفكير.

١٠) البعد المعرفي والفكري للعولمة:

كثيراً ما يوصف عصر العولمة بعصر الأفكار والخيال والمعرفة الذهنية. الأفكار التي قليلاً ما نهتم بها في مجتمعنا، كان لها أثر كبير في تطوير العولمة.

فالمجتمعات التي تجيد صناعة الفكر تجيد أيضاً صناعة التكنولوجيا. وعندما نتحدث عن البعد المعرفي والفكري لعصر العولمة، فعلينا التمييز بين المعرفة المعلوماتية، أي محرك هذا العصر ومادته الخام، من جانب، وبين الفكر الاجتماعي من جانب آخر. وقد ذكرنا أن العولمة عملاق تكنولوجي، وقزم فكري وثقافي. ولما كان الفكر لا ينفصل عن التكنولوجيا، فإن فكر العولمة الاجتماعي هو فكر سطحي ومادي ولا إنساني.

يتمثل البعد المعرفي للعولمة في تغيير النماذج النظرية والمنهجية، وإقامة نماذج جديدة؛ فنحن أمام نمط معرفي جديد، ذي توجه عملي، يتميز بأسلوب فكر منتج للبيانات. هذا الفكر يركز على البيانات أكثر من حل المشكلات، إنه فكر سطحي، تكنولوجي، يتمثل في تغيير النماذج النظرية والمنهجية، وإقامة نماذج جديدة، تظهر في شكل طفرات وابتكارات.

إن الثورات العلمية تحدد النماذج العلمية. لقد انتصر (كون) على (بوبر)، كما انتصرت الحداثة الثانية على الأولى، وانتهت معها النظريات الكبرى وخرافات عصر التنوير، بتعبير ليوتارد (Lyotard)، وتراجعت معها الكثير من النظريات السابقة؛ كنظرية النسق، والنظرية المادية، ونظرية الصراع، ونظريات التنمية، وتفعّلت نظريات أخرى؛ كالظاهراتية والتفاعلية الرمزية والهرمنوطيقا ونظرية الانتشار الثقافي والمنهجية الفردية والإنسان الاقتصادي.

فهذه نظريات لا تمتلك بعداً تاريخياً وأفقاً سياسياً؛ لأنها تركز على تحليل دقائق الحياة اليومية ونبضها، لكن نبض الحياة اليومية ومغزاها قد اضطرب بسبب فوضى العولمة وبداية تخلق عالم اجتماعي جديد، تغيرت فيه قواعد التفاعل الاجتماعي تماماً، فلم يعد تفاعلاً بين الأفراد والجماعات، بل بين الإنسان والآلة. إن ظاهرة المغزى، مغزى الحياة والفعل، ستكون من أكبر المشاكل التي تواجهها فلسفة العولمة؛ لأن العولمة ليست مشروعاً إنسانياً، بل هي مشروع تكنولوجي، ولأن الحياة كانت تأخذ مغزاها من الديانات السماوية، ومن الفلسفات الحديثة، التي ركزت

على الإنسان.

وإذا كانت نظريات الحداثة تتميز بطوباويتها ووعودها الذهبية، فإن نظريات ما بعد الحداثة فقدت القدرة على التنبؤ بمستقبل المجتمع البشري بسبب التغيرات المعرفية المتسارعة، وصارت نظريات اللحظة والزمن الراهن.

أما علم الاجتماع، فسيهتم بالتخيل أكثر من الواقع بعدما أصبح الخيال واقعاً والواقع خيالاً، وبعدما انتصرت الطوباويات التكنولوجية على طوباويات الحداثة، وفلت العقل التكنولوجي من سلطة العقل الإنساني، فلم يعد علم الاجتماع قادراً على صياغة نظام فكري واجتماعي إنساني، ذلك أن مثل هذا المشروع يقتضي قيام فلسفة إنسانية واجتماعية تنظم هذا المشروع. إن علم الاجتماع سيهتم بدراسة المستقبل، لكنه لن يكون قادراً على التنبؤ به بسبب التغيرات المعرفية السريعة وما يصاحبها من تغير اجتماعي.

وفي كتاب «إنتروبولوجيا العولمة» (die Ethnologie der Globalisierung) يبين براكمبر وشويبلن أن المجتمعات الإنتروبولوجية لم تعد تدرس من جانب الركود والاستقرار والتراث ورفض العناصر الغريبة، وإنما من زاوية امتلاك عناصر العولمة. وقد وصف ذلك بالاندماج الثقافي. لقد تغيرت نظرة الإنتروبولوجيا للمجتمعات القديمة، فصارت تدرس اليوم إنتروبولوجيا الاستهلاك، بدلاً من القرابة، وعلاقة هذا المجتمعات بالعولمة(١٤٩).

إن الإنتروبولوجيا تتخلى عن دراسة ما هو غريب، وتهتم بكيفية تعامل المجتمعات القديمة مع الوسائل الحديثة، بعدما اخترقت العولمة المجتمعات القديمة، وغيرت القيم الثقافية والقرابية.

١١) الهجرة العالمية

من الأبعاد المهمة للعولمة هي الهجرة. وهناك نوعان من الهجرة: الأولى: هجرة العقول والصفوات الذكية، أو سعي المجتمعات ما بعد الصناعية لاستقطاب العقول

الذكية، والثانية: هي هجرة الصناعة، فهي تهاجر حيث توجد الثروات الذهنية والمواد الخام. والملحوظ أن الكثير من الشركات الصناعية تهاجر إلى الدول النامية التي دخلت صناعة المعلومات.

ونعتقد أن بعض المجتمعات النامية، التي تركز على تنمية اقتصاد المعرفة، تستفيد من توطين صناعة المعرفة. هذا من جانب، ومن جانب آخر، فإن الهجرة إلى الشمال، والهجرة العابرة للقارات والهويات العابرة للقارات، المكونة من علاقات ثلاث: المحلة، ومكان الإقامة، والوطن المهاجر، ستؤدي إلى نشأة هويات الدياسبورا (هوية الأقلية)، مجتمعات الدياسبورا (مجتمع الأقلية) ووعي الدياسبورا، كما تقول (كوكوت) قي كتاب «إنتروبولوجيا العولمة: هويات الدياسبورا»[١٥٠]. في هذا الكتاب تتناول الباحثة الهجرة العابرة للقوميات، وما يترتب عليها من مشكلات، نتيجة التهميش، قد تهدد الاستقرار السياسي، وتكوين هويات مختلطة.

وفي بحثه القيم عن التداخلات الخمسة في عصر العولمة، يدرس باومن (**Baumann**) سلوك المهاجرين إلى لندن، ويتحدث عن خمسة تداخلات، أو شبكات التداخل بين المهاجرين في عصر العولمة، التي تؤدي في النهاية إلى قيام ثقافة التقارب.

التداخل الأول يتعلق بحراك العمل، وهو مرتبط بالعولمة، وبعزل المهاجرين وانتقائهم، كأقليات ثقافية إشكالية، وهذا التداخل يحدث من خلال ما يسميه الباحث: بالخطاب المهيمن أولاً، والخطاب المضاد للخطاب المهيمن ثانياً، وهو الذي يجعل الحدود الثقافية والتمايزات نسبية، ويعيد تعريفها، والتداخل الثالث هو تقارب الثقافات، وهذا الأخير يسميه الباحث بالنظرية الانتروبولوجية للعولمة، بمعنى أن الرأي السائد عند المهاجرين هو أن الثقافات المختلفة تسير نحو التقارب.

هذه الفرضية عن التقارب الثقافي العابر للقوميات يقابلها تداخل رابع، وهو العابر للقوميات، أي فرضية قيام علاقات ثقافية عابرة للقوميات والحدود، أما الخامس، فهو تداخل التداخل[١٥١]. ويذكر (باومن) أن الجنسيات الخمسة

المختلفة المهاجرة إلى لندن هي جماعات ثقافية تخضع لخطاب الهيمنة، ولها حدودها وهويتها الثقافية المختلفة. أما الخطاب الثاني فهو خطاب الحياة اليومية العملي، وهو يحد من هيمنة الخطاب المهيمن. الخطاب المهيمن يحدد المعايير والحدود مثل القانون، أما الخطاب الشعبي أو اليومي فينتقد هذه المعايير والقوانين. أما الخطاب الثالث فهو خطاب التقارب، أي تتقارب أنماط سلوك الأقليات العرقية وأولوياتها وقيمها. فهناك ديناميكية التقارب الثقافي.

هذه الهجرة العالمية والألكترونية ستؤدي إلى تغيير في إيكولوجيا المدينة، وإلى نشأة المدينة المعلوماتية. وفي كتابها «مراكز السوق العالمية»، تتحدث ساسكيا ساسين (Sassen) عن أثر العولمة الاقتصادية على المدن، وعلى الجغرافيا، وما تحدثه من تباين داخل المدن، ونشأة أنساق مدن جديدة عالمية، تتمركز فيها الخدمات، وهي مراكز إستراتيجية في الاقتصاد العالمي، تركز على النشاط الاقتصادي العابر للقارات، وتقديم خدمات للشركات، وتتعلق هذه الخدمات بوظائف الإدارة القانونية والمالية والعامة، والتطوير والتجديد والتصميم والتفاعل وتكنولوجيا الإنتاج (١٥٢).

إن المدن هي مراكز إنتاج ما بعد صناعية. كما تتحدث ساسين عن اللامساواة داخل المدينة نفسها، في المدن الاستراتيجية اقتصادياً تتمركز القطاعات الاقتصادية الهامة وصناعة المعلومات، فالتطور يسير نحو نشأة مدن عالمية، تتمركز فيها صناعة الخدمات.

كما تتحدث ساسين عن التدرج الاجتماعي والتغير في الطبقة الوسطى، فقسم منها يصبح ثرياً، وآخر أكثر فقراً: حراك الصعود والهبوط، ونشأة جغرافيا مدينة جديدة للمركز والمحيط، ونشأة مدن غنية وأخرى فقيرة داخل البلد، صعود المتخصصين عالياً في السلم الاجتماعي، وهبوط ذوي التخصصات الدنيا، هذا هو حال مدينة العولمة. وهذا يعني أن الطبقة الوسطى التي قام عليه المجتمع الصناعي لن تكون أحسن حظاً من طبقة الفلاحين التي دفنها المجتمع الصناعي.

الفصل السادس

أثر العولمة في الدول النامية

تشكل العولمة نوعاً من الحداثة الثانية للدول الصناعية، أما في العالم الثالث، الذي أنهته العولمة، ولم يكن يوماً ما عالماً متجانساً، بل كان تكتلاً إيديولوجياً هشاً، يعيش ما بين العوالم، فيمكن التمييز بين ثلاثة مجتمعات: مجتمعات تتميز بتعبئة اجتماعية كبيرة وبروح التحدي، وهي المجتمعات الآسيوية والصين، وهذه مجتمعات انتقلت من التحدي الإيديولوجي للغرب، ودخلت مرحلة التحدي المعلوماتي، والمجتمعات التي كانت تخضع للحكم السوفييتي السابق، وانضمت إلى الاتحاد الأوربي، وهي مجتمعات ملحقة بأوربا الغربية، وتحدث أبنيتها الاجتماعية بمساعدة الاتحاد الأوربي، وتتحول من مجتمعات ملحقة إلى مجتمعات لاحقة، وهناك مجتمعات تتميز بضعف التعبئة الاجتماعية وغياب روح التحدي، وهي معظم المجتمعات الأفريقية.

المجتمعات الآسيوية سرت فيها الروح اليابانية، والمجتمعات الثانية سرت فيها الروح الأوربية، والثالثة ما تزال لا تملك نظرة إلى المستقبل، أو أن الخوف لا التحدي هو سيد الموقف فيها. لقد تحول العالم الثالث إلى عوالم ثلاثة: الأول يأخذ باقتصاد المعرفة، والثاني يلحق به، والثالث يسود فيها الاقتصاد ما قبل الصناعي. فمن نتائج العولمة انقسام الجنوب إلى مناطق لاحقة، وأخرى بائسة(١٥٣). إننا نعيش في عالم واحد، لكن في بيوت ذهبية وفضية وأخرى خشبية، الغرب يعيش في بيوت ذهبية، والدول الآسيوية في بيوت فضية، فيما يعيش آخرون في بيوت من الطين والقش. وقد تجرف العولمة بيوت الطين والقش. وعليه فإن بعض دول الجنوب تدخل العولمة وأخرى تقصى منها، فهناك عولمة تدميرية وأخرى خلاقة.

من هنا تواجه هذه الدول تحديات مختلفة، فبعضها يقبل التحدي، والبعض الآخر فقد روح التحدي وإرادة البناء، أو أن استجابته للتحدي ليست على المستوى المطلوب فنحن أمام ثلاث ظواهر، وهي التعولم والتأقلم والتفتيت.

العولمة تتحدى الجميع، لكن التحدي للدول النامية أكثر من غيرها بسبب عولمة مناهج التحديث، ونهاية سياسة الاستقطاب الإيديولوجي، ومواجهتها لمنافسة شاملة، ولعالم تحكمة القوة والمنافسة الاقتصادية القاتلة، ولسرعة تغير فائقة وكبيرة، تتجاوز قدرة الدول النامية على التكيف والتوافق (١٥٤).

في عصر العصور المتميز بسرعة الابتكارات والاختراعات، وبظهور رأسمالية عنيفة ووحشية، إن موجة التغيير على صعيد المعرفة قد تفقد بعض الدول النامية توازنها وحتى وجودها، كما أن فشلها في تحديث أبنيتها يهدد بعضها بالتفكك إلى وحدات ما قبل حديثة، أو إثنيات جديدة. وتبدو ظاهرة القبلية والطائفية الجديدة أكثر وضوحاً في المجتمعات التي أخفقت نظمها في تحديث هويتها، وفي التوافق مع نظام العولمة. العودة إلى الهويات القديم هو مصير المجتمعات التي لا تتكيف مع العولمة.

دكتاتورية المعلومات لم تترك أمام الدول النامية فرصة سوى الانفتاح طوعاً، أو بالقوة، من لا يركب القطار، يداهمه؛ «فالخطر الأعظم في عملية العولمة هو أنها تفرض من الخارج»(١٥٥).

هنا تكمن مخاطر العولمة، واختلافها عن العالمية، فالعولمة المدفوعة بقوة السوق لا تعني العالمية والشمولية، فهي لا تمثل مشاركة عالمية. وبالنظر إلى ذلك؛ فإن بعض دول الجنوب قد تفقد كثيراً من مقومات وجودها الثقافي والمادي تحت ضغط العولمة، وحتى رابطتها الثقافية قد تهتز نتيجة توغل العولمة الثقافية.

إن خطورة فقدان التوازن في الدول النامية تكمن في فشل هذه الدول في تكوين وعي وطني وثقافي وخلق هوية مشتركة وإنجاز مرحلة التصنيع، لذلك ظلت البنى الثقافية في معظمها انقسامية وما قبل حديثة.

العولمة تهدد المجتمعات والثقافات المنكفئة على ذاتها والخائفة، أما الثقافات الحية والمفتوحة على التغير وعلى الآخر، فهذه تربح العولمة. الثقافات الحية هي الحية في مواجهة قضايا العصر والإنسان.

من هنا ذهب المفكرون مذهبين مختلفين: فريق يرى أن للعولمة غير المتكافئة بين الدول المعولمة والدول النامية آثاراً سلبية على الدول النامية، لأن إيديولوجيا العولمة القائمة على المنافسة الاقتصادية والثقافية، لا تدع مجالاً أمام دول الجنوب. فهذه ليست قادرة على المواجهة، ومهددة بالتهميش والنسيان والتفكك والصراعات بعدما تفقد سيادتها الثقافية. ويتحدث هنتنغتون (Huntington) عن نظرية الفوضى، بمعنى بعث الصراعات القبلية والدينية والعشائرية والطائفية، وزيادة الجرائم الدولية والإرهاب الدولي نتيجة انهيار سلطة الدولة وظهور الدولة الفاشلة، مثل أفغانستان والصومال [١٥٦]، وما ظهور القيم المحلية إلا ردة فعل على العولمة.

وهنا نلحظ جدلية العلاقة بين المحلية والعولمة، فبينما تتعولم بعض الدول، نلحظ أن دولاً أخرى ما تزال معلقة بين الماضي والحاضر، أو بين التعلق بالهوية وضغوط العولمة.

وهذا يهدد وجود هذه المجتمعات ومستقبلها. فبقدر ما تكون الثقافة مرنة وديناميكية وعدوانية، بمعنى مستقبلية، بقدر ما تكون المجتمعات قادرة على اللحاق بالعولمة.

ويذهب فريق آخر إلى أن العولمة تقدم فرصة للدول النامية للاعتماد على نفسها وللمنافسة ودخول الساحة الاقتصادية الدولية، والمساهمة في تشكيل العولمة.

ولذلك فإن إيجابيات العولمة أكثر من سلبياتها. فهي عالم مفتوح أمام الجميع. فإذا كانت الحداثة مجتمع الخصوصية الوطنية، فإن العولمة حطمت الحواجز وأزالت المسافات بين البشر والمجتمعات.

وهكذا فنحن نعيش في عالم واحد، لكنه مختلف البنى والتنظيم والتطور: عالم المجتمعات ما بعد الصناعية، عالم يسير نحو تراجع سيادة الدولة وحدودها، وعولمة الاقتصاد. وهناك على الجانب الآخر عالم المجتمعات البطيئة الحركة والخائفة، وهو عالم ما قبل الحداثة . فالثقافات الوطنية تميل إلى التفكك والتآكل، بسبب الهيمنة الثقافية الغربية، وتعميق الهوة بين زمن التراث وزمن الحداثة [١٥٧].

مفارقات العولمة تكمن إذن في آثارها، فهي تحدد نماذج الفعل والعمل، فإما أن تتكيف الدول مع نموذج المنافسة الاقتصادي الجديد، وإلا تعرضت للانهيار. كل بلد ليس قادراً على المنافسة في السوق العالمي، تتجاوزه العولمة. وهذا ما نلحظه في معظم دول العالم الثالث، أو «مجتمعات ما بعد الكارثة»(١٥٨). لقد كان وقع العولمة على بعض المجتمعات وقع الكارثة، وكان بالنسبة إلى البعض الآخر محفزاً. معنى هذا أن دول الجنوب ليست متجانسة في الحاضر؛ فثمة فروق كبيرة بينها في الموارد الطبيعية والبشرية وفي درجة التقدم. ومن الدول التي خطت على طريق العولمة شوطاً هي دول الآسين (ASEAN)، والتي لها منهجها الخاص في التحديث.

العولمة فرصة للبعض، وخطر على البعض الآخر. وقد تكون فرصة للجميع إذا ما عملت هذه الدول على إصلاح بنيتها التحتية، وتكيفت مع ظروف العولمة. وقد يكون ضغط العولمة باعثاً على التحديث. العولمة تقدم فرصاً غير محدودة، وفقراً غير محدود. تقدم فرصاً إذا اعتمدت هذه المجتمعات على التنظيم العقلاني الرشيد، وفقراً ودماراً إذا تركت أمورها لزوابع السوق(١٥٩).

ويرى أحد المفكرين أن العولمة تمخضت عن عدة أنماط من المجتمعات التي تراوح بين التكيف مع العولمة أو مقاومتها:

١- مناطق الازدهار الاقتصادي والسلام الديمقراطي (غرب أوروبا وأميركا الشمالية).

٢- مناطق الانقلابات السريعة، والتفكك والفوضى (أجزاء من جنوب الصحراء في أفريقية، وتخوم الاتحاد السوفييتي السابق)، ومناطق الاضطرابات مثل (كولومبيا وبيرو).

٣- المناطق التي تحاول الالتحاق بالتحديث، والمجتمعات التي تحاول أن تصبح صناعية وذات ديناميكة اقتصادية غير عادية (الدول الآسيوية وجنوب أميركا).

٤ - مجتمعات التحول: دول تعيش في حالة تحول مع مجتمعات وما تزال تشهد عمليات الصيرورة القومية وتكوين الدولة (دول القوقاز وبعض أجزاء الاتحاد السوفييتي السابق) والدول الشرق أوسطية التي تفتح نفسها للتحديث(١٦٠).

ولما كانت «ما بعد الحداثة تتسم بتراجع دور المواد الخام، وبأهمية معلوماتية صفقات الاقتصاد العالمي، وأولوية الزمان على المكان، ونزع حدود الدولة الوطنية، ونزع استقلالية الدول، ونهاية العمل الصناعي»، فإننا سنشهد تحولاً في اقتصاديات مواد الخام إلى اقتصاد غير مواد الخام، أي دول فيها اقتصاد معرفي، وأخرى اقتصاد سلعي، أو زراعي (١٦١)، أو دول ذات اقتصاديات بطيئة، وأخرى سريعة (١٦٢)، ودول تندمج بسرعة في الاقتصاد العالمي، وأخرى بشكل معقول، وثالثة ضعيفة الاندماج.

وهذا يعني أن الدول التي تعتمد على المواد الخام قد تتضرر، وأن فرص العولمة ليست متكافئة أمام الجميع. هذه العولمة غير المتكافئة تجعل بعض الدول تدخل العولمة، وأخرى تبقى خارجها، بعضها يزداد ثراء، وبعضها يهدد بالزوال. وبالتالي لن تؤدي العولمة إلى التجانس، بل الاختلاف.

يقول زياني (Aram Ziani) عن الفرص التي تفتحها العولمة أمام الدول النامية: «إن فتح الأسواق المحلية وعدم تدخل الدولة يولدان أولاً زيادة فاعلية الإنتاج (المنافسة الزائدة تولد نوعية أفضل، وأسعار منخفضة وابتكارات)، ودخول الشركات الأجنبية ثانياً، التي تعمل على زيادة الاستثمارات، ونقل التكنولوجيا وتوفير فرص العمل. إن خصخصة الشركات العامة، وفتحها أمام المنافسة الخارجية، تحتوي على نتائج إيجابية. فالتجارة الحرة تزيد من إمكانيات التصدير، في حالة التخصص في بعض المنتجات... وتساعد على زيادة النمو»(١٦٣)، وتسهل نقل التكنولوجيا. التجارة تربط الدول النامية بالدول الصناعية، وتخلصها من العزلة الاقتصادية والركود، وتفتحها على تكنولوجيا المعلومات.

ويقول المتشائمون: العولمة تعني التجزئة والتفكك الاقتصادي والاجتماعي بناء على فروق الحراك بين قطاعات الإنتاج كالعمل ورأس المال، ونهاية العمل والطبقة الوسطى، وتراجع مفهوم الدولة الاجتماعية. إن الدول النامية تخسر من ناحيتين، بسبب صعوبة اندماجها في الاقتصاد العالمي نتيجة اللاتكافؤ في الحصول على

تكنولوجيا المعلومات أولاً، وبسبب اللاتكافؤ بين الدول النامية والدول الصناعية.
وقد صاغ أستاذ الاجتماع الألماني كسلر (Reinhart Koessler) الفرضيات التالية عن العولمة:

- «العولمة هي اتجاه تطور معاصر بين اتجاهات أخرى، إنها عنصر من عمليات إعادة بناء الرأسمالية.

- العولمة بوصفها عنصراً من إعادة البناء تزيد من حدة اللامساواة في السياق الوطني والعالمي.

- لا تؤدي العولمة إلى نهاية الدولة الوطنية، بل إلى تحديد جديد لدورها»(١٦٤).

إن العولمة اللامتكافئة تشكل ضغطاً إضافياً للدول المعولمة على دول الجنوب، فمعظم هذا الدول تعتمد على تصدير المواد الخام، وستتراجع أهميتها لصالح اقتصاديات المعرفة. ويترتب على هذه العولمة غير المتكافئة مجموعة من النتائج الوخيمة لبعض دول الجنوب؛ ومن ذلك:

- العجز عن دمج غالبية الشعب بشكل منتج في الاقتصاد.
- العجز عن تزويد الشعب بالمنتجات الزراعية المحلية.
- العجز عن تطوير التكنولوجيا.
- العجز عن التحكم بالزيادة السكانية (١٦٥).
- تراجع التضامن الدولي مع الجنوب.
- زيادة عبء الديون على دول الجنوب.
- تهميش العالم الثالث وزيادة المشكلات الداخلية.
- فقدان البدائل التنموية أمام الدول النامية.
- تغيير الهياكل السياسية.
- زيادة المشكلات الداخلية نتيجة الضغوط الخارجية، والتهديد بالتفتيت بسبب عدم إنجاز وحدتها القومية وعدم قدرة بناها الثقافية على الصمود أمام ضغوط العولمة.

- إقصاء الجنوب من الانفجار التكنولوجي والعلمي ومن التيارات المالية المتجولة والباحثة عن فضاءات للاستثمار، وسيتحكم بها البنك الدولي، ويفرض برامجه عليها(١٦٦).

- عولمة الثقافة والاتصال وأساليب الحياة.
- تهميش المجتمعات وزيادة الفقر فيها.
- لم تعد ذات أهمية استراتيجية واقتصادية.
- تصاعد الاضطرابات العرقية والدينية.
- قلق الهوية.
- زيادة التفكك وعدم إنجاز وحدتها القومية.
- زيادة هوة الدخل بين الشمال والجنوب، وبين قوى إنتاج الاقتصاد الجديد والاقتصاد القديم.
- زيادة تعرض الدول النامية للأزمات المالية.
- تراجع أهمية المواد الخام.
- ظهور الحركات الأصولية فيها (العنف الطائفي نتيجة إخفاق الدولة في تحقيق الوحدة الوطنية).
- فوضى فكرية وثقافية نتيجة اهتزاز النسق القيمي.
- قطع الطريق على هذه المجتمعات نحو الوحدة القومية يزيد من فرص التدخل الخارجي، وتهديد السيادة.
- الحد من سيادة الدولة الثقافية والاقتصادية والمجتمعية.
- تراجع احتكار الدولة وتغير وظائف الدولة والسلطة: مع العولمة تفقد الدول الكثير من وظائفها.

لقد أدى ذلك إلى زيادة الضغط الخارجي والمالي والاقتصادي على الجنوب، بعدما تعولمت طرق التنمية والتحديث، وصار المنهج اللبرالي هو البديل الوحيد أمامه. هذه العولمة غير المتكافئة تشكل ضغوطاً خارجية إضافية على دول الجنوب، فمعظمها يعتمد على تصدير المواد الخام، ويتعين عليها أن تبيع القسط الأعظم من موادها

لتحصل على التكنولوجيا الباهظة التكاليف، وهذا هو مبدأ التبادل اللامتكافىء. وهنا تبدو مفارقة العولمة، إن القوة البنائية، أي القدرة على التأثير في العولمة، تبقى محصورة في دول الشمال، أما الجنوب فهو محدود التأثير، وهذا ما يجعل (آلان تورين) يقول: «إن مفهوم العولمة يحجب العلاقات بين القوة والسلطة»(١٦٧).

ومع ذلك، فالتخلف له أسبابه الداخلية والخارجية. لقد طغت الأسباب الداخلية في مرحلة الحداثة على الخارجية. فالفساد استشرى في الكثير من الدول النامية، كما أن قوة التغير الداخلية لم تكن كافية فيها. لكن العولمة اليوم حقيقة تاريخية واقتصادية وثقافية، ولن يجدي نقدها وحده، ما يجدي هو الفعل.

وأحسب أنها تقدم فرصاً غير معهودة للشعوب التي ترغب في التقدم، إذا ما عملت هذه على تنمية عقول أبنائها، وواجهت التحديات.

لم تترك العولمة مجالاً للدول النامية للهروب، ولعل هذا هو من فضائل العولمة، وهو أن البشرية صارت تعيش في عالم واحد، وتواجه تحديات مختلفة، لا بد من مواجهتها. وهناك الرابحون والخاسرون. أما الأمم الخاسرة فهي:

- الأمم التي لم تتكيف مع مسار التاريخ الجديد وتدمج فيه.
- الأمم التي لم تتمثل مصادر القوة الجديدة
- الأمم التي لا تكون الفضاء المباشر للفاعلين الجدد.
- جيوش العمال التي لا تتحرك مع السوق وديناميته.
- الأمم المتحجرة ثقافياً(١٦٨).

- أما الأمم الرابحة؛ فهي الأمم المتطلعة نحو المستقبل والمتسمة بروح التحدي، وتطور عقول أبنائها، وتستثمر في الاقتصاد الجديد، وتعمل على تجاوز الصعوبات التي تواجهها في الاندماج في السوق العالمية.

الفصل السابع

العرب والعولمة: المجتمع العربي السعودي نموذجاً

نستخلص مما سبق أن العولمة هي إيديولوجيا العصر، فمنذ أكثر من عقد من الزمن، تعيش البشرية تحولات جذرية غير معهودة، طالت الخاص والعام، وجعلت البشرية تعيش في حالة من الخوف والقلق: الخوف على الإنسان والجغرافيا والتاريخ، وعلى القيم والهوية.

العولمة بما تملكه من قوة منظورة وغير منظورة، هي حرب على المجتمعات؛ لأنها تعبر عن رؤية شاملة جديدة للعصر، وتسعى إلى فرضها على المجتمعات، لا بالقوة الاقتصادية فقط، بل بما هو أقوى منها، وهي قوة المعلومات، تلك القوة التي تميز العولمة الحالية عما سبقها من العولمات، فبفضلها دخلت العولمة عقولنا وبيوتنا وحياتنا اليومية، وصارت تشكل خطابنا اليومي. فهي تغيير شامل في حياة البشرية.

البشرية، وخصوصاً أهل الجنوب، تعيش على أعصابها؛ لأن العولمة ليست ظاهرة اقتصادية، ولا جغرافية، أو سياسية وثقافية، بل كل ذلك، إنها ظاهرة مركبة. كانت العولمات السابقة في الغالب ظاهرة أحادية، اقتصادية، أو إيديولوجية، وكان الإنسان محورها، أما العولمة الحالية فهي ظاهرة تتميز عما سبقها بتهميش الإنسان أو موته، «وبتكوين جماهير منعزلة» بتعبير رسمان (Riesman)، إنها مشروع اللبرالية الجديدة، كما طرحها (فوكوياما)، تلك الإيديولوجيا التي لا تعرف سوى المنافسة وحرية السوق، والفردية المتطرفة بأبشع صورها، المتمثلة في هيمنة التكنولوجيا على الإنسان، وإلغاء مكتسبات الإنسان الاجتماعية والتاريخية والدولة الاجتماعية، وحتى حقوق الإنسان التي تطرحها فهي ليست الحقوق الطبيعية والسماوية، بل حقوق السوق.

العولمة المعاصرة هي وجه أميركا الليبرالي الجديد، وجه (فوكوياما)، و(هنتنغتون)؛ الأول ألغى الإنسان والتاريخ والآخرين بسذاجة لا مثيل لها، بعد

أن أوصل التاريخ إلى المحطة اللبرالية النهائية، والتي لا تاريخ بعدها، وكأن التاريخ لا يعرف المفاجآت والتغيرات والآمال، والثاني لا يتحدث عن عولمة الحوار الحضاري، بل عن عولمة الصراع الحضاري، بكلمة واحدة حضارة الغرب ضد حضارة الآخرين، أو حضارة أميركا، ضد الآخرين. غطرسة القوة هي ما تسم فكر (فوكويوما) و(هنتنغتون)، فهذان لا يقرآن التاريخ إلا بعين واحدة، ولا يدركان أنه من الخطأ القول إن للعولمة وجهاً واحداً، بل وجوه، فهي متعددة التأويلات والتحولات، لأنها ظاهرة تاريخية، والتاريخ مفتوح على كل الاحتمالات.

وكما هي متعددة الأبعاد والوجوه، فهي متعددة التأويلات، ويسود الخلاف حولها أكثر من الاتفاق:

الخلاف حول «روح المعلوماتية»، وبنائها التحتي الأخلاقي «ونموذج مجتمع المعلومات وسماته، وهي أن المعلومات هي مادته الخام أولاً، وأن تكنولوجيا المعلومات لها آثار عالمية ثانياً، وأن عملية التفاعل معقدة جداً ثالثاً، وأن العمل يتسم بالمرونة رابعاً، أي بقلة ساعات العمل، وعدم ارتباط العمل بمكان محدد، وكونه أصبح عملاً جزئياً، وليس كاملاً.

أما البناء التحتي الأخلاقي لمجتمع المعلومات، أو «روح المعلوماتية» ودوافعها، فهي ليست «القيم والأخلاق البروتستانتية»، كما عند (فيبر)، بل هي قيم وروح الليبرالية الجديدة، ونتاج الروح الحربية الرأسمالية، فالمعروف أن تكنولوجيا المعلومات كانت سرية ولا تستخدم إلا للأغراض العسكرية، وكانت أميركا توظفها لجمع المعلومات عن العدو السوفييتي السابق. وبعد زوال الخطر السوفييتي تحولت هذه التكنولوجيا إلى تكنولوجيا سلمية.

لم تبن القيم والأخلاق روح المعلوماتية، بل روح التحدي التي سادت الحرب الباردة، فهي روح طبعها التفوق التكنولوجي والهيمنة على العالم. على أن ما يميز «روح المعلوماتية» هو أن العقل مادتها الخام، وأنها بالتالي نتاج العقلانية، أو روح رأسمالية معلوماتية، ليس قوامها الأخلاق الدينية، كما عند (فيبر)، بل الأخلاق

الليبرالية الوضعية، التي ما فتيء أنصارها يرددون تفوقهم على غيرهم، بمعنى تفوقهم الإيديولوجي والاقتصادي والحضاري، وهذا ما يعكسه خطاب كل من (فوكويوما) و(هنتنغتون)، وقبلهما (آدم سمث) و(ريكاردو) وغيرهما من رواد الاقتصاد السياسي.

إن روح المعلوماتية هي روح إيديولوجية وقيم لبرالية، وتيمناً بفيبر يمكن أن نطلق عليها «الروح المعلوماتية والأخلاق اللبرالية». لا تشكل إيديولوجيا الخلاص والاصطفاء دوافع الروح المعلوماتية، كما عند (فيبر)، وإنما قيم التفوق والتحدي والصراع الإيديولوجي بين الغرب والشرق وصراع النظم، وعندما نقول التفوق نقصد به التفوق العسكري والاقتصادي والسياسي.

صراع النظم والفكر بين الغرب والشرق هو الذي ولَّد الروح المعلوماتية اللبرالية، ذلك أن كلاً من هذه النظم أراد أن يبين تفوقه على الآخر ليصبح نظاماً عالمياً. ولذلك كانت الحرب الباردة مواجهة بين القيم اللبرالية والقيم الاشتراكية، أو بين فكر ليبرالي يدعو إلى حرية الفرد والسوق وإزالة الحواجز أمام رأس المال والتجارة، وبين نظام اشتراكي - حكم في القرن العشرين، لكن فكره كان فكر القرن التاسع عشر - طبعه الفقر والصراع الطبقي في القرن التاسع عشر، وظل ذا «روح عسكرية صراعية»، يريد دفن الرأسمالية والقضاء عليها، دون أن يأخذ مصالح الفرد المادية بالحسبان.

إن قيم النظامين تقوم على مبدأ الصراع: الليبرالية ترى في قوى السوق والتجارة ورأس المال ومصالح الفرد مبدأها، بينما ترى الاشتراكية في الصراع الطبقي مبدأها. الأولى تنطلق من حرية السوق والفرد والمجتمع، والثانية تريد إلغاء الرأسمالية وتدويل الفقر. الفرد مقابل الجماعة، والاقتصاد مقابل الأيديولوجيا، هذه هي معادلة القيم.

أما حملة الإيديولوجيا الليبرالية، فهم صفوة العلماء والباحثين والمفكرين، أي هم أصحاب العقول، وعندما نقول: أصحاب العقول نقصد بهم صفوة العلماء،

وهؤلاء هم الذين بنوا أميركا. وهكذا يبقى المجتمع الأميركي مجتمع الصفوة الحاكمة.

ولعلي ألتقي هنا مع عالم الاجتماع الأميركي سي رايت ملز (Mills)، صاحب الخيال السوسيولوجي، الذي دارت بحوثه حول دور الصفوة الإدارية والعلمية والعسكرية في أميركا. العقل العلمي اللبرالي القائم على إيديولوجيا الكسب والمجتمع المفتوح وحرية وسلطة السوق وحق القوة، تحدى العقل الإيديولوجي السوفييتي السابق وانتصر عليه. فروح المعلوماتية هي روح السوق والقوة والعقل والكسب، وروح الفرد والمنافسة والإبداع والمصلحة.

الليبرالية تركز على الفرد مقابل الجماعة: دوافع السلوك هي طموح الفرد إلى الكسب واللذة والحرية والمنفعة الذاتية: المصلحة الشخصية لا الإيديولوجيا تحكم سلوك الفرد.

مصلحة الفرد ومنفعته وحبه للتملك والتمايز والكسب، هذه هي قيم الليبرالية الجديدة، وهذه هي قيم الداروينية الاجتماعية التي تقوى على تفوق القوي على الضعيف وحق الأقوى، وعلى المنافسة.

ولما كان ما يميز هذه التكنولوجيا هو أن العقل مصدر الثروة والقوة، وأن المعرفة المعلوماتية طاقة متجددة لا تنضب، ولذلك فإن من سماتها هو فناؤها السريع والتدمير الخلاق القائم على سرعة الابتكارات.

هذه الحقائق، التي لم يدركها الفكر العربي، هي فرص للجميع، ذلك أن ثروة الأمم لم تعد تقاس بموادها الخام، ولا بزراعتها أو صناعتها، بل بعقولها المبدعة. فالإبداع هو رمز العولمة. وقد رأينا أن العولمة قد أزالت الحدود بين الدول النامية والغنية في كوريا وتايوان وما يعرف بالنمور السبعة، ونتوقع أن تصبح الهند الصينية بعد عقد من الزمن في طليعة الدول المعلوماتية.

بالطبع إن «روح المعلوماتية» في هذه المجتمعات تختلف عن روح الليبرالية المعلوماتية؛ لأن تنظيم العمل والمعرفة فيها يختلف عن الغرب ومتأثر بثقافتها

وبالفلسفة الكونفوشية وبالبوذية، وبالقيم الأسرية والجماعية. الشركات العائلية لها أثر مهم في تايوان مثلاً ، الشركات ملكية عائلية، فإذا تحسَّن وضع الشركة يتحسن وضع العائلة.

وهذا يعني أن المداخل إلى عصر المعلوماتية متعددة ومتأثرة بثقافة المجتمع. أوربا دخلت العصر الحديث بالعلمانية والفردية، آسيا دخلته وتدخله بالروح الجماعية والأسرية وبقيمها الثقافية والدينية. وهذا يطرح السؤال من جديد: لماذا تقدمت هذه المجتمعات، ولماذا أخفق العرب، ولا أقول المسلمون، لأن هناك دولاً إسلامية في آسيا قد دخلت عصر المعلومات. أين الخلل يا ترى؟

الخلل يكمن في أننا نصنع الكلام، ولا نصنع الصناعة، ولا المعلومات، وأن عقلنا إيديولوجي، وليس براغماتي (عملي)، منشغل في الماضي أكثر من الحاضر. ألمانيا دخلت العصر الحديث بالروح البروتستانتية، واليابان بالروح الوطنية الجماعية، وكلاهما لم ينتصرا في الحرب الاقتصادية لو لم تسدْهما روح التحدي. هذه الروح غابت عن مجتمعنا العربي، وعندما أقول روح التحدي، أقصد بها وضع إستراتيجية وأهداف للتحديث الصناعي والمعلوماتي، وتهيئة المجتمع وتعبئته لتحقيق هذه الأهداف.

وهذا الهدف، أو التحديث المعلوماتي، تقبله كل الثقافات. كما قبلته الأخلاق البروتستانتية، تقبله الروح الإسلامية. ما قاله (فيبر) عن الأخلاق البروتستانتية، هو تماما الأخلاق الإسلامية. الإسلام يدعو إلى العلم والعمل والصناعة واستغلال الوقت ومحاسبة النفس. ومع ذلك فقد تقدم غيرنا وتخلفنا. لماذا تخلف العرب إذن؟ تخلف العرب لأنهم لم يدركوا ما هي آليات التقدم والتغير، تخلفوا لأنهم لم يدركوا أن المجتمعات تستورد الصناعة، لكن لا تستورد الثقافة. بل تطورها، وتوظفها لتحقيق أهدافها.

والعقل العربي الإسلامي هو عقل التحدي، لكن أخفقنا في اكتشاف هذا الجانب. أقول: علينا أن نتحول إلى صناعة المعلومات، والعقل المعلوماتي، وأن

نركز على بناء الإنسان. فالإنسان بقدر ما يأخذ، بقدر ما يعطي، وبقد ما نحفزه ونشجعه، بقدر ما يتفانى في العطاء والولاء. هذه النظرة البراغماتية للإنسان تفيدنا؛ لأن البشر يتنافسون ويعملون حتى يحسنوا أوضاعهم.

العولمة فتحت الكثير من الفرص أمام المجتمعات، لكن الفرص بحد ذاتها لا تفيد ما لم تتوفر الوسائل لتحقيقها، فهي تبقى فرصاً ضائعة. من هذه المفارقة تعيش العولمة، مفارقة القول والفعل، أو النظرية والتطبيق (١٦٩).

أما الدراسات عن المجتمع العربي والعولمة فما تزال قليلة جداً، مقارنة بالدراسات الأجنبية. وحتى ما يوجد منها لا يتجاوز العموميات، ونادراً ما يرقى إلى مستوى التحليل العلمي والمنهجي. ما يسم هذه الدراسات هو ضياعها في العموميات والمثاليات وغياب النقد، وبعدها عن مراكز اتخاذ القرار، وعجزها عن صياغة مشروع حضاري وفكري عربي لمواجهة العولمة، وتفكيرها في العولمة بعقلية ما قبل العولمة، بمعنى أنها إيديولوجية الطابع، ماضوية التوجه، دفاعية أكثر منها تحليلية، وغير إستراتيجية، تعيش خارج عصرها، لا داخله، وتفتقر إلى النظرة المستقبلية، ولم تغير لهجة الخطاب الذي ساد في القرن التاسع عشر، بل تراجعت عنه، ذلك الخطاب الذي ركز على موضوع الإسلام والغرب، والإسلام والتقدم والثقافة، وحول أسباب تأخر المسلمين وتقدم غيرهم، كما صاغه المرحوم شكيب أرسلان. تراجعت عنه لأن الخطاب الفكري العربي في القرن التاسع عشر كان خطاباً منفتحاً على الثقافات وعلى التغيرات الدولية، كما هو الحال عند رفاعة الطهطاوي وأحمد لطفي السيد والأفغاني والكواكبي وإسماعيل مظهر ومالك بن نبي.

لم تطرح هذه الدراسات الأسئلة الموجعة عن تخلف فكرنا ومجتمعنا عن عصره، وحقيقة أننا غالباً ما عشنا العولمة بوصفها مسألة خارجية، لا بوصفها مسألة اجتماعية داخلية، ومسؤولية مجتمعية، وأننا عشنا على هامش الأحداث، لا في بطنها، عشناها خوفاً وصدمات، لا تحدياً وفعلاً.

وكما خفنا بالأمس على هويتنا، نخاف عليها اليوم . ترى لماذا نخاف على

هويتنا، ومن المستقبل، ولماذا لا نتعامل بوعي مع الأحداث، ولا نتفاعل مع التاريخ وأحداثه؟

بالأمس، كان عصر الحداثة هو عصر الهوية والخصوصية: خصوصية الثقافة والتاريخ والإنسان والمجتمع . أما عصر العولمة فهو عصر الانفتاح . صارت البشرية تعيش في عالم مفتوح ودون حدود ، وبديهي في مثل هذه الأحوال أن تصبح جدلية العلاقة بين المحلية والعولمة مشكلة كبرى، خصوصاً في المجتمعات التي تعي وتعّرف ذاتها ككائنات ثقافية . فهي تنظر إلى الثقافة كشيء ثابت وغير متغير. وهكذا، فإن علاقة المحلية بالعولمة هي المقولة الرئيسية للتغير الاجتماعي.

أصبحت جدلية المحلية والعولمة المقولة الرئيسة للتغير الاجتماعي ولحركة التاريخ البشري. وإذا كان منطق الحداثة هو منطق الهوية، فإن ما بعد الحداثة قلبت هذا المنطق رأساً على عقب، فألغت الإنسان والتاريخ والمجتمع، فصارت العولمة كقوة ما فوق مجتمعية، هي التي تحرك المجتمعات البشرية.

والسؤال هو: ما علاقة المحلية بالعولمة، وما مستقبل الهوية العربية في عصر العولمة؟ والجواب هنا أن مسألة الهوية لا تفهم بمعزل عن السياق المطروح، وعن علاقة المحلية بالعولمة.

وبما أن المجتمعات البشرية تتجه نحو التقارب والتفاعل، فإن مستقبل الثقافة العربية يتوقف على كونتنها، وعلى صياغة مشروع عربي إسلامي حضاري، يؤهل العرب للدخول في عصر العولمة والمساهمة في تشكيله. فنحن نحتاج إلى مرجعية ثقافية للعولمة وإلى كوننة ثقافتنا، نحتاج ألا نخاف على هويتنا؛ لأن الهوية بقدر ما تكون ديناميكية ومستقبلية، بقدر ما تؤدي وظائفها وتحافظ على وجودها.

إننا نظلم هويتنا إذا عزلناها عن المتغيرات العالمية، وأن الخوف على الهوية سيكون منا، وليس من العولمة. ذلك أن الهوية مفهوم اجتماعي متجدد. الثقافة الحية هي الحية في مواجهة قضايا العصر والإنسان. هذا المفهوم الضيق للهوية جعل ثقافتنا غير محصنة أمام مغريات العولمة، وجعلنا ننبهر بكل ما هو جديد. لا نعلم

أن الثقافة كائن حي، يستمد حيويته من الوجود الاجتماعي، ولا ينمو إلا من خلال الانفتاح، ولا يأخذ قيمته للإنسان إلا من خلال حله لمشكلاته. ليست الهوية مفهوماً ثابتاً، بل عقلاً وكتاباً مفتوحاً، يجيب عن قضايا العصر، ويبقى معبراً عن ثقافة وحضارة المجتمع.

هذه الإشكالية بين المحلية والعولمة هي إشكالية داخلية وخارجية، متمثلة في العلاقة بين الثقافة المحلية والمجتمع أولاً، وبينها وبين العولمة ثانياً. ثقافتنا لا تعكس مشكلاتنا وهمومنا الاجتماعية. وهذا ما جعل الهوة بينها وبين الواقع تتعمق، وبينها وبين قضايا العصر.

وقد ترتب على هذه الجدلية مجموعة من القضايا المجتمعية، تتمثل في زيادة الهوة بين ثقافة المحلية وثقافة العولمة، وفي التعامل اللاعقلاني مع منتجات العولمة.

إن علاقتنا قلقة ومضطربة بتكنولوجيا المعلومات. نحن لا نتفاعل معها، ونادراً ما نتعلم منها. نمتلك التكنولوجيا، لكن لا نتعلم منها ولا نطورها. معظم تقنيات التكنولوجيا الحديثة اخترعها أساتذة جامعيون، ونسمع أحياناً أن طلاباً جامعيين ابتكروا أشياء جديدة، فهناك ثقافة وتعليم ابتكاري وفضولي، أما الثقافة العربية المعاصرة فهي بعيدة عن القضايا المجتمعية وعن ثقافة التقنية، وكذلك التعليم فهو تعليم تلقيني وسردي، وغير فضولي، ولا ينمي ملكة التفكير والإبداع. هناك استخدام مظهري ورمزي واستهلاكي للتكنولوجيا.

أما اليوم، فإن العولمة تزيد من التحديات للمحلية لعدة أسباب: السبب الأول هو أنها ظاهرة عنيفة وشاملة، والثاني أن ما هو محلي لا يفهم إلا من خلال العالمي. فنحن أمام خيارين، إما كونكة المحلية أو إقصائها.

هذا العنف والشمولية في التغير وسرعته جعل العولمة أشبه ما تكون بغسيل دماغ جماعي يجتاح العالم، ويعني هذا أن العولمة لم تلغ الحدود بين المجتمعات فقط، بل تحاول اجتياح العقول أيضاً، وتجريد الثقافة المحلية من وظائفها في تكوين الهوية والعقل والسلوك.

هناك هوة كبيرة بين ثقافة المعلومات والثقافة العربية، وإذا أردنا تجاوز هذه الهوة، فلابد من عولمة ثقافتنا. نحتاج ألا نخاف على هويتنا، فالهوية بقدر ما تكون ديناميكية ومستقبلية وغير خائفة، بقدر ما تحافظ على وجودها. يجب أن تكون ضاربة في الأرض، متطلعة نحو المستقبل. إن كوننة ثقافتنا أضحى شرط وجودها. لكن كيف نكونن ثقافتنا؟

إن كوننة الثقافة العربية يتم من خلال تفاعلها الخلاق مع الثقافات العالمية، ومع المجتمع ومع ما يجري من أحداث لتعبر عن واقع الحياة وهموم الإنسان.

الثقافة كائن حي، ينمو بشكل طبيعي من خلال تغير الحياة الاجتماعية، ولا تؤدي وظائفها ما لم تعبر عن التفاعل بين الإنسان وبيئته. أما اليوم، فإن الثقافة العربية مطالبة باستيعاب فكر الآخر. لذلك ينبغي توطين تكنولوجيا المعلومات في تربيتنا، وفي مناهجنا، وإقامة صناعة عربية معلوماتية، وتطوير مناهج التعليم حتى تستوعب المتغيرات المحلية والعالمية.

أما تحديات العولمة للبلدان العربية فهي كبيرة جداً؛ لأن العولمة أصولية، أصولية في الاقتصاد والثقافة والفكر، ولذلك يجب أن نفتح أعيننا على التغيرات ولا نغلقها، فمعظم بلداننا لا تدرك بعد عمق التحول الذي أحدثه زلزال العولمة، ولا تعد العدة المطلوبة لمواجهتها والتفاعل معها. الغالبية تريد اتقاء شرها، لا التفاعل معها، ولا تدرك أن العولمة شر، بمعنى لا يمكن التهرب منها.

ففي معظم البلدان العربية تم التركيز على تحديث البنى التحتية أكثر من التركيز على تجديد العقل وتنمية الإنسان، كما أخذ التحديث شكل دفعات هنا وهناك وغابت فلسفة التحديث الشاملة، وديناميكيته، وتم تحديث بعض القطاعات وإهمال أخرى، لم ندرك أن التحديث مشروع شامل ومتكامل، يشمل البنى الاقتصادية، كما يشمل البنى الثقافية والفكرية وغيرها، لكن هذا لا يعني أبداً أن نأخذ بمشروع الغرب، فكل المجتمعات الآسيوية حدثت بناها، وصنعت حداثتها الذاتية. فتجربة التحديث لا يمكن نقلها أبداً، والسبب هو الاختلاف الثقافي بين

المجتمعات. نحن العرب ارتكبنا خطأ كبيراً عندما أردنا تحديث مجتمعنا دون أن يكون لنا حداثتنا وفكرنا وثقافتنا الخاصة. تحديث دون حداثة كان عنوان المرحلة السابقة، أما عنوان المرحلة الجديدة فهو وحدة المشروع التنموي، وتنمية العقل والاقتصاد والإنسان.

كما اتسم التحديث بضعف التعبئة الاجتماعية، والتقنية الصناعية، وكثيراً ما كان يشوبه الخوف من المستقبل أكثر من بناء المستقبل. الآن لا بد من التركيز على الحاضر والمستقبل، بعدما تزايد التحدي الاتصالي العالمي للمجتمع العربي، ودخلت وسائل الاتصال العالمية بيوتنا وعقولنا وستؤدى إلى التداخل الثقافي(١٧٠)، بعدما تحولت وسائل الاتصال إلى نسق عالمي تواصلي، يتمثل في:

- الاستقبال العالمي للمحطات والإذاعات الأجنبية.
- تطور برامج محلية وإقليمية وعالمية وأسواق وسائل الاتصال في العالم الثالث.
- التشابك والتداخل العالمي من خلال الإنترنت.
- الأخبار الأجنبية والعربية(١٧١). فهذه عولمت الأحداث، أو كما يقول (ziani): «إن الأحداث لن تكون قد قامت، لو لم يكن قد أعلن عنها».

والملحوظ أن احتكار وسائل الاتصال من قبل الجهات الغربية يشكل تحدياً كبيراً للعرب، ويؤدي إلى:

- نشر القيم الثقافية الغربية، وخصوصاً قيم الفردية والتوجه الاستهلاكي.
- السيطرة على وسائل البث والتسلية.
- تآكل الثقافات المحلية ونشر الثقافة الرخيصة»(١٧٢).

إن احتكار وسائل الثقافة، وتحول هذه المؤسسات إلى مؤسسات اقتصادية، لا يهمها سوى الربح، تعيش على الإعلانات، جعلها لا تهتم بالثقافة وبالمواضيع اليومية الهامة، بل تقدم طعاماً سهل الهضم، وتسلية وأخباراً مثيرة. هذه الصناعة الثقافية والإعلامية الرخيصة زادت من ضغطها على القيم المحلية.

وهكذا، فإن تحديات العولمة للمجتمع العربي تمتد إلى أكثر من صعيد، فهي

تتحدى العقل والفكر وطريقة الحياة والثقافة بوصفها مخزوناً للخبرات الجماعية ومعياراً لتحديد المسافة بين الأنا والآخر، ونسقاً من التوجهات المحددة للسلوك الحياتي. إن مخزون الخبرات ونسق التوجهات تمكنان الفرد من الإدراك الذاتي لنفسه ولجماعة النحن، و من تحديد المسافة بين الأنا والأخر، فالثقافة تفهم بوصفها نسقاً من بنى المعنى، تحيط بالفرد وفعله السياسي من خلال أنماط التفكير والإدراك المحددة عن طريق التنشئة(١٧٣)، فالثقافة تقوم بمهمة التوجيه اليومي والحياتي والسلوكي.

ويرى أحد الباحثين أن تحديات العولمة للبلدان العربية تكمن في أن «ضعف القدرة التنافسية لا يؤهل الاقتصاديات العربية للمنافسة بجدية في الأسواق العالمية.. وفي التغيرات العاصفة في البنية الاقتصادية الدولية، التي تتمثل في الموجه العالمية لتحرر العلاقات الاقتصادية الدولية.. وفي التدهور النسبي لصادرات الدول العربية، وفي المنافسة في الأسواق الدولية...»(١٧٤)، وفي تنمية ما يعرف بالذكاء الكوني، «أي القدرة التكيفية للمواطنين في مواجهة الظروف الكونية المتغيرة بسرعة»(١٧٥)، وفي بيان مصادر التحديث الفكرية، وصياغة هوية قادرة على مواجهة التحديات في عصر عولمة الخيال، والتوجه نحو الحاضر والمستقبل.

كما أن العولمة تتحدى الدولة العربية، ليس فقط ثقافياً واقتصادياً، بل بوصفها تنظيماً إدارياً ومؤسسات. وهذا يتطلب قيام إدارة تعتمد على الإبداع والعطاء والمنافسة، وإزالة العوائق أمام حركة التجارة، وبناء مؤسسات حديثة، تمثل روح العصر.

يبقى أن نقول بأنه يتعين علينا أن نراجع فكرنا وننقده، وألا ندخل في معارك خاسرة كما فعلنا إبّان عصر الحداثة، علينا الآن بناء الإنسان ومجتمع المعلومات وخلق البيئة الملائمة لذلك.

٢- أثر العولمة في المجتمع العربي السعودي

قد يستغرب البعض إذا ذكرنا أن المجتمع السعودي قطع شوطاً كبيراً على طريق العولمة، فبالرغم من طبيعته المحافظة، فهو من أكثر المجتمعات العربية تقبلاً للتكنولوجيا الحديثة. وتلك ظاهرة تستحق الدراسة؛ لأنه مجتمع تقليدي ومنفتح على التكنولوجيا الحديثة بذات الوقت. أما تفسير هذه الظاهرة، فيتمثل في أن تكنولوجيا المعلومات صارت تؤدي وظائف حياتية للمجتمع، ولا يمكن التخلي عنها. وإذا قسنا عملية التعولم بحجم الآلات والتقنيات الحديثة التي يمتلكها الأفراد، فإن المجتمع السعودي مجتمع حديث ومتعولم.

لقد بدأت مسيرة العولمة مع اكتشاف النفط، فالنفط مفتاح التحديث والعولمة، ومعه هاجرت الملايين إلى النفط طلباً للرزق، ومعه دخلت ثقافات وعادات وقيم جديدة، أثرت في الثقافة وعالم الحياة. ومادام حديثنا عن العولمة وأثرها على المجتمع السعودي، فإننا نرى أن هناك عدة عوامل ساهمت في عولمة المجتمع السعودي:

أول هذه العوامل وأهمها النفط، فهو مفتاح العولمة، فالسعودية تمتلك النفط كمادة خام وطاقة، وهو ما يدمجها في السوق العالمي. وقد جرت العادة أن ميز العلماء بين الدول النامية المعولمة ذات الدفع الذاتي مثل تايوان وكوريا، والدول التي تحتاج إلى من يدفعها، والدول ذات اقتصاديات المواد الخام، وأخيراً الاقتصاديات المعزولة.

والعامل الثاني هم العمال الوافدون، فهؤلاء نقلوا ثقافتهم إلى المجتمع السعودي.

أما العامل الثالث فهو التكنولوجيا الصناعية والمعلوماتية.

والرابع هو تقبل المجتمع لتكنولوجيا المعلومات.

أما النفط فهو مفتاح العولمة، فبفضل العوائد النفطية تمكنت السعودية من تحديث بنيتها التحتية والاقتصادية والمجتمعية، وأصبحت مرتبطة بالاقتصاد العالمي.

أما العمالة الأجنبية، فقد نقلت معها ثقافتها وعاداتها وتقاليدها، وهذا ما يتمثل في اللباس والغذاء واللغة وطريقة التفاعل بين الوافدين والمحليين.

أما العامل الثالث، فهو التكنولوجيا الصناعية والمعلوماتية، فهذه تؤثر في حياة الناس وثقافتهم. فالتكنولوجيا ليست أدوات ميتة نستوردها، بل هي ثقافة حية تتكلم، ونتفاعل معها. وما لنا إلا أن نتأمل مدى انتشار تكنولوجيا المعلومات من جوال وهاتف وكمبيوتر وإنترنت، لنرى أن هذه التكنولوجيا صارت من مكونات المجتمع السعودي وثقافته، وتؤثر بالتالي في عالم ونمط حياته وعلاقاته، وسلوكه ووعيه.

تكنولوجيا المعلومات تعبر عن حضارة العصر وتقدم المادة الخام التي تتغذى بها عقولنا. بها ومن خلالها نتفاعل معاً ومع الآخرين.

أما العامل الرابع، فهو التقبل الشديد للتكنولوجيا المعلوماتية. إن الانتشار السريع لتكنولوجيا المعلومات من إنترنت وجوال وكمبيوتر... إلخ، يطرح العديد من الأسئلة، أهمها: كيف يمكن التوفيق بين ثقافتين مختلفتين، وهما الثقافة التقليدية، وثقافة المعلومات، وأيهما يحدد سلوك الأفراد، أهي الثقافة التقليدية أم الحديثة؟ وهل يكيف المجتمع التكنولوجيا مع ثقافته، أم يتكيف معها؟ هذا سؤال تجيب عنه الدراسات الميدانية.

ثم كيف نفسر هذا الإقبال الشديد على تكنولوجيا المعلومات؟ أيفسر ذلك بسبب الوفرة المادية وثقافة الاستهلاك، أم بسبب الوظائف التي تقدمها هذه التكنولوجيا، وكونها أصبحت مستلزمات حياتية ووظيفية، تشمل سائر مجالات الحياة من بيع وشراء وعلم وتسلية وقضاء وقت الفراغ، فلم يعد بوسع السياسة أن تتخلى عن الدعاية في الإنترنت، ولا الشركات عن الإعلانات، ولا الحركات الاجتماعية عن نشر فكرها، ولا مفكر عن التواصل مع غيره ... إلخ، أم يعبر عن التكيف مع العالم الجديد، أم أن هذا المجتمع مفتوح في داخله ثقافياً، وإن بدا في ظاهره غير ذلك، وأنه وجد في الوسائل الإلكترونية سبيلاً للتفاعل والتواصل الهادئ والصامت مع العالم، وتعويضاً عما يفتقده من تواصل اجتماعي في الحياة اليومية.

ولعل الهوة الثقافية القائمة بين الواقع المادي المتقدم والواقع الثقافي المتخلف عنه، هي السبب في هذه العقلية البراغماتية (العملية) والتعولم الصامت.

وإذا سلمنا بذلك، فإن هذا يعني أن المجتمع السعودي مجتمع متعولم صامت، ذلك أن المجتمع المتعولم لا يقاس بإنتاجه لتكنولوجيا المعلومات، ولا بنسبة العاملين فيها فقط، بل بنسبة الممتلكين لهذه التكنولوجيا أيضاً وتقبلها. فهناك انفتاح معلوماتي وافتراضي.

في هذا المجتمع المتعولم بصمت تأخذ العولمة مجراها، وتؤثر تكنولوجيا المعلومات في الحياة وتغيرها. هناك تغير هادئ وسريع يشمل جميع مجالات الحياة الاجتماعية والمهنية والثقافية واليومية، ذلك أن عصر المعلومات لا يعرف الوضعية الراهنة، بل التغير السريع، هذا التغير السريع نلحظه في الانتشار الواسع لتكنولوجيا المعلومات، التي تؤثر في عوالمنا الطبيعية المألوفة والموروثة، وتبعث عالماً ومجتمعاً افتراضياً (Virtuell) يغير عالم حياتنا.

ونلحظ هذا التغير في المنزل، والأسرة والمجتمع، حيث انتشرت تكنولوجيا المعلومات من إنترنت وجوال وكومبيوتر والتكنولوجيا المنزلية، حتى إنه بوسعنا الحديث عن المنزل الألكتروني، الذي ولد نمطاً حياتياً جديداً، يجعل من المنزل تدريجياً مركزاً للحياة، وبالتالي فقد زادت الفرص لقضاء وقت الفراغ في المنزل، والتوجه نحو استقلالية الأسر عن بعضها البعض وزيادة الفردية . إن هذا المنزل الإلكتروني يوفر حياة كمالية وتواصلاً مع العالم.

إن التكنولوجيا ليست مجرد أدوات جامدة، بل هي رموز المجتمع الجديد وثقافته، أو ما يعرف بالمجتمع الافتراضي، أي المجتمع الذي نعيشه إلكترونياً، لا واقعاً.

أصبحت تكنولوجيا المعلومات هي المدرسة والمعلم والعمل والسوق والتفاعل وقضاء وقت الفراغ. إنه مجتمع الشبكة، الذي يربطنا بالعالم، ويضعنا في عالم مفتوح، دون نوافذ وحدود ورقابة اجتماعية. مجتمع تضعف فيه الأنا العليا

(فرويد) والعقل الجمعي (دوركهايم)، ويقوى فيه العقل المصلحي.

وما علينا إلا التأمل في البعد الاجتماعي للإنترنت وفي أثره الاجتماعي، فما يقدمه من معلومات يتجاوز آفاق الأفراد والجماعات، ويضع الفرد وحده في مواجهة هذا العالم. في الماضي كنّا نواجه عالمنا بشكل جماعي، ومن خلال التكنولوجيا التقليدية، أما في العصر الافتراضي، كما يسميه البعض، فالفرد يواجه بمفرده هذا العالم، وما يقدمه هذا العالم من معلومات يتجاوز ما تقدمه المؤسسات التقليدية. لذلك تنتشر هذه الثقافة الافتراضية بسرعة؛ لأنها تقدم لكل فرد ما يريد، وتؤمن له ملاذاً، يخلو إليه للتفاعل مع الآخرين، وتجعله يختار جماعته المصلحية، لا تختاره هي، الفرد يبني المجتمع، لا المجتمع يبني الفرد، والمصلحة تبني المجتمع، لا الثقافة، والفرد يختار مع من يتفاعل ومع من يبني علاقاته الاجتماعية.

ليس المجتمع الافتراضي حقيقة اجتماعية موجودة، بل مختارة، وغير مكون ثقافياً، بل مصلحياً، يخرج الفرد منه بسهوله، مثلما يدخله بسهولة بسبب سريته وعفويته. ولما كانت هذه العلاقات الافتراضية تفتقر إلى العفوية والدفء، فإنها تكون عابرة وقصيرة العمر وتموت بسرعة.

سرعة بناء العلاقات الاجتماعية وزوالها السريع وضعف انتماء الفرد إلى الجماعة الافتراضية هو السبب في الاضطرابات والقلق النفسي عند هذه الجماعات.

إذن المجتمع السعودي مجتمع متعولم بصمت، ومتقبل للتكنولوجيا الحديثة، فما يمتلكه الأفراد في الغرب من تكنولوجيا معلوماتية يمتلكه الفرد السعودي، وحتى الإنترنت، رمز العولمة، والذي يمكننا من التفاعل العالمي، ويشكل مجتمعاً جديداً، وهو المجتمع الافتراضي، ويجعلنا نتفاعل مع مجتمعات وثقافات، لا نعيش فيها، لكن نتفاعل معها عن بعد، ينتشر بسرعة، مع أنه ظاهرياً لا يتوافق مع الثقافة التقليدية المجتمعية.

طبيعي أن لهذا الجهاز آثاراً كبيرة جداً على الفرد والمجتمع، فمن خلاله نرى العالم ونفهمه ونتعامل معه، ومن خلاله نكون آراءنا وشخصيتنا ونربي أطفالنا،

ومن خلاله نلبي حاجاتنا من بيع وشراء وعمل.

إنه يقدم للفرد ما يقدمه له المجتمع، مع الاختلاف بأن مستخدم الإنترنت لا يتعامل مع الآخرين فيزيقياً (جسدياً)، بل إلكترونيا، فالعلاقة هي علاقة الأنا بالشبكة، أو مع مجتمع الشبكة، الفرد في مواجهة عوالم مختلفة. مجتمع الشبكة مقابل مجتمع المؤسسات، ماذا يعني هذا للفرد؟ هل يعني عيش الفرد بين عالمين، عالم الواقع والعالم الافتراضي؟ المؤسسات تعني الضبط والمعايير والنظام، ومجتمع الشبكة لا يعني بالطبع غياب النظام، لكن يعني العفوية، وضعف الرقابة الاجتماعية، والتفاعلي الشبكي العفوي.

هنا تتبدى لنا الآثار المجتمعية للعولمة في المجتمع السعودي، فهناك عولمة اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية، تتمثل في تغيير العلاقات والتنشئة الاجتماعية والأسرية، وعلاقة الفرد بالمجتمع. ومما لا شك فيه أن تكنولوجيا الاتصال تضعف العلاقات الأسرية وتزيد من التفكك الأسري والاجتماعي وتقوي النزعات الفردية، وتزيد من الطلاق والجريمة، وتكوين ثقافة وشخصية عالمية، ذلك أن تكنولوجيا العولمة توسع آفاق الفرد ومداركه، وتجعله يتفاعل مع المجتمعات الأخرى. وقد دلت الدراسات على أن الأسر التي ينتشر فيها الإنترنت تضعف علاقاتها الاجتماعية، وتتعرض للتفكك أكثر من غيرها، ناهيك عن أثر الإنترنت على الأطفال وتكوين اتجاهاتهم وثقافتهم، حتى إن إحدى الباحثات الأميركيات قد تحدثت عن نهاية الطفولة، بمعنى أن أطفال الإنترنت قد يفقدون علاقتهم بالواقع، ويدمنون على الإنترنت، لا على الثقافة الوطنية والأسرية. وهذا ما يؤدي إلى تشتت الهوية وضعفها.

ولا يقل أثر العولمة الثقافية في المجتمع السعودي عن أثر العولمة الاجتماعية. إن الانتشار الواسع لتكنولوجيا الاتصال يزيد من أثر الثقافات العابرة للحدود، ويدعم القيم الغربية والنزعات الاستهلاكية والعلاقات الافتراضية، ويغير أصول التنشئة الاجتماعية. في الماضي كانت الثقافة الوطنية تنقل إلى الطفل عبر قنوات التنشئة

الاجتماعية المعروفة، أما الآن فنلحظ تغيراً في المرجعيات الثقافية، فلم تعد الأسرة والمدرسة والمؤسسات ـ على اختلاف أنواعها ـ تقوم بهذه الوظيفة، بل دخلت ثقافات جديدة عالمية علينا، تؤثر في تربيتنا وهويتنا. هذا من جانب، ومن جانب آخر هناك جماعات، كالخبراء ورجال الأعمال والعلماء وحتى الطلاب، لا يمكنهم أداء وظائفهم، ما لم يتواصلوا مع غيرهم. وحتى التعليم أصبح اليوم افتراضياً، فما تقدمه تكنولوجيا الاتصال والجامعات الافتراضية من معلومات، يفوق كثيراً التعليم التقليدي. وهذا يفرض علينا تدريب طلابنا على التعلم من هذه التكنولوجيا.

وهذا يعني أن لتكنولوجيا المعلومات آثاراً سلبية وإيجابية، وهذا يتوقف على طبيعة المستخدمين، فهناك مستخدمون فاعلون ومؤثرون ومستفيدون، وهناك آخرون منفعلون، لا فاعلين. لكن هذا يتعلق بالتراتب الطبقي والمواقع التي يرتادها الأفراد حسب دخلهم ووضعهم المهني والثقافي ومصالحهم. إن وسائل الاتصال أصبحت اليوم مستلزمات حياتية ضرورية، يتعين علينا أن نتدرب على طريقة التعامل معها، فالمدارس والجامعات وكتب الدراسة لم تعد وحدها قادرة على مواجهة هذا التدفق الشديد للمعلومات، ولذلك ينبغي تدريب أطفال المدارس والطلاب على طريقة الاستفادة من هذه الأجهزة. فالإنترنت الذي يمكن من نشأة جماعات افتراضية، تجمعها المصالح والقيم المشتركة، بحيث يختار كلٌّ جماعته التي يتفاعل معها ويلتقي مع مصالحها، كأن تنشأ علاقات علمية بين الأساتذة الجامعيين، أو بين التجار، وذوي المصالح المشتركة، يجد تقبلاً كبيراً من الجنسين. إن المجتمع الافتراضي كشبكة إلكترونية للتواصل والتفاعل، تدور حول المصالح والأهداف المشتركة للجماعة، له آثار كبيرة في ثقافة المجتمع السعودي والتنشئة والقيم والعلاقات الاجتماعية وعلى الهوية. فهو يقوي التفاعلات مع المجتمع الافتراضي ويضعفها مع المجتمع الواقعي، وهذا يؤثر في نفسية الفرد وثقافته وهويته. وقد تنشأ لدى الأفراد هويات افتراضية، أو ذوات جديدة، تعبر عن الانتماء إلى هذه الجماعات. ويؤدي ذلك إلى العزلة الاجتماعية وضعف العلاقات

الاجتماعية، وهنا تكمن المشكلة الأساسية، فما دمنا نتحدث عن نمطين من المجتمعات: أحدهما واقعي والآخر افتراضي، فهذا يعني أننا نواجه نشأة شخصية وهوية وعلاقات اجتماعية جديدة، لا تتفق بالضرورة مع المجتمع الواقعي. العولمة بوسائلها المختلفة تؤثر في المجتمع السعودي ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً ونفسياً. وتدل الدراسات المختلفة على أن الإنترنت بوصفه رمزاً للعولمة يؤدي إلى نشأة علاقات جديدة، سطحية وغير إنسانية، ويجعل الفرد يهرب من الحياة الواقعية إلى الحياة الافتراضية، ويزيد العزلة والغربة الاجتماعية والاكتئاب؛ لأنه يجعل الفرد يعيش في عوالم مختلفة، وينتمي إلى جماعته الافتراضية أكثر من الواقعية.

ومن التحديات الكبيرة للمجتمع هو وسائل الاتصال والتدفق الإعلامي الغربي وسرعة تأثيره. فما نلحظه من برامج إعلامية متنوعة وسريعة الانتشار، تؤثر في المجتمع عموما، وفي الشباب خصوصاً.

فوق ذلك نلحظ انتشار العولمة الاجتماعية، المتمثلة في الأخذ بثقافة السكن والغذاء والاستهلاك المعلوماتي، والسياحة الافتراضية وقضاء وقت الفراغ والتسلية.

ولما كانت العولمة حقيقة تاريخية واجتماعية، فلا بد من طرح مجموعة من الأسئلة، أهمها: ما مستقبل مجتمعنا في عصر المعلومات؟ وما مستقبل التعليم والثقافة، وكيف يكون التعليم غداً، وما هي الجامعات الافتراضية؟ كيف نؤهل مؤسساتنا ومدارسنا لهذا العصر؟ ما طبيعة العمل والمهن؟ وما التأهيل المطلوب في مجتمع المعلومات؟ وكيف نصلح مناهج التعليم لتواكب العصر؟ وما طبيعة عمل الغد؟ وهل سينتهي عصر المصنع وتنجز الأعمال في المنزل؟ وهل هناك ثقافة تعليم جديدة هي الدراسة في الجامعة الافتراضية؟ وما مجتمع الخدمات الذي يكثر الحديث عنه؟ و ما هي المدينة المعلوماتية التي تتركز فيها صناعة المعلومات والخدمات؟ وما هو تعليم المستقبل والبحث العلمي؟ وما هي أخلاقيات مجتمع المعلومات؟ وكيف يمكن إضفاء طابع إنساني عليه؟ ثم كيف يمكن تطويع تكنولوجيا المعلومات للثقافة الوطنية.

ومادامت العولمة واقعاً ملموساً، ومادام المجتمع ذاته يتعولم بصمت ربما أكثر من المؤسسات، فإن العولمة لا تشكل تحدياً، بل واقعاً، ينبغي دراسته وتحليله.

ولما كنت أرى أن تقدم المجتمعات يتوقف على نوعية التعليم، أي التعليم القادر على مواجهة المستقبل، وتأهيل الشباب القادر على مواجهة المستقبل، فلا بد من مواجهة العولمة بأسلحتها، وبالضبط بالتربية والتعليم الجيد، وبوضع برنامج معلوماتي متكامل يبدأ بالأسرة فالمدرسة فالمؤسسات والجامعات، ويهدف إلى تزويد الموارد البشرية بالمعلومات والمعارف الحديثة. وقد أصبح ذلك اليوم مطلباً ضرورياً وسهلاً: ضرورياً للحاق بهذا العصر، وسهلاً؛ لأنه من السهل اليوم على كل المجتمعات الحصول على المعرفة، فنظام البحث العلمي مفتوح أمام الجميع، وتواصل الباحثين والعلماء من خلال وسائل الاتصال أصبح سهلاً وهاماً. وينبغي الاستفادة من المؤتمرات والبحوث والدراسات الجديدة، واستقطاب الخبرات والكفاءات العلمية. لقد تعولمت قوى العمل اليوم، ولم يعد لها وطن، فحيثما تكون بيئة البحث العلمي والفكري والمادي مشجعة، تستوطن هذه القوى. ثروة المجتمعات، وهي المعلومات، أصبحت في متناول الجميع، فالعلم سلعة يمكن شراؤها وصناعتها.

وهذا يتطلب تطوير النظام التربوي والتعليمي وإقامته على أسس حديثة، والتوسع في بناء الجامعات الحديثة والمنتجة، والمرتبطة بالمؤسسات الدولية والمجتمعية وبالاقتصاد العالمي، وإقامة بنية تحتية معلوماتية، وتوجيه الجامعات نحو المنافسة والإنتاج، وتطوير عقلية البحث العلمي لدى الأساتذة والطلاب، والاستفادة مما يعرف بالتعلم الافتراضي والجامعات الافتراضية، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في البحث العلمي، بالإضافة إلى التعليم العادي. إن حجم المعرفة العلمية المتجددة التي يقدمها الإنترنت تتطلب تدريب الأساتذة والطلاب على هذه الوسائل. وينبغي المباشرة في تأسيس الجامعات الافتراضية، وتحسين نوعية التعليم وزيادة فعاليته، ومرونة التعليم، وربطه بالمجتمع، والتركيز

على اقتصاد المعرفة.

وهذا يتطلب مراجعة العملية التعليمية والمقررات الدراسية، وتأهيل الكوادر العلمية تأهيلاً جيداً، وربط المؤسسات العلمية بمراكز البحث العلمي، ودراسة تجارب الأمم الأخرى كاليابان وكوريا والنمور السبعة، ودراسة أشكال التنظيم فيها، خصوصاً وأنها متأثرة بالقيم الدينية وبروح الأسرة والعمل الجماعي. إن وضع هذه الدول قريب جداً من ثقافتنا، ومن الممكن الاستفادة من تجاربها ونظمها العلمية.

ولا يقل أهمية عن ذلك كله الاهتمام بتطوير العقل البشري والثقافة. وقد ذكرنا أن ثروة الأمم تكمن في عقول أبنائها. كان هذا واقع المجتمع البشري، لكن الجديد في الأمر هو أن العقل صار المادة الخام وقوة العمل ومصدر الثروة. ومثل هذا العقل المبدع يتطلب بيئة مبدعة وتعليماً مبدعاً.

كل هذا يبيّن لنا أهمية تأسيس علم اجتماع العولمة وعلم اجتماع الإنترنت، والارتقاء بعلمنا إلى مرحلة العولمة.

بعد هذه المقدمة نوجز الآثار السلبية والإيجابية للعولمة في الآتي، ونقدم رؤيتنا لدخول عصر العولمة.

للعولمة تأثيرات إيجابية وسلبية في المجتمع السعودي.

أما **التأثيرات السلبية**، فيمكن اختزالها إلى الآتي:

١- العولمة الثقافية وقلق الهوية: لقد أصبحت العولمة الثقافية واقعاً ملموساً من خلال الإنترنت وثقافة المعلومات.

فهذه اخترقت مسامات أجسادنا، ودخلت عقولنا قبل أن تدخل بيوتنا. ثمة قلق على الهوية الثقافية، ومن الأخذ بنمط الحياة الغربي والسلوك الاستهلاكي، ومن طريقة الحياة الغربية، خصوصاً من قبل الشباب الذين يقلدون نمط الحياة الغربي. وهذا يهدد الثقافة الوطنية. كما أن الفردية الغربية تهدد باختراق القيم والتصورات الجماعية.

لقد عرّف المجتمع السعودي نفسه من خلال الثقافة، فهذه تحدد السلوك

والهوية. وبالرغم من التغيرات الاقتصادية الكبيرة، إلا أن الثقافة الإسلامية شكلت المظلة الواقية لهذا المجتمع. أما اليوم، فإن العولمة الثقافية أصبحت واقعاً ملموساً وتؤثر في التنشئة الاجتماعية والقيم. ولذلك فإن العولمة الثقافية هي من أكبر التحديات الاجتماعية.

٢- العولمة الاقتصادية تؤثر على المجتمع السعودي سلباً؛ لأن السعودية تعتمد على تصدير النفط ومشتقاته، ومن الآثار المتوقعة للسوق العالمية انخفاض أسعار المواد الخام. لكن القوة المالية للسعودية تسهل دمجها في السوق العالمي. كما أن العولمة تتيح الفرصة لها لإقامة بنية تحتية معلوماتية والاستفادة من التكنولوجيا المعاصرة.

ولما كانت الدراسات المعاصرة تؤكد نهاية مجتمع العمل، وإنجاز الآلة للعمل بدلاً من الإنسان، فإنه من المتوقع أن تزيد العولمة من الفقر والبطالة، ومن انتشار قطاع الخدمات المعرفي ونموه، وهذا القطاع من أكثر القطاعات نمواً.

٣- سياسياً: على المستوى السياسي، فإن الدولة تتأثر بالمتغيرات الاقتصادية والسياسية والثقافية العالمية، فهذه تفرض عليها التكيف مع المتغيرات الدولية والخصخصة وفتح الأسواق أمام الشركات العالمية.

٤- العولمة الاجتماعية: وهي أهم أشكال العولمة، وتتمثل في عولمة نمط الحياة، وظهور جماعات عالمية ذات نمط حياتي مشترك، تشترك في الاستهلاك والسلوك. فنلحظ مثلاً أن الشباب يقلدون اللباس والطعام، كما تنشأ جماعات الذوق المشترك، وهي جماعات لها الاهتمامات والمصالح نفسها، كأن يقرأ أفرادها المجلات والكتب ذاتها. وتمتلك هذه الجماعة معاني مشتركة وواجبات. العولمة الاجتماعية تتمثل في نشأة جماعات اجتماعية، تشترك في التفكير والسلوك والمصالح، وتستقي هذه المعاني والثقافة من وسائل المعلومات ومن الثقافة الافتراضية، ومن انتشار ظاهرة الاتصال الإلكتروني، وتراجع تكنولوجيا العلاقات التقليدية، وبالتالي نشأة علاقات اجتماعية افتراضية، تغير نمط الحياة (lifestyle).

والمعلوم أن هذا المفهوم يعود إلى (مكس فيبر) الذي ميز بين نمطي الحياة التقليدي والحديث من خلال تحديد مبادىء الحياة العصرية والتقليدية في كتابه «الأخلاق البروتستانتية والروح الرأسمالية». فطريقة الحياة هي نماذج حياتية محددة مكانياً وزمانياً.

نمط حياة الجماعة يعني توجهاتها القيمية وأهدافها الحياتية، وسلوكها وقضاء وقت الفراغ، وشكل الحياة، والأسرة... إلخ.

ولنمط الحياة ثلاث وظائف: وهي أنه يرمز إلى الهوية والانتماء أولاً، وإلى خصوصية جماعة ما، وتميزها عن غيرها في طريقة عيشها وسلوكها ثانياً، وإلى طريقة تواصل الجماعة مع بعضها البعض ثالثاً. ويجري الحديث عن طريقة حياة الشخص في علم النفس، أما في علم الاجتماع، فيعبر المفهوم عن طريقة حياة الجماعة، سواء أكانت هذه مجتمعات أم ثقافات أم طبقات، ويشمل أشكال الأسرة وطريقة حياتها والسكن والطعام والعادات والقيم والاتجاهات والاستهلاك. فالمفهوم له شقان: مادي وثقافي: يشمل المهنة والدخل والطبقة من ناحية، والثقافة من ناحية أخرى. وقد رأينا أن (رتسر) تحدث عن مكدونلة المجتمع ونشر طريقة حياة المجتمع الأميركي.

أما طريقة حياة المجتمع السعودي، فقد تغيرت من النمط التقليدي الذي قام على القيم التقليدية إلى النمط الحديث، الذي يتسم بالاستهلاك المظهري، وقضاء وقت الفراغ من خلال استخدام وسائل الاتصال، والأخذ بنماذج الاستهلاك الجديدة والغذاء واللباس.

العولمة الاجتماعية ولَّدها الثراء والوضع المادي الجيد الذي مكَّن أفراد المجتمع من اقتناء وسائل التكنولوجيا الحديثة. وقد أدى هذا الوضع المادي إلى الأخذ بنمط السكن الحديث، ونلحظ أن مدينة الرياض تحتوي على المحلات والشركات العالمية الكبرى، وتنتشر فيها المطاعم والشركات العالمية والمؤسسات المالية التي نجدها في المجتمعات المعولمة.

والملحوظ أيضاً تغيير نمط حياة الشباب، فهؤلاء صاروا يقضون وقت الفراغ بشكل مختلف عن آبائهم، وصاروا يختارون زوجاتهم بشكل مختلف أيضاً عن آبائهم، وصاروا يتأثرون بمجتمع الإنترنت أكثر من سواهم. إن الشباب يقلدون أساليب اللباس والطعام. وهذا يدلنا على تعدد طرق الحياة المستقبلية.

وهذا يعني أن مصادر المعرفة الحياتية للشباب قد تغيرت، وأن الجماعات التي يتفاعل معها الشباب قد تغيرت أيضاً.

٥- العولمة والمشكلات الاجتماعية: كانت المشاكل الاجتماعية في الماضي محلية، أما الآن فقد تعولمت. لا أريد الحديث هنا عن الجريمة المنظمة وغسيل الأموال والمخدرات والجرائم الأخلاقية، وإنما أكتفي بالإشارة إلى أن الكثير من الاضطرابات والمشكلات الاجتماعية التي نلحظها في المجتمعات النامية، وخصوصاً ما عرف بالدول المخفقة، قد تولدت عن عدم التوافق بين ثقافة التغير العالمي السريع وبين ثقافة المجتمعات النامية البطيئة. فالعنف والجريمة والبطالة والفقر، والمشكلات البيئية، كلها مشكلات لا تنفصل عن العولمة.

أما الآثار الإيجابية للعولمة، فهي:

١- تعميم المعرفة المعلوماتية وسهولة الحصول عليها.

٢- انتشار ثقافة المعلومات وبزوغ حضارة جديدة هي حضارة الإنترنت.

٣- التحديث المعلوماتي والتركيز على بناء العقول.

٤- زيادة التحدي وسرعة الاستجابة للتكيف مع المتغيرات العالمية.

٥- زيادة التواصل مع المجتمعات الأخرى.

٦- إعادة النظر في نوعية المهاجرين وانتقاء العمالة ذات المهارات العقلية العالية.

٧- استقطاب العلماء والصفوات الذكية العربية والأجنبية.

٨- بث روح المنافسة بين الشركات وإقامة نظام للترقية يقوم على الإنتاج والعطاء.

٩- الاقتصاد الخفيف هو اقتصاد بيئي نظيف.

١٠- الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية.

١١- فرصة للعرب والمسلمين لنشر ثقافتهم.

١٢- اكتشاف ثروات جديدة، تقلل من أهمية ثروات الأمم الحالية، وتجعل الموارد العقلية من أهم الموارد.

١٣- إن مرونة وقت العمل يتيح للمرأة السعودية الفرص الكثيرة للمشاركة في العمل.

١٤- الاستفادة من التكنولوجية الطبية في مكافحة الأمراض والعمل على نشر الوعي الصحي والبيئي.

إن نقدنا للعولمة لا يعني أبداً رفضها، فالعولمة حركة تاريخية، يجب التعامل معها بشكل إيجابي، ولعل أهم إيجابياتها هي أن العقل الإنساني صار ثروة الأمم ومصدر قوتها . وهذا هو الوعد والأمل، فبقدر ما نهتم ببناء العقول واحترام الإنسان، وتوفير البيئة الإبداعية، بقدر ما نربح المستقبل.

ما العمل، وكيف نواجه هذه التحديات؟

لما كانت العولمة تتمثل في تكتلات قارية، فإن المجتمع السعودي يحمي ثوابته من خلال تطوير رؤية عربية إسلامية للعولمة، تمثل القيم العربية الإسلامية.

العولمة تحد شامل للمجتمع، وتتطلب تعبئة شاملة، وإعادة النظر في النظم والمناهج التعليمية والتربوية، ووضع الأساس للتسلح الاستراتيجي، وهو المعرفة، وقيام مجتمع على أساس العمل والكفاءة، لا التسلسل البيروقراطي.

«إن التسلح الاستراتيجي الحقيقي حالياً، يعتمد على المعرفة. وعلى المدى الطويل، تعد منتجات العمل الذهني هي الشيء المهم حقيقة بالنسبة إلى كل أمة: البحث العلمي والتكنولوجي، تدريب القوى العاملة، البرامج المعلوماتية المتطورة، تحسين الإدارة، الاتصالات فائقة التطور والتقدم والشبكات المالية الالكترونية. هذه هي المصادر الرئيسية للسلطة في المستقبل. ومن بين الأدوات الإستراتيجية لا يوجد ما هو أهم من التفوق في مجال التنظيم، خاصة تنظيم المعرفة ذاتها»[١٧٦].

ولما كانت ثروة الأمم تكمن في قدراتها الذهنية والإبداعية، فإن تنظيم المعرفة، والقضاء على معوقاتها من أهم الأسس لتطويرها. فالكثير من المجتمعات صارت لا تعتمد التسلسل الإداري، بل الإبداعي، والمكافأة على أساس الإبداع، لا الموقع. «إن البيروقراطيات بقنواتها المحددة مسبقاً تمنع الاكتشاف التلقائي والابتكار. وعلى العكس، فإن النظم الجديدة بإتاحتها الفرصة للفكر الحدسي، كما للتفكير المنهجي، تفتح الباب للإلهام الذي يقود إلى الابتكار»(١٧٧).

لقد تغيرت وظائف التنظيم بتغير وسائل المعرفة، لم تعد وظائفه الضبط، بل الإبداع. ولم تعد وظيفة المؤسسات الضبط، بل المعرفة. فالطريقة التي ينظم بها شعب ما أفكاره، والطريقة التي ينظم بها مؤسساته(١٧٨) مهمة جداً. «إن الطريقة التي ننظم بها المعرفة تحدد غالباً الطريقة التي ننظم بها الناس والعكس صحيح»(١٧٩). كما أن سرعة اتخاذ القرار تتطلب قيام مؤسسات على أساس الإبداع والعطاء والإنتاج.

ونرى أن المجتمع السعودي يمكن أن يواجه هذه التحديات على مستويين: خارجي وداخلي:

على المستوى الخارجي:

١- لا توجد عولمة واحدة، بل مسارات متعددة للعولمة، ولا مناص أمام الدول العربية من طرح نموذج عولمة عربية إسلامية، تمثل مساهمة العرب في العالم الجديد.

٢- التعاون والتبادل والتفاعل الثقافي: لما كانت العولمة حركة مادية دون روح إنسانية، ولما كانت الثقافة التي تنتجها ثقافة مادية، فإن ما ينقص العولمة هو التأسيس الثقافي، أو برنامج معياري قيمي، وأخلاق عالمية، تتمثل في الحد الأدنى من القيم والمعايير والمواقف التي تتشاطرها الأديان والثقافات والحضارات، وهذا هو مهمة الثقافات العالمية، ومنها الثقافة العربية الإسلامية. فإذا أرادت هذه أن تكون بنت زمانها، فعليها مواجهة تحديات الزمان، والتفاعل الإيجابي الخلاق مع العولمة.

أما مواجهة هذه التحديات فيتم من خلال مساهمة العرب في صياغة خلق عالمي لعالم واحد، يتمثل في إجماع عالمي على حد أدنى من القيم الإنسانية، وتدعيم حوار الحضارات والثقافات والأديان، واحترام حقوق الإنسان. وهذا الخلق العالمي ضروري للتعايش العالمي، ويقوم على احترام كرامة الإنسان، والشعور بقيمة المجتمع الإنساني، وعلى القيم الإنسانية المشتركة، وعلى صياغة معايير وقوانين عالمية. كما أن المشكلات العالمية كالأزمات البيئية والهجرة والجريمة، والفقر والبطالة، مسائل لا يمكن حلها إلى من خلال التعاون العالمي.

٢- لا توجد ثقافة واحدة، بل ثقافات متعددة، والثقافة الإسلامية هي إحدى هذه الثقافات الأساسية، وهي ثقافة عالمية: المطلوب تنمية خطاب مشترك ما بين الدول العربية والإسلامية، يتجاوز الرؤى المحلية إلى الرؤية العالمية الشاملة، وإلى المستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، وقيام كيان مشترك، يتجاوز الفروق كأوربا، وإضفاء روح إنسانية على عصر آلي لا روح فيه[١٨٠].

٣- قيام تكتل عربي إسلامي: العولمة تتمثل الآن في قيام كيانات وتجمعات إقليمية، كما هو الحال في آسيا وأوروبا وأميركا، وهذه بدائل إقليمية للعولمة، معبرة عن روح العصر. ومثل هذا التوجه نحو التكامل الإقليمي يقوي موقع المنطقة ومهمتها في التعامل مع العالم، وإلا فخطر العولمة يهددها بالتهميش. إن التكتل العربي الإسلامي، وخصوصاً مع الدول الإسلامية التي حققت قفزات نوعية في مجا ل المعلومات، صار اليوم ضرورياً أكثر من أي وقت مضى.

٤- حوار الحضارات: هناك قيم عالمية مشتركة بين الأديان، ينبغي تطويرها. وهذا يتطلب التأكيد على منهجية حوار الحضارات والأديان والاعتراف بالآخر.

٥- الانفتاح على ثقافة المعلومات: الكل يعيش في عالم واحد، وهذه هي عولمة عالم الحياة، ونشأة مخزون معرفي جديد بتعبير ألفرد شوتس.

إن عدد العرب السعوديين ممن يمتلكون أدوات حديثة هو أكثر من أوربا: الجوال، الإنترنت، التلفزيون. وهذا يعني أن القيم الحديثة موجودة وعالمية وتؤثر

في المجتمع. والسؤال هنا يدور حول إمكانية تكييف التكنولوجيا مع حاجات المجتمع، أو التكيف بين الثقافتين الوطنية والعالمية، وبين قيم الحياة اليومية والقيم العالمية. ونقترح إجراء دراسات ميدانية حول هذه المسألة، وهي هل يكيف المستخدمون للتكنولوجيا هذه لحاجاتهم وظروفهم المحلية، أم ينساقون وراءها.

٦- إقامة المؤسسات والمعاهد التي تهتم بدراسة ظاهرة العولمة والحوار مع الحضارات العالمية.

٧- تطوير الثقافة العربية لتكون قادرة على مواجهة مشاكل العصر وتحدياته.

٨- «استيعاب الجوانب الثقافية والاجتماعية للمتغير المعلوماتي...... وتجديد العدة المعرفية والمنهجية العربية... واكتساب مهارات التواصل عبر الإنترنت»[١٨١].

٩- الدين والعولمة: الإسلام دين منفتح ومتسامح، وهو أساس الهوية العربية. وهو خطاب ديني عالمي يعترف بالآخرين وحقوقهم.

١٠- توطين العقول العربية المهاجرة، جذب العقول المبدعة، فمن يمتلك العقول والمواهب المبدعة يمتلك ناصية العولمة.

١١- «توفير إطار مؤسساتي .. من خلال تفعيل اتفاقيات التعاون والتكامل، وإحداث تكتلات وتجمعات اقتصادية ذات طابع ارتقائي تفعيلي وتوازني، سواء ما كان متصلاً بتحالفات إستراتيجية في مجالات الإنتاج أو التسويق والتمويل»[١٨٢].

١٢- «زيادة الاهتمام بالأنشطة الإبداعية للإنسان في مختلف مجالات الحياة، وبصفة خاصة المجالات الفكرية، والتي تقود في حركتها واتجاهاتها المجالات الأخرى، وبشكل يدعم إنتاج الرؤى المستقبلية التي تتطور لتنظيم عمل المشروعات والشركات في عصر العولمة..»[١٨٣].

١٣- «الاهتمام بالبحوث والتطوير، وتنامي المعرفة، وبناء إطار مؤسساتي»[١٨٤] للعولمة.

١٤- «تنمية الموارد الذهنية التي تعبر عن نوعية بالغة الخصوصية من الموارد البشرية، أي موارد أصحاب العقول المفكرة والمبدعة.. واعتبار هذا المورد أكثر

الموارد قيمة وأهمية»[١٨٥]. «وبذلك تخلق العولمة مرجعية مختلفة عن كل المرجعيات السابقة، مرجعية حركية قائمة على تفعيل الزمن أكثر من تفعيل التاريخ، ويصبح المستقبل بأبعاده المختلفة مجال التطور المرجعي»[١٨٦].

١٥- الدين والأسرة والمؤسسات التعليمية هي من أهم المؤسسات التي تقوي القيم المحلية وتربطنا بالعالمية، وعلينا التفكير محلياً والتصرف عالمياً.

١٦- تنمية ما يعرف بالذكاء الكوني لدى المواطنين، وثقافة الإنترنت والمعلومات، وإقامة صناعة ثقافية عربية تستند إلى ركيزة قوية من صناعة المعلومات[١٨٧].

١٧- المساهمة في تأسيس العلوم الإنسانية وبلورة نظرية اجتماعية مغايرة تستوعب متغيرات عصر المعلومات[١٨٨].

١٨- نشر ثقافة السلام: «العولمة ليست للرفض أو القبول، إنها نظام فكري واقتصادي وسياسي لابد من فهمه وتفكيكه والتعامل معه بما يلزم من أدوات معرفية في مستويات الاقتصاد والسياسة»[١٨٩]. ولا يمكن مواجهة مشكلات العولمة إلا بالتعاون المشترك. «إن التهديدات البيئية وخطر الإرهاب النووي والفاشية الإلكترونية"[١٩٠]، والمشكلات الأخلاقية ومشكلات الاستنساخ، تواجه البشرية جمعاء. كما أن العولمة تأتي على ما تبقى من الحياة الاجتماعية، وتجعل حياة الإنسان في المجتمعات الغربية دون معنى. الوحدة والعزلة وتكسير الأنا الجماعية «ولا جماهيرية المجتمع»[١٩١]. وفي كتابه «العولمة الأخرى» يقول مفكر السلام السويدي المعروف جالتنغ (Galtung): «العولمة ليست قدراً، بل مشروع، وبالتالي يمكن مواجهته من خلال السلام الثقافي، والثقافة هي بعد رمزي للوجود الإنساني»[١٩٢]، ومن خلال طاقة السلام للأديان[١٩٣]، والتسامح «فالشعور بالوحدة موجود دائماً، كحياة يومية.. الدين دافئ، يشعر بالآخرين، ويصل على المستوى الأفقي إلى كل فرد، وكل حياة، وكل العالم... كل إنسان، كل واحد هو أخ أو أخت... لا قيمة للجغرافيا، إن وعي البشر يتحرك خارج هذه التفاهات، ويصل إلى البشرية والحياة في كل مكان»[١٩٤].

ولذلك ينبغي تأكيد :

- القاسم المشترك بين الأديان والثقافات.
- تنمية ثقافة الحوار والاعتراف بالآخر.
- العمل على تجاوز فجوة المعرفة بين الشمال والجنوب.

١٩- زيادة الانفتاح الاقتصادي الخارجي وتدعيم القدرات التكنولوجية والإبداع في المجتمع.

٢٠- زيادة الاستثمار في تكوين رأس المال البشري النوعي، القائم على المعرفة الذهنية، هذا شرط أساس لدخول السوق العالمي. كما أن الانفتاح على النظم التكنولوجية الجديدة والتحكم بها، وتطويرها، هما شرطان أساسيان لمواجهة المنافسة الدولية.

على المستوى الداخلي:

١ - وضع رؤية اقتصادية وثقافية واجتماعية شاملة، لمواجهة تحديات العولمة.

٢- تطوير البحث العلمي والتعليم وإعادة النظر في مناهج التدريس وطرقه، فطرق التدريس التقليدية تمنع الاكتشاف التلقائي والابتكار، وعلى العكس فإن النظم الجديدة بإتاحتها الفرصة للفكر الحدسي، كما للتفكير المنهجي، تفتح الباب للإلهام الذي يقود الابتكار(١٩٥).

٣- إعادة النظر في فلسفة التعليم ومناهجه بناء على الأهمية الجديدة للمعلومات بوصفها المادة الخام لهذا العصر ، ونوصي بإنشاء جامعات للصفوة والمتفوقين من الطلاب وتشجيع المبدعين.

٤- تعميم التعليم وتكنولوجيا المعلومات. إن النظم السائدة الآن أصبحت إلى حد ما باطلة. وسيتطلب التعليم تنوعاً في البرامج... والتعميم السريع لكيفية الوصول إلى أجهزة وتكنولوجيا المعلومات... لابد من بنية تحتية إلكترونية تتمشى مع العصر.

٥- على دول الخليج العربي تطوير اقتصاديات بديلة للنفط، «ما ينقص الدول

الأقل تقدماً وبشكل حاد هو المعرفة الملائمة اقتصادياً. إن طريق التنمية والقوة الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين لم يعد يمر باستغلال المواد الأولية وقوة العمل، ولكن بأداء وإنجازات العقل البشري»[١٩٦]، ولذلك يتعين التفكير في كيفية امتلاك هذه الموارد.. وهذا يعني تبني مناهج جديدة في التعليم. كما ينبغي جذب العقول المهاجرة المتخصصة.

٦- تطوير تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا المستقبل والاستثمار في اقتصاد المعرفة والمساهمة في إنتاجها. لابد من خلق الأطر العامة لتقنية المعلومات، وهي البنية التحتية التقنية وتعليم وتدريب الموارد البشرية.

٧- تطوير الصناعات التحويلية المتعلقة بالصناعات الموجودة في السعودية، فباستطاعة المملكة أن تأخذ تقنية رئيسية وتكيفها لتلائم المتطلبات الاجتماعية وموادها الخام.

٨- تطوير التكنولوجيا البيئية والصحية.

٩- تصنيع وتطوير المواد الأولية الموجودة وتعبئة الموارد المحلية.

١٠- تشكيل لجان علمية داخل الجامعات والمؤسسات بغرض التطوير العلمي للمؤسسات وربط هذه المؤسسات بالمؤسسات الدولية.

١١- تأسيس جامعات عربية أوربية مشتركة، تهتم بالعولمة وتكنولوجيا المعلومات.

١٢- تنظيم المؤتمرات العلمية على الصعيدين المحلي والدولي.

١٣- تنظيم مؤتمر عربي دولي حول العولمة وتواصل المثقفين العرب مع ذاتهم ومع الآخر.

١٤- استقطاب العقول العلمية المهاجرة.

١٥- الاهتمام بدراسة المستقبل في العلوم الإنسانية (الدراسات المستقبلية).

١٦- وضع فلسفة جديدة للجامعات ومؤسسات البحث، تركز على البحث العلمي، وتربط الجامعة بالمجتمع. إن «الجامعة ستأخذ مكان المصنع كمؤسسة مستقبلية مركزية.... فالجامعة فقط قادرة على تطوير المعرفة النظرية»[١٩٧].

١٧- تنمية الإبداع الإنساني من خلال نظام التربية والتعليم.

١٨- تحويل المجتمع من مجتمع استهلاكي إلى مجتمع منتج يقوم على المنافسة والعمل.

١٩- تطوير القدرات الاقتصادية والمؤهلات التكنولوجية المناسبة للعولمة.

٢٠- لقد ميزنا بين الدول البطيئة والدول السريعة، أو بين الدول سريعة الاندماج والمتوسطة والضعيفة الاندماج في العولمة، ونحسب أن السعودية من السهل دمجها، إذا ما عملت على تطوير البنية الاقتصادية المطلوبة، وعلى الأخص في مجال النقل والاتصالات، واقتصاد المعرفة والاستفادة من الخبرات العالمية والعربية.

٢١- تطوير رأسمال المال البشري المطلوب، وكذلك البنية التحتية.

٢٢- تنمية ثقافة معلوماتية عربية وتوطين تكنولوجيا المعلومات في مناهج التربية والتعليم.

٢٣- التوسع في بناء الجامعات الافتراضية، وهذه هي جامعات المستقبل.

هذه هي أهم الإجراءات الضرورية لدخول العرب عصر العولمة، وغالباً ما يجري التمييز بين العالمية والعولمة:

العولمة مدفوعة بقوة المعرفة المعلوماتية ورأس المال المعلوماتي، أما العالمية فهي مساهمة العالم في صنع عالم واحد. العالمية لابد من أن تتسم بعدة سمات:

١- التسامح الثقافي المبني على مبدأ النسبية الثقافية في مواجهة المركزية الغربية.

٢- إطلاق الطاقات الخلاقة للإنسان ... والابتعاد عن صب الإنسان في قوالب فكرية وإيديولوجية جامدة.

٣- تقوية سلطة المجتمع المدني.

٤- التوازن بين قيم الروح والمادة(١٩٨).

٥- إقامة مرصد اجتماعي، يقوم بمهمة الرصد الدقيق للمتغيرات الاجتماعية، ويؤدي وظيفة الإنذار المبكر للظواهر السلبية، وضروب التوترات الاجتماعية التي يمكن أن تحدث في غمار عملية التنمية البشرية الشاملة(١٩٩).

٦- تأسيس مركز العولمة داخل الجامعات السعودية، يتناول هذه الظاهرة من كل أبعادها.

٧- تطوير خطاب التسامح والحوار داخل وما بين المجتمعات، والتعاطي العقلاني مع الصراعات، من خلال التفاعل الأخلاقي في الحياة اليومية (٢٠٠).

هذه رؤيتنا للعولمة وأثرها في المجتمع السعودي، وهي رؤية قابلة للصحة والخطأ، ولا يمكن أن تحيط بأبعاد هذه الظاهرة، ونأمل أن تكون هذه الرؤية منطلقاً لدراسات مستقبلية.

الهوامش:

(1) Antonio Negri und Michael Hardt, **Empire. die neue Weltordnung** (Frankfurt /M.; New York: Campus Verlag, 2002), p. 12.

(٢) ألفين توفلر ، **صدمة المستقبل... المتغيرات في عالم الغد**، تعريب محمد علي ناصف (القاهرة: مطابع الأهرام التجارية، ١٩٧٤م)، ص ١٩.

(3) Daniel Bell, **Die postindusterielle Gesellschaft** (Frankfurt , 1975).

(٤) علي توفيق الصادق وعلي أحمد البلبل (تحرير)، **ندوة العولمة وإدارة الإقتصادات الوطنية** (أبو ظبي، ٢٠٠٠)، ص ١١.

(5) In welcher Gesellschaft leben wir eigentlich? Armin Pongs, **Gesellschaftskonzepte im Vergleich** (Muenchen, 1999) , p. 20.

(٦) محسن أحمد الخضيري، **العولمة الاجتياحية** (القاهرة: مجموعة النيل العربية، ٢٠٠١)، ص ١٠.

(7) Pierre Bourdieu, **Gegenfeuer , Wortmeldungen im Dienste des Widerstandes gegen neoliberale Invasion** (Konstanz, 1998) ,p.51

(٨) المرجع السابق، ص ٤٤.

(9) Will Hutton und Anthony Giddens (Hg.) **Die Zukunft des globalen Kapitalismus** (Frankfurt , 2001) , p. 3.

(10) Rainer Tetzlaff (Hg.) , **Weltkulturen unter Globalisierungsdruck** (Bonn, 2000) , p. 23.

(11) Yu Keping, "Chinesische Sichtweisen auf Globalisierung: Vom sino-westlichen zum Globalisierungs-Diskurs", in Rainer Tetzlaff (Hg.) , **Weltkulturen unter Globalisierungsdruck** (Bonn ,2000), p. 255f

(12) Thomas Friedman, **Globalisierungs ,Verstehen** (Berlin ,1999), p. 370f.

(13) Robert Kurzt, **Der Kollaps der Modernisierung** (Frankfurt, 1991).

(14) Manfred Woehlcke, "Bevoelkerungswachstum und Globalisierung: Eine unterschaetzte Konfliktsdimension", in: Rainer Tetzlaff (Hg.), **Weltkulturen unter Globalisierungsdruck**, a.a. p. 98-99.

(15) Juergen Habermas, **Die postnationale Konstellation, politische Essays** (Frankfurt,1998), p.101.

(16) Hutton and Giddens, **Die Zukunft des globalen** ,a.a.o.p. 12-13.

(١٧) المرجع السابق، ص ٣٦.

(١٨) يحيى اليحياوي، **العولمة، أية عولمة؟** (بيروت: دار إفريقيا الشرق، ١٩٩٩)، ص ٣٧.

(١٩) ألفين توفلر، **تحول السلطة: المعرفة والثورة العامة والعنف على أعتاب القرن الحادي والعشرين، الجزء الأول**، تعريب لبنى الريدي (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥)، ص ٢٠٦.

(20) Michael Windfuhr, "Die globale Wirtschaft braucht eine rechtliche Rahmenordnung", in Rolf Dabrowski(Hg.), **Konsequenzen der Globalisierung fuer Lateinamerika und Europa** (Muenster, 1998) , p. 98.

(21) Pierre Bourdieu, **Gegenfeuer, Wortmeldungen im Dienste des Widerstandes gegen die neoliberale Invasion** (Konstanz, 1998), p. 47.

(22) Klaus Mueller, **Globalisierung, Einfuehrung** (Frankfurt, 2002), p. 9-10.

(٢٣) توماس ل . فريدمان، **السيارة لكزاس وشجرة الزيتون**، تعريب ليلى زيدان (القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، ١٩٩٩)، ص ٣٠.

(٢٤) المرجع السابق، ص ٣٤.

(٢٥) السيد يسين، **العالمية والعولمة** (القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٠)، ص ٢٠.
انظر أيضاً: هانس بيتر مارتين وهارالد شومان، **فخ العولمة... الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية**، تعريب عدناس عباس علي، سلسلة عالم المعرفة ٢٣٨ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب والعلوم، أكتوبر ١٩٩٨م).

(٢٦) ألفين توفلر، **تحول السلطة**، مرجع سابق، ص ٢٤

(٢٧) المرجع السابق، ص ١٠٨.

(٢٨) المرجع السابق، ص ١٩٥.

(٢٩) المرجع السابق، ص ١٨٧–١٨٨.

(٣٠) المرجع السابق، ص ٦٩.

(٣١) المرجع السابق، ص ٢٤.

(٣٢) المرجع السابق، ص ٧٠–٧١.

(٣٣) ألفين توفلر، **حضارة الموجة الثالثة**، تعريب عصام الشيخ قاسم (ليبيا: بنغازي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٩١م).

(٣٤) المرجع السابق، ص ٤٧.

(٣٥) المرجع السابق، ص ٣٩٣.

(36) Nico Stehr, **Arbeit, Eigentum und Wissen, Zur Theorie von Wissen- gesellschaften** (Frankfurt am Main, 1994) , P. 210.

(37) Nina Degele, **Informiertes Wissen, ein Wissenssoziologie der computerisierten Gesellschaft** (Frankfurt, 2000) , p. 41.

(٣٨) ألفين توفلر، **تحول السلطة**، ص ٤٠ .

(39) Immanuell Wallerstein, **Das moderne Weltsystem** (Frankfurt, 1983)

(40) Ulrich Beck, "Eigenes Leben in einer entfesselten Welt", in Hutton Will und Anthony Giddens (Hg.), **Die Zukunft des globalen Kapitalismus** (Frankfurt , 2001), P. 27 .

(41) Ulrich Beck, **Risikogesellschaft** (Frankfurt, 1986), P. 65.

(42) Martin Albrow, **Abschied vom Nationalstaat,Staat und Gesellschaft im globalen Zeitalter** (Frankfurt, 1998), p. 20.

(43) Daniell Bell, **Die postindusterielle Gesellschaft** (Frankfurt, 1975).

(44) Fritz Machlup, **Knowledge: Its Creation, Distribution, and Economic Significance** (Princeton: Princeton University Press,1980), p. 51.

(45) Daniel Bell, **Postindusteriell Gesellschaft,** 1975, a.a.o. p. 251.

(٤٦) المرجع السابق، ص ١٨٠ .

(47) Fritz Machlup: **Knowledge,** a.a.o.p. 1980, p. 232.

(48) Karl Deutsch, "Bildung in der Informationsgesellschaft". in BMFT (Hg.), **Computer und Bildung** (Bonn, 1984) ,p .33.

(٤٩) المرجع السابق، ص ٣٥ .

(50) Martin Bangemann, "Europas Weg in die Informationsgesellschaft", **Informatikspektrum** 18, Jahr 1995 , p. 1-3.

(51) Nina Degele, **informiertes Wissen,** a.a.o.p. 21

(52) Anthony Giddens, **Der dritte Weg, die Erneuerung der Sozialdemokratie** (Frankfurt am Main, 1999), p. 47.

(٥٣) ألفين توفلر، **حضارة الموجة الثالثة**، ص ٤٠٨ .

(54) Thuerman Holger- Braun, **Kuenstliche Inteaktion, wie Technik zur Teilnehmerin sozialer Wirklichkeit wird** (Darmstadt, 2002), p. 15.

(٥٥) المرجع السابق، ص ١٥ .

(٥٦) أحمد مجدي حجازي، **الثقافة العربية في زمن العولمة** (القاهرة: دار قباء للطباعة والتوزيع والنشر، ٢٠٠١)، ص ١٥ .

(٥٧) محمد محيي الدين، "عالم جديد يتخلق"، عرض كتاب مانول كاستي حول عصر المعلومات، **عالم الفكر**، العدد١، المجلد ٣٢، يوليو - سبتمبر ٢٠٠٣، ص ٢٧٥.

(٥٨) المرجع السابق، ص ٢٧٧.

(٥٩) الفين توفلر، **مجتمع الموجة الثالثة**، ص ٤١٠.

(٦٠) المرجع السابق، ص ٤١٧.

(٦١) المرجع السابق، ص ٦٣.

(٦٢) المرجع السابق، ص ٦٠.

(٦٣) المرجع السابق، ص ٢٥٩.

(64) Ulrich Beck, Anthony Giddens and Scott Lash, **Reflexive Modernisierung, Eine Kontroverse** (Frankfurt, 1996).

(65) Ulrich Beck, **Die Risikogesellschaft, auf dem Weg auf eien andere Moderne** (Frankfurt, 1986), p. 61.

(٦٦) نفس المرجع السابق، ص ٦٢.

(67) Martin Albrow, "Die Weltgesellschaft im globalen Zeitalter", in Armin Pongs, **In welcher Gesellschaft leben wir**, a.a.o.p. 37.

(68) Martin Albrow, **Abschied vom Nationalstaat, Staat und Gesellschaft im globalen Zeitalter** (Frankfurt, 1998)

(69) Daniell Bell, "Die postindusterielle Gesellschaft", in Armin Pongs, a. a. o. p. 83.

(70) Armin Pongs, **In Welcher Gesellschaft**,a.a.o.p. 327

(71) Martin Albrow, "Die Weltgesellschaft", in Armin Pongs, a.a.o . p. 32.

(72) Rahn Dahrendorf, "Die Buergergesellschaft, der verlaesslichste der Freiheit", in Armin Pongs, **In welcher Gesellschaft**,a.a.o.p. 91.

(٧٣) المرجع السابق، ص ٩١.

(74) Peter Gross, **Die Multioptionsgesellschaft** (Frankfurt, 1994).

(٧٥) المرجع السابق، ٦٠.

(٧٦) انظر: الفين توفلر، **حضارة الموجة الثالثة**، ص ٧.

(٧٧) المرجع السابق، ص ١٧.

(٧٨) المرجع السابق، ص ٣١.

(٧٩) توماس ل. فريدمان، مرجغ سابق، ص ١٣٩.

(٨٠) المرجع السابق، ص ١٤٦.

(81) Christoph Butterwegge, "Globalisierung , Standortnationalismus und Sozialstaat", in **Widerspruch: Beitraege zur sozialistischen Politik, Globalisierung und Widerstand** (Zuerich , 19 Jg.- Heft 38, Dezember 1999-Januar 2000), p. 76.

(٨٢) انظر: ألفين توفلر، تحول السلطة، مرجع سابق، ص ٢٤. راجع أيضاً: ألفن وهايدي توفلر، **الحرب والحرب المضادة: الحفاظ على الحياة في القرن العشرين**، تعريب صلاح عبدالله، (ليبيا، بنغازي: الدار الجماهيرية للنشر، ١٩٩٥).

(٨٣) توفلر، ألفين، **تحول السلطة**، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥.

(84) Steger , in Jens Becker,und Dorothea Hartmann, u.a. , **Diffusion und Globalisierung** (Stuttgart, 2000), P. 33.

(٨٥) المرجع السابق، ص ٣٤٧.

(٨٦) اقتباس دارن دورف عن المرجع التالي:

Elmar Altvater und Birgit Mahnkopf, **Grenzen der Globalisierung , Oekonomie, Oekologie und Politik in der Weltgesellschaft** (Muenster, 2002), p. 71.

(٨٧) انظر: روبرت ب. رايتش، **اقتصاد الأمم ورأسمالية القرن الحادي والعشرين**، تعريب سمية شعبان، (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ١٩٩٩)، ص ٣٤٢.

(٨٨) انظر: مرجع سابق Altvater u.a., 2002, **Grenzen der Globalisierung**, a.a.o. p. 114f.

(٨٩) ألفين توفلر، **تحول السلطة**، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٥.

(90) George Ritzer, **Die McDonalisierung der Gesellschaft** (Frankfurt, 1995) ,p. 10.

(٩١) ألفين توفلر، **صدمة المستقبل: المتغيرات في عالم الغد**، مرجع سابق.

(92) Nigel Barlley, " Rendevous im Einkaufszentrum", **Der Spiegel**, Nr. 44\ 30.10.2000, p. 231.

(٩٣) ألفين وهايدي توفلر، **أشكال الصراعات المقبلة، حضارة المعلومات وماقبلها**، تعريب صلاح عبدالله، (بيروت: دار الأزمنة الحديثة، ١٩٩٨)، ص ٦.

(٩٤) السيد يسين، مرجع سابق، ص ٤٩.

(95) Mike Feathstone , Scott Lash & Roland Robertstone (eds), **global Modernities** (London, 1995).

(96) Paul Drechsel,Bettina Schmidt,Bernhard Goelz, **Kultur im Zeitalter der-Globalisierung** (Frankfurt, 2ooo).

(97) George Ritzert, **Die McDonalisierung**,a.a.o.p. 35.

(٩٨) المرجع السابق، ص ٥٣ .

(٩٩) المرجع السابق، ص ٢٥٤ .

(100) Polly Toy, "Wer hat Angst vor einer globalen Kultur", in Will Hutton und Anthony Giddens, **Die Zukunft des globalen Kapitalismus** (Frankfurt, 2001), p. 234.

(١٠١) توماس فريدمان ، "السيارة لكزس"، مرجع سبق ذكره، ص ٦١ .

(١٠٢) المرجع السابق، ص ٦١ .

(١٠٣) المرجع السابق، ص ٦٣ .

(104) Paul Drechsel, u.a., **Kultur im Zeitalter**, a.a.o.p.7.

(105) Jens Becker, u.a. ,**Diffusion und Globalisierung**,a.a.o.p. 43.

(106) Pieterse und Featherstone (Brigitte Reinwald u.a.) "Afrikanische Frauen im globalisierten Kulturbetrieb", in Gerd Splitter u.a., **Afrika und die Globalisierung** (Frankfurt, 2001),p. 307.

(107) Polly Toynbee, **Wer hat Angst**, a.a.o.p.263

(١٠٨) فرنسيس فوكويوما، **الثقة، الفضائل الاجتماعية وتحقيق الازدهار** (أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٨)، ص ٨١ .

(109) Ulrich Beck, in Will Hutton, u.a., **Die Zukunft des globalen Kapitalismus** (Frankfurt, 2001), p. 305.

(١١٠) أحمد مجدي حجازي، مرجع سابق، ص ٣٨ .

(١١١) توماس فريدمان ، مرجع سابق، ص ٣١ .

(112) Juergen Habermas, **Die Postnationale Konstellation, politische Essays**, (Frankfurt,1998), p.114.

(١١٣) أحمد زايد، "عولمة الحداثة وتفكيك الثقافات الوطنية"، **عالم الفكر**، العدد ١، المجلد ٣٢، سبتمبر – يوليو ٢٠٠٣)، ص ١٠ .

(١١٤) انظر : نفس المرجع السابق، ص ١٣-١٥.

(115) Robert Kurz, **Der Kollaps der Modernisierung** (Frankfurt, 1991), p. 272.

(116) Bell Daniell, **Die postindusterielle** ,a.a.o.p. 61.

(١١٧) يحيى اليحياوي، مرجع سابق، ص ١٦.

(118) Will Hutton und Anthony Giddens, **Die Zukunft** ,a.a.o. p.59f.

(١١٩) علي أومليل، "قضايا عربية وتحديات العولمة"، **حوار الشهر** "١٢" (عمان: منتدى عبدالحميد شومان الثقافي، ١٩٩٨)، ص ٢٨-٢٩.

(120) Dieter Goetze, **Entwicklungssoziologie** (Muenchen , 2002), p. 22.

(121) Holger Floerkemeier, **Globalisierung ohne Grenzen** (Berlin, 2000), p. 33.

(١٢٢) ألفين توفلر، **صدمة المستقبل** ، مرجع سبق ذكره، ٧٦

(123) Jean Francois Lyotard, **Das postmoderne Wissen** (Frankfurt, 1995) .

(١٢٤) عبدالقادر عرابي، وعبيد العمري، **إشكالية المنهج في العلوم الاجتماعية العربية المعاصرة**، كتاب الرياض (الرياض: مؤسسة اليمامة الصحفية، ٢٠٠٣).

(125) R. W.Wagner, "Postmodernes Denken, Zerstoerung universeller Werte und Normen" in W. Ellinghaus, (Hg.), **Universelle Werte fuer Toleranz gegen einen orientierungslosen Pluralismus, Grundlage einer menschenwuerdigen** (Schul- und Bildungspolitik, 1998), p. 27.

(126) Vandana Shiva, "Die Welt am Abgrund", in Will Hutton, u.a., p.154.

(١٢٧) المرجع السابق، ص ٤٥.

(١٢٨) ألفين توفلر، **تحول السلطة**، ص ٢٥٣.

(١٢٩) روبرت رايتش ، **اقتصاد الأمم...**، ص ٣٤٠.

(130) Robert Kurz, **Schwarzbuch Kapitalismus** (Frankfurt, 1999), p. 150.

(١٣١) سعيد حارب، **الثقافة والعولمة** (الإمارات العربية المتحدة، العين: دار الكتاب الجامعي، ٢٠٠٠، ص ٢١.

(132) Ulrich Beck, in Will Hutton, u.a. Die Zukunft ,a.a.o.p. 198.

(١٣٣) المرجع السابق، ص ٢٠٠.

(١٣٤) المرجع السابق، ص ٢٠٣.

(١٣٥) المرجع السابق، ص ٢٠٥.

(136) Ulrich Beck, Risikogesellschaft,a.a.o. p. 70.

(137) Vandana Shiva, **Die Welt am Abgrund,** a.a.o. p. 70.

(١٣٨) ألفين توفلر، **تحول السلطة**، ص ١١٤.

(١٣٩) ألفين توفلر، **حضارة الموجة الثالثة**، ص ٢٢٥.

(١٤٠) المرجع السابق، ص ٢٢٩.

(١٤١) ألفين توفلر، **صدمة المستقبل...**، ص ٤٧.

(١٤٢) ألفين توفلر، **تحول السلطة**، ص ٢١٦-٢١٧.

(١٤٣) المرجع السابق، ص ٢١٨.

(١٤٤) المرجع السابق، ص ٢١٨.

(١٤٥) المرجع السابق، ص ٢١٨.

(١٤٦) المرجع السابق، ص ٢٤٦.

(١٤٧) المرجع السابق، ص ٢٥٥.

(١٤٨) المرجع السابق، ص ٢٥٩.

(149) Brigitte Hauser- Schaeublin, und Ulrich Braukaemper (Hg.) , **Ethnologie der Globalisierung** (Berlin, 2002), 16.

(150) Waltraud Kokot, "Diaspora und internationale Verflechtung", in Hauser- Schaeublin und Brauaemper, u.a.p. 100.

(151) Gerd Baumann, "Fuenf Verflechtungen im transnationalen Kraeftefeldern, Migranten im Zeitalter der Globalisierung", in Haus - Schaeublin u.a., **Ethnologie der Globalisierung** (Berlin, 2002) , P. 113.

(152) Saskia Sassen, **Metroplen des Weltmarkts, die neue Rolle der Global Cities** (Frankfurt, 1999), p. 49 und 79.

(153) Rainer Tetzlaff (Hg.) ,**Weltkulturen unter Globalisierungsdruck** (Bonn, 2002), p. 29.

(١٥٤) انظر: ألفين نوفلر، **تحول السلطة**، ص ٢٨١.

(١٥٥) أحمد مجدي حجازي، مرجع سابق، ص ٣٧.

(156) Peter Malanczuk, "Globalisierung und die zukuenftige Rolle souveraener Staaten", in Bachmann, Mathias Lutz u. a., (Frankfurt ,2002), p. 174.

(١٥٧) أحمد زايد، مرجع سابق، ص ١٧.

(158) Robert Kurz, **Der Kollaps der Modernisierung** (Frankfurt, 1991), p. 191.

(159) Silvia Kroemmelbein, und Alfons Schmid, (Hg.), **Globalisierung, Ver-**

netzung und Erwerbsarbeit (Wiesbaden 2000), p. 50.

(160) Rainer Tetzlaff, (Hg.) **Weltkulturen unter Globalisierungsdruck** (Bonn, 2000) ,p. 22.

(161) Mathias Albert, u. a., **Die neue Weltwirtschaft, Entstofflichung und Entgrenzung der Oekonomie** (Frankfurt, 1999) , p. 45.

(١٦٢) ألفين توفلر، **تحول السلطة**، ص ١٩٧ .

(163) Aram Ziani, **Globalisierungs als Chance fuer Entwicklungslaender** (Hamburg , 2000), p. 24.

(164) Reinhardt Koessler, "Nationalstaaten unter den Bedingungen ungleicher Globalisierung" , in Regina Stoetzel, **Ungleichheit als Projekt**, p. 51.

(165) Dieter Senghaas, **wohin driftet die Welt?** (Frankfurt, 1994), p. 66.

(١٦٦) يحيى اليحياوي، مرجع سابق، ص ٧٨-٧٩ .

(167) Alain Touraine, "Globalisierung, eine neue kapitalistische Revolution", in Dieter Loch, und Wilhelm Heitmeyer, (Hg.), (Bonn, 2001) ,p. 57.

(١٦٨) يحيى اليحياوي، مرجع سابق، ص ١٧٩ .

(169) "Die Soziologie und die Informationsgesellschaft", in Juergen Friedrich, u.a, Die Diagnosefaehigkeit der Soziologie ,in Koelner Zeitschrift fuer Soziologie und Sozialpsychologie, Sonderheft 38, Jahr 1998, Opladen) ,P. 435.

(170) Norbert Elias, **Ueber die Zeit** (Frankfurt, 1997), p . 2.

(171) Kai Hafez, "Medien- Kommunikation- Kultur: Irrwege und Perspektiven der Globalisierungsdebatte", in Tetzlaff, **Weltkulturen unter Druck** (Bonn, 2000), p. 93.

(١٧٢) المرجع السابق، ص٩٦ .

(173) Aram Ziani, **Globalisierungs als Chance fuer Entwicklungslaender** (Hamburg, 2000), p. 89.

(١٧٤) السيد يسين، مرجع سابق، ص ٧٩-٨٠ .

(١٧٥) المرجع السابق، ص ٢٨ .

(١٧٦) ألفين توفلر، **تحول السلطة**، ص ٢٠٣ .

(١٧٧) المرجع السابق، ص ٢١٦-٢١٧ .

(١٧٨) المرجع السابق، ص ٢١٨ .

(١٧٩) المرجع السابق، ص ٢١٨ .



(١٨٠) سعيد حارب، مرجع سابق، ص ١٦ .

(١٨١) نبيل علي، **الثقافة العربية وعصر المعلومات، رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي**، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٦٥ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، يناير ٢٠٠١)، ص ٦٦ .

(١٨٢) محسن أحمد الخضيري، مرجع سابق، ص ١٩١ .

(١٨٣) المرجع السابق، ص ٢١٦ .

(١٨٤) المرجع السابق، ص ٢١٧ .

(١٨٥) المرجع السابق، ص ٢١٧ .

(١٨٦) المرجع السابق، ص ٢١٩ .

(١٨٧) نبيل علي، مرجع سابق، ص ٦٥ .

(١٨٨) المرجع السابق، ص ٦٥ .

(١٨٩) حمدي عبدالرحمن، "أثر العولمة على التضامن والتكامل في الوطن العربي"، إسحاق الفرحان، محرر، **انعكاسات العولمة السياسية والثقافية على الوطن العربي**، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠٠١)، ص ٥٣ .

(١٩٠) ألفين توفلر، **حضارة الموجة الثالثة**، ص ٣٩٦ .

(١٩١) المرجع السابق، ص ٤٠٥ .

(192) John Galtung, **Die andere Globalisierung, Perspektiven einer Weltgesellschaft, im 21 Jahrhundert** (Muenster, 1998), p. 187.

(١٩٣) المرجع السابق، ص ٢٠٧ .

(١٩٤) المرجع السابق، ص ٢١٥ .

(١٩٥) ألفين توفلر، **تحول السلطة**، ص ٢١٦-٢١٧ .

(١٩٦) المرجع السابق، ص ٢١١ .

(١٩٧) ألفين توفلر، **حضارة الموجة الثالثة**، ص ٢٩٢ .

(١٩٨) السيد يسين، **العولمة والعالمية**، ص ٣٢ .

(١٩٩) المرجع السابق، ص ٧١ .

(200) Peter Berger, (Hg.) , **Die Grenzen der Gemeinschaft, Konflikt und Vermittlung in pluralistischen Gesellschaften** (Guetersloh, 1997).

المؤلف

* عبدالقادر عبدالله عرابي

* دكتوراه في علم الاجتماع من جامعة فرنكفورت – ألمانيا الغربية، ١٩٧٥م.

* يعمل حالياً أستاذ علم الاجتماع بجامعة الملك سعود بالرياض.

* عمل أستاذاً لعلم الاجتماع في جامعات عربية وأجنبية، منها: جامعة قاريونس – بنغازي، وجامعة هامبورغ – ألمانيا الغربية، وجامعة بادبورن وغيزن – ألمانيا الغربية، وجامعة نواكشوط – موريتانيا.

* عضو عدد من الجمعيات العلمية، منها: الجمعية الألمانية لعلم الاجتماع منذ عام ١٩٨٣، والجمعية الألمانية لعلم اجتماع التنمية منذ عام ١٩٩٣، والجمعية العربية لعلم الاجتماع، والجمعية السعودية لعلم الاجتماع.

* حضر عدداً من مؤتمرات علم الاجتماع الدولي.

* شارك في العديد من المؤتمرات والندوات العربية والدولية.

* له مؤلفات متعددة باللغتين العربية والألمانية.



مطبعة
مركز الملك فيصل
للبحوث والدراسات الاسلامية

سلسلة دراسات معاصرة

صدر ضمن هذه السلسلة الدراسات التالية:

عنوان الدراسة	المؤلف
١- الأبعاد الجيوبولتيكية لقضايا المياه في الوطن العربي	حسن عبدالله المنقوري
٢- الصراع على قزويـن	صالح محمد الخثلان
٣- الصراع الأهلي في الصومال	عبدالله شيخ محمد عثمان
٤- المسلمون والنظام العالمي الجديد	عبدالله فهد اللحيدان
٥- الإسلام السياسي في جمهوريات وسط آسيا الإسلامية	ميثم الجنابـي
٦- الصراع على كشمير	بغداد سيدي محمد
٧- أنظمة البيئة وتشريعاتها وسياساتها في المملكة ودول الخليج العربية	يوسف إبراهيم السلوم
٨- التوجهات المعاصرة للإعلام الدولي	عادل سراج مرداد
٩- مأزق المسلمين الفكري: الحالة الهندية	راشد شاز
١٠- انعكاسات تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالميّة على البلدان الإسلامية	محمد عبيد محمد
١١- ظاهرة الإرهاب المعاصر	مصلح الصالـح
١٢- المناهج والأساليب الحديثة لتدريس حقوق الإنسان	سيفـان باكـراد
١٣- العلاقات الدولية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م	فـاروق حسـن



ردمك: ٤-٣٨-٩٠